



السلائف

والكيمياويات التي يكثر استخدامها في صنع
المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة

2024

حظر

يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تداع قبل
يوم الثلاثاء، 4 آذار/مارس 2025، الساعة 11/00 (بتوقيت وسط أوروبا)

تنبيه

التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في عام 2024

يُستكمل تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2024 (E/INCB/2024/1) بالتقارير التالية:

Narcotic Drugs: Estimated World Requirements for 2025—Statistics for 2023 (E/INCB/2024/2)

Psychotropic Substances: Statistics for 2023—Assessments of Annual Medical and Scientific Requirements for Substances in Schedules II, III and IV of the Convention on Psychotropic Substances of 1971 for 2025 (E/INCB/2024/3)

السلائف والكيمياويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2024 عن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (E/INCB/2024/4)

وترد القوائم المحدثة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، والتي تشمل المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة، في آخر طبعات المرفقات الملحقة بالاستمارات الإحصائية ("القائمة الصفراء" و"القائمة الخضراء" و"القائمة الحمراء") التي تصدرها الهيئة أيضاً.

الاتصال بالهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

يمكن الاتصال بأمانة الهيئة على العنوان التالي:

Vienna International Centre
Room E-1339
P.O. Box 500
1400 Vienna
Austria

وإضافة إلى ذلك، يمكن الاتصال بالأمانة بالوسائل التالية:

الهاتف: (+43-1) 26060

الفاكس: 26060-5867 أو (+43-1) 26060-5868

البريد الإلكتروني: incb.secretariat@un.org

ونص هذا التقرير متاح أيضاً في موقع الهيئة على الإنترنت (www.incb.org).



الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

السلائف

والكيمياويات التي يكثر استخدامها
في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية
بصفة غير مشروعة

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2024
عن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار
غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988



الأمم المتحدة
فيينا، 2025

E/INCB/2024/4

منشورات الأمم المتحدة
eISBN: 978-92-1-107139-9
ISSN 2411-9288
eISSN 2411-930X

تصدير

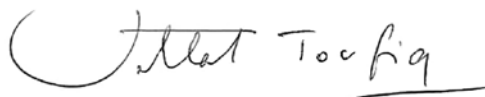
تشهد أسواق المخدرات غير المشروعة حقبة من التغيرات الجذرية. فالمخدرات الاصطناعية، وتشمل الأمفيتامينات والكاثينونات والمؤثرات الأفيونية والقنبيبات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة الأخرى، أخذت في الانتشار في جميع أنحاء العالم وهي بصدت تغيير أسواق المخدرات غير المشروعة. وتمتد أوجه التقدم التكنولوجي لتشمل المخدرات النباتية، حيث أصبح الصنع غير المشروع للكوكايين، سواء في مواقع الإنتاج الأصلية في أمريكا الجنوبية أم في المختبرات السرية في غرب أوروبا، ينتج مخرجات محسنة. وقد تبين أن المختبرات غير المشروعة التي تصنع أو تنتج هذه المخدرات أصبحت متطورة بصورة متزايدة وذات نطاق صناعي في كثير من الأحيان، وتتطلب كلا من المواد الكيميائية والمعدات المتخصصة، بما في ذلك أوعية التفاعل المضغوطة والأواني الزجاجية المصنوعة حسب الطلب. وعلاوة على ذلك، ومع تزايد تسويق المخدرات غير المشروعة في شكل أقراص وحبوب، توجد حاجة متزايدة إلى المرققات والسواغات، وإلى الختامات والقوالب وآلات صنع الأقراص أو الكبسولات. وبالنظر إلى أن العديد من المواد الكيميائية والمعدات والمواد اللازمة للصنع غير المشروع لها استخدامات مشروعة وغير مشروعة على حد سواء، فإن هذه الأصناف تُعرض وتتداول في جميع أنحاء العالم عبر الشبكة السطحية، ولا يُسرب منها سوى جزء صغير للصنع غير المشروع للمخدرات، مما يجعل وضع ضوابط رقابية عليها وتنفيذها أمرا صعبا.

وتوضح المعلومات الواردة في نظام "بيكس"، وهو منصة الهيئة المخصصة لتبادل المعلومات والاستخبارات، الديناميات الحالية: فمن بين 147 مادة كيميائية مختلفة أُبلغ عنها في أكثر من 500 حادثة عبر نظام "بيكس" خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان أقل من 15 في المائة منها من المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية. ولذلك تستلزم التحديات التي يطرحها تطور صنع المخدرات وإنتاجها غير المشروعين اتخاذ تدابير مبتكرة واستباقية لدعم وتعزيز أهداف نظام المراقبة الدولية الذي أنشأته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

وخلال عام 2024، سعت الهيئة إلى اتخاذ خطوات لمواجهة هذه التحديات. وشمل ذلك إنشاء وتعميم عدد من الأدوات لدعم الحكومات في التصدي لتسريب المواد الكيميائية غير المجدولة، بما في ذلك السلائف المحورة، مثل قائمة البدائل المحتملة للمواد الكيميائية الواردة في جدولي اتفاقية سنة 1988، وقوائم بسلائف المؤثرات النفسانية الجديدة والمواد الغش والسواغات التي يكثر ظهورها، ومعلومات عن تدابير المراقبة التي تطبقها الحكومات على مواد كيميائية غير مدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 ولكن يمكن استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات. وشملت أيضا مواصلة الترويج لاستخدام نظام "بن أونلاين لايت" للتبادل الطوعي للمعلومات عن الشحنات التي تنطوي على مواد كيميائية غير خاضعة للمراقبة الدولية ولكنها معروفة بأنها تستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات. وفي الوقت الراهن، يجري بانتظام إشعار 66 حكومة مستوردة بشحنات هذه المواد الكيميائية إلى أقاليمها. وأُخذت أيضا خطوات لوضع نهج متكامل للتصدي لجميع جوانب الصنع غير المشروع للمخدرات، بدءا من السلائف الكيميائية ووصولاً إلى المعدات والمواد المتخصصة، بما في ذلك السواغات، ومن خلال توسيع نطاق العمل مع الشركاء الخارجيين المعنيين، ومنهم رابطة القضاة الدولية، بغرض تهيئة بيئة مؤاتية لمعالجة ديناميات أسواق المخدرات غير المشروعة في الوقت الحاضر.

وتعد المشاركة مع الصناعات الكيميائية والصناعات ذات الصلة، ورصد الأسواق الافتراضية التي تُتداول فيها المواد الكيميائية والمعدات المتخصصة، عنصرين لا غنى عنهما في هذا النهج. وفي عام 2024، واصلت الهيئة مبادراتها الرامية إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال عمل مسح لمشهد الدوائر الصناعية الوطنية في عدة بلدان، وذلك للمساعدة على تحديد تلك الصناعات التي تصنع أو تستهلك أو تتعامل بأي شكل من الأشكال مع المواد الكيميائية التي يمكن أن تُستخدم أيضا في الصنع غير المشروع للمخدرات. وأخيرا، استُهلّت جهود أيضا لرصد الأسواق الافتراضية بحثا عن أي منشورات مشبوهة للسلائف الكيميائية. وتكتمل هذه الأنشطة مجموعة الخدمات الراسخة التي تقدمها الهيئة إلى الدول الأعضاء والتي تشمل المنصات الإلكترونية لنظام "بن أونلاين" ونظام "بن أونلاين لايت" ونظام "بيكس"، فضلا عن القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، التي يجري تحديثها باستمرار.

وأنا أود أن أشكر الحكومات على دعمها لأنشطة الهيئة طوال عام 2024 وأتطلع إلى المزيد من التعاون الوطيد في المستقبل.



جلال توفيق

رئيس

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تمهيد

تقضي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 بأن تقدم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) تقريراً سنوياً إلى لجنة المخدرات عن تنفيذ المادة 12 من الاتفاقية، وأن تستعرض اللجنة دورياً مدى كفاية وملاءمة الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية.

وقد أعدت الهيئة، إلى جانب تقريرها السنوي ومنشوراتها التقنية الأخرى عن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، تقريرها عن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988، وفقاً للحكمين التاليين الواردين في المادة 23 من تلك الاتفاقية:

1- تُعدُّ الهيئة تقريراً سنوياً عن أعمالها يتضمن تحليلاً للمعلومات المتوفرة لديها، وفي حالات مناسبة، بياناً بالإيضاحات، إن وُجدت، المقدّمة أو المطلوبة من الأطراف، بالإضافة إلى أية ملاحظات وتوصيات ترغب الهيئة في تقديمها. وللهيئة أن تُعدَّ ما تراه لازماً من المعلومات الإضافية. وتُقدِّم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق اللجنة، التي قد تُبدي من التعليقات ما تراه ملائماً.

2- يوافق الأمين العام الأطراف بتقارير الهيئة ثم ينشرها في وقت لاحق. وعلى الأطراف أن تسمح بتوزيعها دون قيد.

المحتويات

iii	تصدير
iv	تمهيد
vii	ملحوظات إيضاحية
viii	المختصرات
ix	المسرد
x	ملخص
xii	التوصيات
xiii	الأدوات

الفصل

1	أولاً- الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
2	ألف- نطاق المراقبة
2	باء- الانضمام إلى اتفاقية سنة 1988
3	جيم- تقديم التقارير إلى الهيئة عملاً بالمادة 12 من اتفاقية سنة 1988
5	دال- التشريع وتدابير المراقبة
8	هاء- تقديم البيانات عن أنشطة التجارة والاستخدامات والاحتياجات المشروعة المتعلقة بالسلائف
8	واو- الاحتياجات السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية
	زاي- الإشعارات السابقة للتصدير واستخدام نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين") والنظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين لايت")
10	
14	حاء- الأنشطة والإنجازات الأخرى في مجال المراقبة الدولية للسلائف
17	ثانياً- نطاق التجارة المشروعة في السلائف وآخر الاتجاهات في الاتجار بها
18	ألف- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية
31	باء- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للكوكايين
34	جيم- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للهيروين
36	دال- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى
	هاء- المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 التي تُستخدم في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى أو مواد التعاطي غير الخاضعة للمراقبة الدولية
38	
41	ثالثاً- مسائل أخرى متعلقة بالصنع غير المشروع للمخدرات
42	ألف- المعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات
43	باء- التعاون مع دوائر الصناعة
43	جيم- الأسواق الافتراضية
	دال- التصدي للتحديات القانونية المتعلقة بتطور الصنع غير المشروع للمخدرات وتنوع السلائف الكيميائية: إذكاء الوعي في أوساط القضاة والمدعين العامين
44	
46	المرفقات*
	الأول- الأطراف وغير الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، حسب المنطقة، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024
	الثاني- تقديم المعلومات من جانب الحكومات، عملاً بالمادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (الاستمارة D) عن الفترة 2019-2023

* لم تدرج المرفقات في النسختين المطبوعة والإلكترونية من هذا التقرير، ولكن يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (www.incb.org).

- الثالث- مضبوطات المواد المُدرّجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، حسبما أُبلغت بها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 2019-2023
- الرابع- تقديم المعلومات من جانب الحكومات بشأن التجارة والاستعمالات والاحتياجات المشروعة فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 عن السنوات 2019-2023
- الخامس- الاحتياجات السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين والمادة 3،4-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول والمادة 1-فينيل-2-بروبانول؛ وهي مواد يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية
- السادس- الحكومات التي طلبت إشعارات سابقة للتصدير عملاً بالفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988
- السابع- المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988
- الثامن- استخدام المواد المدرجة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية
- التاسع- الاستخدامات المشروعة للمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988
- العاشر- أحكام الاتفاقية التي تنظّم مراقبة المواد التي يكثر استخدامها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة
- الحادي عشر- المجموعات الإقليمية

ملحوظات إيضاحية

مصادر البيانات

استُمدت البيانات المستخدمة لإعداد هذا التقرير من مصادر حكومية متعددة، منها الاستمارة D (المعلومات السنوية عن المواد التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية)؛ ونظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين") ونظام "بن أونلاين لايت"؛ ونظام الإخطار بحوادث السلائف ("نظام بيكس")؛ والنتائج المحققة في إطار مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن"، وهما مبادرتان تنفيذيتان دوليتان بشأن المواد الكيميائية التي تُستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية ("بريزم") والكوكايين والهروين ("كوهيجن")؛ والاتصالات الرسمية مع السلطات الوطنية المختصة والتقارير الوطنية الرسمية عن حالة مراقبة المخدرات والسلائف.

ويُشار إلى البيانات المقدّمة في الاستمارة D حسب السنة التقويمية التي تنطبق عليها تلك البيانات، ما لم يُحدّد خلاف ذلك. وفترة الإبلاغ بالنسبة للبيانات المستمدة من نظام "بن أونلاين" ونظام "بن أونلاين لايت" ونظام "بيكس" هي من 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2023 إلى 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2024، ما لم يُحدّد خلاف ذلك. وقد تكون هناك معلومات إضافية قُدمت من خلال منظمات إقليمية ودولية شريكة، حسبما هو مذكور في التقرير.

وبخصوص البيانات المتعلقة بالمضبوطات، ينبغي ألا يغيب عن ذهن القارئ أن المضبوطات المبلّغ عنها تعكس عموماً مستوى مقابلاً من أنشطة التنظيم الرقابي وإنفاذ القانون في ذلك الوقت المحدّد. ويُضاف إلى ذلك أن الضبطيات كثيراً ما تكون نتيجة للتعاون في إنفاذ القانون فيما بين عدة بلدان (على سبيل المثال من خلال عمليات التسليم المراقب)، ولذلك ينبغي ألا يُساء تفسير حدوث الضبطيات وأحجام المضبوطات في بلد معيّن، أو أن يُبالغ في تقدير أهميتها لدى تقييم دور البلد المعني في الحالة العامة للتجار بالسلائف.

الحدود

لا تنطوي الحدود والأسماء المبيّنة والتسميات المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا المنشور على أيّ إقرار أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة.

ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أيّ رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأيّ من البلدان أو الأقاليم أو المدن أو المناطق أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

ويُشار إلى البلدان والمناطق بالأسماء التي كانت تُستخدم رسمياً عند جمع البيانات ذات الصلة.

وحدات مترية

عندما ترد الإشارة إلى "أطنان" فالمقصود بها الأطنان المترية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

المختصرات

كثيرا ما ترد في تقارير الهيئة عن السلائف المختصرات التالية:

azobisisobutyronitrile	أزوبيسيسو بوترونيتريل	AIBN
4-anilino-N-phenethylpiperidine	4-أنيلينو-N-فينيتيل بيبيريدين	ANPP
4-anilinpiperidine N-phenyl-4-piperidinamine	4-أنيلينو بيبيريدين N-فينيل-4-بيبيريدينامين	4-AP
alpha-phenylacetoacetamide 2-phenylacetoacetamide	ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد 2-فينيل أسيتو أسيتاميد	APAA
alpha-phenylacetonitrile	ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل	APAAN
1-boc-4-anilinpiperidine tert-butyl 4-(phenylamino)piperidine-1-carboxylate	1-بوك-4-أنيلينو بيبيريدين (ثلاثي-بوتيل 4-فينيل أمينو) بيبيريدين-1-كربوكسيلات	1-boc-4-AP
tert-butyl 4-oxopiperidine-1-carboxylate	ثلاثي-بوتيل 4-أكسوبيبيريدين-1-كربوكسيلات	1-boc-4-piperidone
cannabidiol	الكانابيديول	CBD
benzyl 4-oxopiperidine-1-carboxylate	بنزيل 4-أكسوبيبيريدين-1-كربوكسيلات	1-CBz-4-piperidone
diethyl (phenylacetyl)propanedioate	ثنائي إيثيل (فينيل أسيتيل) بروبانديوات	DEPADP
ethyl alpha-phenylacetoacetate ethyl 3-oxo-2-phenylbutanoate	إيثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات إيثيل 3-أوكسو-2-فينيل بوتانوات	EAPA
free trade zone (also known as a free zone or free port)	تعرف أيضا باسم المنطقة الحرة أو الميناء الحر	منطقة تجارة حرة
gamma-butyrolactone	غاما-بوتيرولاكتون	GBL
gamma-hydroxybutyric acid	حمض غاما-هيدروكسي الزبد	GHB
hexahydrocannabinol	سداسي الهيدروكانابينول	HHC
isopropylidene (2-(3,4-methylenedioxyphenyl)acetyl) malonate	أيزوبروبيليدين (2-(4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل) أسيتيل) مالونات	IMDPAM
International Narcotics Control Board	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	الهيئة
Project Ion Incident Communication System	نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع أيون	نظام "أيونيكس"
lysergic acid diethylamide	ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك	LSD
methyl 3-oxo-2-(3,4-methylenedioxyphenyl) butanoate	ميثيل 3-أوكسو-2-(4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل) بوتانوات	MAMDDPA
methyl alpha-phenylacetoacetate methyl 3-oxo-2-phenylbutanoate	ميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات ميثيل 3-أوكسو-2-فينيل بوتانوات	MAPA
3,4-methylenedioxyamphetamine (commonly known as "ecstasy")	4,3-ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (الاسم الشائع "إكستاسي")	MDMA
3,4-methylenedioxyphenyl-2-propanone (also known as piperonyl methyl ketone or PMK)	4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون (وتعرف أيضا باسم بيبيرونيل ميثيل كيتون أو PMK)	3,4-MDP-2-P
ethyl ester of 3,4-MDP-2-P methyl glycidic acid PMK ethyl glycidate	الإستر الإيثيلي لحمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P إيثيل غليسيديك بيبيرونيل ميثيل كيتون	إيثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P
methyl ester of 3,4-MDP-2-P methyl glycidic acid PMK methyl glycidate	الإستر الميثيلي لحمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P ميثيل غليسيديك بيبيرونيل ميثيل كيتون	ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P
alpha-methyl-1,3-benzodioxole-5-propanamide	ألفا-ميثيل-3,1-بنزوديوكسول-5-بروباناميد	MMDPPA
N-phenethyl-4-piperidone	N-فينيتيل-4-بيبيريدين	NPP
1-phenyl-2-propanone (also known as benzyl methyl ketone or BMK)	1-فينيل-2-بروبانون (وتعرف أيضا باسم بنزيل ميثيل كيتون أو BMK)	P-2-P
Pre-Export Notification Online system	نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر	PEN Online system
Pre-Export Notification Online Light system	النظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر	PEN Online Light system
Precursors Incident Communication System	نظام الإخطار بحوادث السلائف	نظام "بيكس"
tetrahydrocannabinol	تتراهيدروكانابينول	THC
United Nations Office on Drugs and Crime	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	UNODC
World Customs Organization	منظمة الجمارك العالمية	WCO

كثيرا ما ترد في تقارير الهيئة عن السلائف المصطلحات والتعاريف التالية:

تحليل التصنيف الجنائي تحليل مخبري متعمق لمادة من أجل تتبع أي نواتج عرضية تولدت أثناء عمليات صنعها غير المشروع، وذلك لجملة أغراض، منها تحديد السلائف المستخدمة في صنعها على هذا النحو

تسريب نقل المواد من القنوات المشروعة إلى قنوات غير مشروعة

سليفة يقصد بها، بوجه عام، مادة أولية تستخدم في صنع عقار مخدر أو مؤثر عقلي أو سلائف أخرى؛ وتستخدم أحيانا للإشارة حصرا إلى المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988

سليفة "مقنّعة" مادة كيميائية مصممة لإخفاء سليفة خاضعة للمراقبة، ويمكن تحويلها بسهولة إلى السليفة الخاضعة للمراقبة. ويستند مفهوم السليفة "المقنّعة" إلى ما يعرف في التركيب العضوي باسم "كيمياء المجموعات الواقية"

سليفة أولية سليفة لإحدى السلائف التي يمكن استخدامها بعد ذلك لصنع المنتج النهائي المطلوب

سليفة مباشرة سليفة لا تحتاج عموما إلا إلى خطوة تفاعلية واحدة لإنتاج المادة النهائية

سليفة محورة مادة كيميائية وثيقة الصلة بسليفة خاضعة للمراقبة تصنع خصيصا بهدف التحايل على الضوابط، وعادة ما لا يكون لها أي استخدام مشروع معترف به

شحنة موقوفة شحنة محتجزة بشكل دائم لوجود أسباب معقولة للاعتقاد بأنها قد تشكّل محاولة للتسريب، أو نتيجة لمشكلات إدارية، أو لأسباب أخرى مثيرة للقلق أو للارتياح

ضبط احتجاز شيء أو حظر نقل ملكيته أو تغييره أو التصرف فيه أو تحريكه، أو تولي عهده أو السيطرة عليه بناء على أمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة؛ وقد يكون احتجازه مؤقتا أو دائما (أي صادرة)؛ وقد تختلف المصطلحات المستخدمة باختلاف النظم القانونية الوطنية

طلبية (أو معاملة) مشبوهة طلبية (أو معاملة) ذات طابع أو وضع مريب أو مضلل أو غير مألوف يوجد بشأنها سبب للاعتقاد بأن الغرض من طلب المادة الكيميائية المعنية أو استيرادها أو تصديرها أو عبورها بلدا أو إقليما هو الاستعمال في الصنع غير المشروع لعقاقير مخدرة أو مؤثرات عقلية

عملية المسح مبادرة من الهيئة تهدف إلى مساعدة الحكومات على استبانة الصناعات التي تصنع أو تستهلك أو تتداول بأي شكل من الأشكال مواد كيميائية (سواء كانت أم لم تكن خاضعة للمراقبة الوطنية أو الدولية) يمكن أن تستخدم كسلائف في الصنع غير المشروع للمخدرات

قائمة الرصد الدولي للمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع قائمة تتولى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات إعدادها وتحديثها بانتظام، وهي تشمل معدات ذات أهمية دولية توجد أدلة قوية على استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات و/أو المؤثرات العقلية والمؤثرات النفسانية الجديدة والسلائف

القائمة المحدودة للمواد غير المدرجة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة قائمة أعدت عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 29/1996، وتعمل الهيئة على تحديثها بانتظام. وهي تشمل مواد كيميائية تعويضية وبديلة، إضافة إلى مجموعات من المشتقات الشائعة والمواد الأخرى ذات الصلة التي يمكن تحويلها إلى إحدى السلائف المدرجة بوسائل قابلة للتطبيق بسهولة، والتي توجد معلومات وفيرة بشأن استخدامها في صنع المخدرات غير المشروع

مادة كيميائية وسيطة مادة كيميائية تتولد خلال عملية تخليق متعددة الخطوات، ولا يتم عزلها عادة، بل تُستهلك فوراً خلال الخطوة التالية من عملية التخليق. ويمكن عزل المواد الكيميائية الوسيطة المستقرة، وقد عثر عليها في شكل مواد كيميائية بديلة مصممة بغرض الاستعاضة بها عن السلائف الخاضعة للمراقبة

مختبر صناعي النطاق مختبر لصنع المخدرات الاصطناعية يستخدم معدات و/أو أوعية زجاجية ضخمة مصممة حسب الطلب أو مشتارة من مصادر للتجهيزات الصناعية و/أو يستعمل تفاعلات متسلسلة، وينتج كميات كبيرة من المخدرات في أوقات قصيرة جدا، ولا يحدُّ الكمية المنتجة فيه إلا مقدار الحاجة للحصول على السلائف والمواد الكيميائية الأساسية الأخرى بالكميات الكافية والحاجة إلى الخدمات اللوجستية والقوة العاملة اللازمة للتعامل مع كميات كبيرة من العقاقير والمواد الكيميائية

مستحضر صيدلاني مستحضر يستعمل للعلاج (في الطب البشري أو البيطري) في شكل جرعات جاهزة للاستعمال تحتوي على سلائف موجودة بطريقة تتيح إمكانية استعمالها أو استخلاصها بوسائل سهلة الاستخدام؛ ويمكن عرض هذه المستحضرات في شكل عبوات للبيع بالتجزئة أو في أشكال سائبة

السلائف الكيميائية الجديدة الخاضعة للمراقبة الدولية

في 3 كانون الأول/ديسمبر 2024، أُضيفت إلى الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 سليفتان من سلائف الفنتانيل (4-بيبيريدون و1-بوك-4-بيبيريدون) وسلسلتان من السلائف المحورة الوثيقة الصلة بالمنشطات الأمفيتامينية (16 مادة في المجموع). وسلائف المنشطات الأمفيتامينية الـ 16 كلها سلائف محورة ليس لها استخدامات مشروعة معروفة ولا تجارة اعتيادية.



التطورات المعيارية

في 18 كانون الثاني/يناير 2024، دخلت اتفاقية سنة 1988 حيز النفاذ في جنوب السودان، ليصبح عدد الدول التي صدقت على اتفاقية سنة 1988 أو انضمت إليها أو أقرتها 191 دولة. وتُغطى أيضا التغييرات التي طرأت على التشريعات والضوابط الرقابية في 10 بلدان والاتحاد الأوروبي في القسم الخاص بالتشريعات والضوابط الرقابية.



تقديم التقارير إلى الهيئة

ما زالت مسألة نوعية وكمية البيانات المقدمة من الحكومات مدعاة للقلق، حيث لم تقدّم سوى 81 دولة من أصل 191 دولة طرفا في اتفاقية سنة 1988 بيانات في الاستمارة D قبل انقضاء الموعد النهائي لتقديمها في 30 حزيران/يونيه 2024. وارتفع العدد إلى 115 حكومة بحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وهو الموعد النهائي لقبول المعلومات التي سوف تؤخذ في الاعتبار في هذا التقرير. وتلاحظ الهيئة أن 84 فقط من استمارات عام 2023 التي تلقتها تضمنت معلومات عن تقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين ومستحضراتهما. وعلاوة على ذلك، يعود تاريخ بعض التقديرات التي قدمت إلى الهيئة إلى أكثر من عشر سنوات مضت ولم يجر تحديثها.



الاتجاهات الرئيسية في التجارة المشروعة وفي الاتجار

- تفوق كمية الإيفيدرينات (أي الإيفيدرين والسودوإيفيدرين بجميع أشكالهما) المضبوطة على الصعيد العالمي، التي تزيد عن 15 طنا، الكميات المضبوطة في العامين السابقين مجتمعين.
- ما زالت كميات المستحضرات الصيدلانية المحتوية على السودوإيفيدرين المضبوطة آخذة في الزيادة.
- أبلغت باكستان عن ضبط أكبر كميات من الإيفيدرين في شكل مادة خام (أكثر من 5 أطنان في 21 حالة)، مما يشير إلى احتمال ظهور درب جديد للاتجار من غرب آسيا إلى بلدان في أوروبا.
- تُبرز حالة الاشتباه في تسريب 500 كيلوغرام من الإيفيدرين و500 كيلوغرام من السودوإيفيدرين في شكل مواد خام أرسلت إشعارات مسبقة عبر نظام "بن أونلاين" بشأن تصديرهما من أوروبا إلى أفريقيا، الحاجة إلى زيادة اليقظة من جانب الحكومات.
- لم يُبلّغ عن مضبوطات من سلائف الأمفيتامين في غرب آسيا أو بالقرب منها، حيث تُضبط كميات كبيرة من "الكابتاغون" الذي يحتوي على أمفيتامين.
- أُبلغ عن ضبط كميات متزايدة من حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وإستراته (56 طنا تقريبا) ومن حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P وإستراته (45 طنا تقريبا). ومن الممكن أن يُصنّع بصورة غير مشروعة من هاتين الكميتين المضبوطتين حوالي 15 طنا من الأمفيتامين أو الميثامفيتامين و17 طنا من ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (عقار MDMA)، على التوالي.
- كان ضبط سلائف لأحد مشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P في مختبر صناعي النطاق غير مشروع في جنوب أفريقيا هو أول حالة تُبلّغ بها الهيئة عن استخدام هذه المواد الكيميائية في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين.
- ما زال الصنع غير المشروع للميثامفيتامين على نطاق صناعي بكفاءة عالية مستمرا في أمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا.
- أصبحت الأساليب المستخدمة في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين في المكسيك تُلاحظ الآن في جنوب آسيا والجنوب الأفريقي، ويُزعم تورط منظمات الاتجار بالمخدرات المكسيكية في هذا الصدد.



- حُصِلَ على برمنغنات البوتاسيوم المضبوطة في أغلبها من داخل البلد الذي جرت فيه المضبوطات.
- ما زال الصنع غير المشروع للمواد الكيميائية المتعلقة بالكوكايين، بما فيها برمنغنات البوتاسيوم، مستمرا، وإن كان على نطاق محدود.
- ما زال الاتجار بأنهيديد الخل المتجه إلى أفغانستان مستمرا، وإن كان على نطاق أضيّق.
- لم تُبلِّغ الهيئة بأي تطورات ملحوظة تتعلق بسلائف الفينيسيكلدين وثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (عقار LSD) والعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى.
- كانت كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية هي البلدان الوحيدة التي أبلغت عن مضبوطات ملحوظة من سلائف الفنتانيل. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، أبلغت مملكة هولندا عن أول ضبطية لسليفة من سلائف الفنتانيل في أوروبا.
- على الصعيد العالمي، ما زالت المعلومات العملية عن الصنع غير المشروع للكيتامين ومصادر السلائف المطلوبة محدودة.
- جار تلقي المزيد من التقارير عن مضبوطات سلائف الكاثينونات الاصطناعية وصنعها غير المشروع.
- أبلغ للمرة الأولى عن مضبوطات من سلائف القنبيات الاصطناعية.
- جار بحث حالة الكانابيديول (CBD) باعتباره سليفة للتراهيدروكانابينول (THC) والهيكساميدروكانابينول (HHC).

المعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات

تشجع الهيئة على وضع وتنفيذ نهج استراتيجي منسق للتصدي لاستخدام المعدات والسواغات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع. وأجريت دراسة استقصائية بين الحكومات في جميع أنحاء العالم لفهم العمل الوطني والتعاون الدولي بشكل أفضل. وأسفر ذلك عن قيام الهيئة بعقد الاجتماع الرابع لفريق الخبراء المعني بمعدات صنع المخدرات غير المشروع والمادة 13 من اتفاقية سنة 1988. واستمر العمل أيضا مع منظمة الجمارك العالمية لوضع رموز فريدة في إطار النظام المنسق لمعدات مختارة على قائمة الرصد الدولية للمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع.



التعاون مع دوائر الصناعة

ظلت الهيئة تعيد التأكيد على الدور الحاسم الأهمية للتعاون الطوعي مع دوائر الصناعة بوصفه استراتيجية فعالة لمنع تسريب المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع والاتجار بها. وظلت أيضا تشجع الحكومات على مسح المشهد العام لدوائرها الصناعية الوطنية بهدف إذكاء الوعي بهذا الشأن في أوساط الدوائر الصناعية التي قد تكون عرضة لاستغلالها في التسريب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الهيئة عدة عمليات مسح وطنية بالتعاون مع عدد من البلدان على سبيل التجربة. وقد نوقشت النتائج المستخلصة من عمليات المسح والخبرات المكتسبة من مختلف نماذج التعاون الوطني القائمة في مؤتمر دولي للهيئة عُقد في نهاية عام 2024.



الأسواق الافتراضية

أصبح الحصول على السلائف الكيميائية، بما فيها السلائف المحورة، يجري بشكل متزايد عن طريق الأسواق الافتراضية، وذلك أساسا على شبكة الإنترنت السطحية. ويهدف الحل البرمجي الذي بدأته الهيئة في عام 2024 وعنوانه "الرصد المؤتمت للأسواق الافتراضية للمواد الكيميائية والمعدات" (Automated Monitoring of Virtual Chemical and Equipment Markets) إلى رصد التطورات والاتجاهات في هذه الأسواق بالاستفادة من التقنيات المتقدمة من أجل المساعدة على استبانة المنشورات المشبوهة المتعلقة بالسلائف الكيميائية والمعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات، وتحليل البيانات التي تُجمع بشكل منهجي لوضع حزم معلومات واستخبارات عملية قابلة للتنفيذ.



تظهر التوصيات الموجهة إلى الحكومات بخط بارز في أنحاء هذا التقرير.

وتتعلق التوصيات الرئيسية بما يلي:

- تقديم الحكومات تقاريرها إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عملاً بالفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 (الفقرات 9 و29 (ج) و31 و66 و153)
- رصد التجارة الدولية المشروعة واستخدام المنصات ذات الصلة (أي نظام "بن أونلاين" ونظام "بن أونلاين لايت") والأدوات والموارد (الفقرات 29 (د) و41 و42 و44 و45 و49 و113 و157 والإطاران 1 و2)
- تبادل المعلومات عن الحوادث المتصلة بالسلائف عبر نظام "بيكس" (الفقرات 29 (ج) و63 و66 و153 و159)
- مسائل شاملة متعلقة بمعدات صنع المخدرات غير المشروع (الفقرة 170) والتعاون مع دوائر الصناعة (الفقرة 172)

وتشمل التوصيات الإضافية المتعلقة بمنع التسريب والتحقيق فيه ما يلي:

- مراقبة المستحضرات الصيدلانية المحتوية على مواد مدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 بنفس الطريقة التي ترأب بها المواد نفسها (الفقرة 72)، ورصد المصنعين المحليين للمستحضرات الصيدلانية من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين لمنع صنع الأدوية المزيفة (الفقرة 78)
- إجراء تحقيقات في المعاملات المشبوهة ومضبوطات السلائف وتحليل التصنيف الجنائي للمواد المضبوطة لتحديد طبيعة المواد الأولية (الفقرات 45 و74 و102 و159)
- توشي اليقظة بشأن الكميات التي تذكّر الشركات أنها لازمة لها عند تحديد الاحتياجات السنوية المشروعة (الفقرتان 37 و81)

رصد التجارة المشروعة



ظل نظام "بن أونلاين" التابع للهيئة يوفر آلية فعالة لرصد التجارة في السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية، حيث بات يستخدمه الآن 145 بلدا بانتظام. وإضافة إلى ذلك، فإن نظام "بن أونلاين لايت" المناظر له، الذي استحدثته الهيئة في إطار مبادرة أخرى لمنع المواد الكيميائية غير المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 من الوصول إلى المختبرات غير المشروعة، تستخدمه حاليا 42 حكومة مصدرة ومستوردة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الهيئة، هي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بإجراء تدريب لفائدة 20 موظفا من ثمانية بلدان في شرق وجنوب شرق آسيا وأقيانوسيا على استخدام هذين النظامين.

العمليات التي تنفذها أجهزة إنفاذ القانون



ما زال نظام "بيكس" يوفر منصة للتواصل العالمي بشأن المعلومات العملية القابلة للتنفيذ عن الحوادث المتعلقة بالسلائف والمعدات، أنيا. وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان لدى نظام "بيكس" أكثر من 700 مستعمل نشط من 130 بلدا وإقليما، يمثلون 325 جهة في جميع المناطق. وقد أُبلغ عن أكثر من 4 800 حادثة متعلقة بالسلائف والمعدات من خلال النظام منذ إنشائه. وفي الفترة بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أُبلغ عن أكثر من 500 حادثة جديدة. وشملت هذه الحوادث 147 مادة منفصلة، منها 18 مادة فقط خاضعة للمراقبة الدولية (12 مادة مدرجة في الجدول الأول و6 مواد مدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988). ومن بين هذه الحوادث، انطوت 130 حادثة على معدات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الهيئة بتدريب أكثر من 120 موظفا من 40 بلدا وثلاث منظمات دولية أو إقليمية على استخدام نظام "بيكس".

أدوات وموارد أخرى



من أجل مساعدة الحكومات على التصدي لتسريب المواد الكيميائية غير المدرجة التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات وانتشار السلائف المحورة، وضعت الهيئة قائمة بالمواد التي تندرج ضمن التعاريف الموسعة الواردة في القائمة المحدودة للمواد غير المدرجة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، وعممتها على جميع السلطات الوطنية المختصة. وعدلت الهيئة أيضا القائمة لتشمل قسمين جديدين بشأن ما يلي: (أ) السلائف التي يكثر ظهورها من سلائف المواد المدرجة مؤخرا بمقتضى اتفاقيتي سنة 1961 وسنة 1971 ومن سلائف المؤثرات النفسانية الجديدة؛ و(ب) المرققات ومواد الغش والسواغات التي يكثر ظهورها. وعلاوة على ذلك، عممت الهيئة أحدث المعلومات عن تدابير المراقبة التي تطبقها الحكومات على المواد الكيميائية غير المدرجة في الجدولين الأول أو الثاني من اتفاقية سنة 1988، والتي يمكن استخدامها في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية أو السلائف الخاضعة للمراقبة أو المؤثرات النفسانية الجديدة.

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

النقاط الرئيسية

- ▶ يتضمن هذا الفصل، إضافة إلى تحديث بآخر التغييرات التي طرأت على قائمة السلائف الواردة في الجدول الأول من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، إحصاءات عن التقارير التي تقدمها الحكومات إلى الهيئة عملاً بالفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 (الفقرات 9 و10 و29 (ج) و31)، ومعلومات عن تبادل الإشعارات السابقة للتصدير الذي يُجرى امتثالاً لاتفاقية سنة 1988 (عبر نظام "بن أونلاين") فيما يتعلق بالسلائف الخاضعة للمراقبة الدولية، وعلى أساس طوعي (عبر نظام "بن أونلاين لايت") فيما يتعلق بالمواد الكيميائية غير المدرجة دولياً (الفقرات 41-45 و46-49، على التوالي)، على السواء.
- ▶ الهيئة لديها علم أن حوالي 50 بلداً وضع مادة كيميائية واحدة أو أكثر غير مدرجة في الجدولين الأول أو الثاني من اتفاقية سنة 1988، تحت المراقبة الوطنية. وفي الوقت نفسه، أبلغ ما مجموعه 66 حكومة عن مضبوطات من هذه المواد الكيميائية (الفقرة 26).
- ▶ أُطلقت عملية دولية محددة زمنياً تستهدف تسريب الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، بما في ذلك مستحضراتهما، من التجارة الدولية المشروعة، وذلك في ضوء الحوادث الأخيرة التي انطوت على الاتجار بهذه المواد في أفريقيا وآسيا وأوروبا. وقد شملت "عملية سودونيم" (Operation Pseudonym) 60 بلداً وإقليماً وأربع منظمات دولية أو إقليمية (الفقرات 53-56).

ألف- نطاق المراقبة

1- في 19 آذار/مارس 2024، قررت لجنة المخدرات، في دورتها السابعة والستين، وفقا لتوصية الهيئة، أن تضيف إلى الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 سليفتين من سلائف الفنتانيل (4-بيبيريدون و1-بوك-4-بيبيريدون) وسلسلتين من السلائف المحورة الوثيقة الصلة بالمنشطات الأمفيتامينية (16 مادة في المجموع)، وهي حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وثمانية من إستراته (أي إسترات الميثيل والإيثيل والبروبيل والأيزوبروبيل والبيوتيل والأيزوبيوتيل وثنائي-البيوتيل وثلاثي-البيوتيل)، وكذلك سبعة إسترات لحمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-MDP-3,4 (أي إسترات الإيثيل والبروبيل والأيزوبروبيل والبيوتيل والأيزوبيوتيل وثنائي-البيوتيل وثلاثي-البيوتيل). وأصبحت تلك القرارات نافذة في 3 كانون الأول/ديسمبر 2024، أي بعد 180 يوما من تاريخ إبلاغ الأمين العام بالحكومات بها.

2- ونظرا للصلات الكيميائية الوثيقة بين المواد الواردة في كل سلسلة من سلسلتي السلائف المحورة للمنشطات الأمفيتامينية المذكورة أعلاه، اقترحت الهيئة إدراج المشتقات المسماة، أي الإسترات، في الجدول الأول كحاشية للمواد الأصلية لكل منها. وقد أيدت لجنة المخدرات ذلك المقترح. وترد في المرفق السابع لهذا التقرير القائمة المحدثة التي تضم 51 مادة كيميائية خاضعة حاليا للمراقبة الدولية.

3- وفي أيلول/سبتمبر 2024، اقترحت الهيئة تغييرا آخر في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988، وهو حذف ميثيل غليسيديك المادة P-2-MDP-3,4 من متن الجدول الأول وإدراجه في الحاشية مع إسترات الحمض السبعة الأخرى. وستصوت اللجنة في آذار/مارس 2025 على المقترح، الذي قُدّم بهدف زيادة الاتساق في طريقة عرض الإسترات في الجدول الأول.

4- واتساقا مع الممارسة المتبعة، وعملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 29/1992، طلبت الهيئة من المنظمة العالمية للجمارك تخصيص رموز فريدة للمواد الكيميائية المدرجة حديثا في إطار النظام المنسق⁽¹⁾، لإدراجها في الدورة الحالية لمشور "تسميات النظام المنسق" الصادر عن منظمة الجمارك العالمية (الذي سيصدر رسميا في عام 2028). وحتى ذلك الحين، تشجع الهيئة الحكومات على أن تعتمد طوعا وبصفة مؤقتة رموزا منفصلة لهذه المواد تستند إلى رموز المجموعات المنطبقة في النظام المنسق⁽²⁾.

باء- الانضمام إلى اتفاقية سنة 1988

5- مع دخول اتفاقية سنة 1988 حيز النفاذ في جنوب السودان في 18 كانون الثاني/يناير 2024، بات عدد الدول التي صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها أو أقرتها، بتاريخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، 191 دولة، وقد أقرها الاتحاد الأوروبي رسميا (نطاق الاختصاص: المادة 12). وترد في المرفق الأول تفاصيل عن حالة الانضمام إلى الاتفاقية. ومن بين الدول الست التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية، توجد أربع دول في أوقيانوسيا ودولتان في أفريقيا⁽³⁾. إلا أن حكومة الصومال طلبت مساعدة الهيئة فيما يتعلق بالطرائق المتبعة لكي ينضم البلد إلى الاتفاقية. ويتسبب معدل الانضمام المنخفض في أفريقيا وأوقيانوسيا في جعل المنطقتين عرضة للاتجار في السلائف الكيميائية. وتحت الهيئة حكومات بابوا غينيا الجديدة وتوفالو وجزر سليمان والصومال وغينيا الاستوائية وكيريباس، على تنفيذ أحكام المادة 12 والانضمام إلى الاتفاقية دون مزيد من التأخير.

6- وعلى الرغم من أن البلدان الستة المذكورة أعلاه لم تتخذ بعد تدابير للانضمام إلى اتفاقية سنة 1988، فإن هناك أيضا بضعة بلدان، منها بعض الأطراف في الاتفاقية، لم تنشئ بعد سلطات وطنية مختصة مسؤولة عن تنظيم أو إنفاذ الضوابط الرقابية الوطنية على السلائف. وحتى الوقت الراهن، لم يقدم 13 بلدا بعد معلومات بشأن السلطة الوطنية المختصة المسؤولة عن ضمان تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988⁽⁴⁾. وهذا هو الحال على وجه الخصوص في أفريقيا وأوقيانوسيا، حيث لم تنشئ سبعة بلدان (أو 13 في المائة) وأربعة بلدان (أو 25 في المائة)، على التوالي، سلطة مسؤولة عن مراقبة السلائف على الصعيد الوطني. وبالمثل، يوجد عدد من البلدان لديه ثلاث سلطات مختصة أو أكثر، ومسؤولياتها غير واضحة أو متداخلة في كثير من الأحيان. وكلتا الحالتين تجعلان البلدان المعنية عرضة لمحاولات المتجرين الرامية إلى الحصول على مواد كيميائية لأغراض غير مشروعة.

(1) انظر (Brussels, 2022). WCO, *Harmonized Commodity Description and Coding System*, 7th ed.

(2) يمكن الاطلاع على رموز المجموعات المنطبقة في النظام المنسق فيما يخص المواد الكيميائية الـ 18 المدرجة حديثا، في القائمة الحمراء، وهي قائمة مكملة للنموذج D موجودة على موقع الهيئة الشبكي المتاح للجمهور.

(3) بابوا غينيا الجديدة وتوفالو وجزر سليمان وكيريباس في أوقيانوسيا، والصومال وغينيا الاستوائية في أفريقيا.

(4) تشمل أنغولا وبالاو وجزر مارشال وجنوب السودان ودولة فلسطين وسان مارينو وموريتانيا وموزامبيق ونيوي. ويوجد لدى جزر القمر والصومال وليبيريا وناورو سلطات مختصة، ولكنها لم تحدد نطاق اختصاصها (انظر دليل السلطات الوطنية المختصة بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات (Competent National Authorities under the International Drug Control Treaties)، منشورات الأمم المتحدة، 2023).

جيم- تقديم التقارير إلى الهيئة عملاً بالمادة 12 من اتفاقية سنة 1988

7- يتعين على الحكومات، عملاً بالفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، أن تقدم إلى الهيئة سنوياً معلومات عن المواد التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. وتقدم المعلومات في استمارة تعرف باسم الاستمارة D⁽⁵⁾ تتيحها الهيئة على موقعها الشبكي. وتشمل المعلومات التي يتعين تقديمها على وجه التحديد ما يلي: (أ) الكميات المضبوطة من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، وبيان منشئها إن كان معلوماً؛ (ب) أي مادة غير مدرجة في الجدولين الأول أو الثاني يتبين أنها تستخدم في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية؛ (ج) أساليب التسريب والصنع غير المشروع. وتلك المعلومات بالغة الأهمية لأنها تتيح للهيئة استبانة وتحليل الاتجاهات المستجدة في الاتجار بالسلائف وصنع المخدرات غير المشروع (انظر الفصل الثالث). وكان الموعد النهائي لتقديم البيانات عن عام 2023 هو 30 حزيران/يونيه 2024.

8- وعند انقضاء الموعد النهائي لتقديم الاستمارة D عن عام 2023 في 30 حزيران/يونيه 2024، كانت 81 حكومة فقط قد قدمت تلك الاستمارة. غير أن العدد ارتفع إلى 115 حكومة بحلول الموعد النهائي لقبول المعلومات، وهو 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وقدمت كوبا أيضاً الاستمارة D لعام 2022. وتخلفت عدة دول أطراف عن تقديم بيانات عن عام 2023 بالمرّة. ومن هؤلاء، لم تقدم 14 دولة بيانات خلال السنوات الخمس الماضية، ولم تقدم 26 دولة بيانات خلال السنوات العشر الماضية أو أكثر (انظر الجدول 1). وترد في المرفق الثاني معلومات شاملة عن حالة تقديم فرادى الحكومات للاستمارة D.

الجدول 1- الدول الأطراف التي لم تقدم المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، 2023

أفريقيا		
إثيوبيا ^(أ)	جيبوتي ^(ب)	كوت ديفوار ^(أ)
إريتريا ^(ب)	زامبيا ^(أ)	الكونغو ^(ب)
إسواتيني ^(ب)	سان تومي وبرينسيبي ^(ب)	كينيا
أنغولا	السنغال ^(أ)	ليبيريا ^(ب)
أوغندا	سيشيل ^(أ)	ليبيا ^(ب)
بوركينافاسو ^(ب)	الصومال	ليسوتو ^(ب)
بوروندي	غابون	مالي ^(أ)
تشاد	غامبيا ^(أ)	مدغشقر
توغو	غينيا الاستوائية	ملاوي ^(ب)
تونس	غينيا ^(ب)	ناميبيا
جزر القمر ^(ب)	غينيا-بيساو ^(ب)	النيجر
جمهورية أفريقيا الوسطى ^(ب)	كابو فيردي ^(أ)	نيجيريا
جنوب السودان	الكاميرون	
القارة الأمريكية		
أنتيغوا وبربودا ^(ب)	جزر البهاما ^(ب)	سورينام
بربادوس ^(ب)	دومينيكا	غرينادا ^(ب)
بليز ^(أ)	سانت فنسنت وجزر غرينادين	غيانا
بيرو	سانت كيتس ونيفيس ^(ب)	
جامايكا	سانت لوسيا	

(5) الصيغة الأخيرة للاستمارة D متاحة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست في الموقع الشبكي للهيئة. وسعيًا لتبسيط عملية الإبلاغ وتسريعها والتقليل إلى أدنى حد ممكن من احتمال حدوث أخطاء في إدخال البيانات، تطلب الهيئة استخدام صيغة جداول البيانات (Spreadsheet). وقد استخدمت 50 دولة صيغة جدول البيانات للاستمارة D عن عام 2023.

آسيا			
أوزبكستان	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	لبنان	
إيران (جمهورية-الإسلامية)	طاجيكستان	منغوليا	
بنغلاديش ^(أ)	عمان ^(أ)	نيبال	
تركمانستان	فيت نام	اليمن	
تيمور-ليشتي	كمبوديا ^(أ)		
أوروبا			
جمهورية مولدوفا	سان مارينو		
أوقيانوسيا			
بابوا غينيا الجديدة	جزر سليمان	كيريباس	
بالاو ^(أ)	جزر مارشال ^(ب)	ميكرونيزيا (ولايات-المتحدة)	
توفالو	ساموا ^(ب)	ناورو ^(ب)	
تونغا ^(ب)	فانواتو ^(ب)	نيوي ^(ب)	
جزر كوك ^(ب)	فيجي ^(أ)		

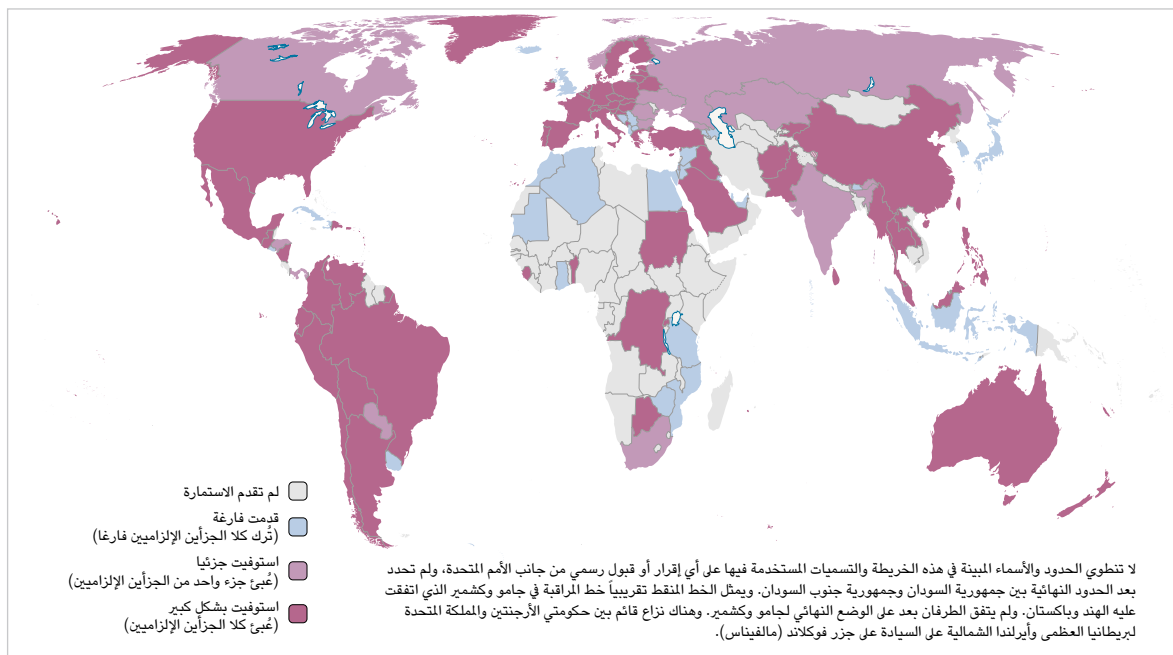
ملحوظة: انظر أيضاً المرفق الثاني.

(أ) حكومة لم تقدم الاستمارة D عن أي سنة خلال السنوات الخمس الماضية (2019-2023).

(ب) حكومة لم تقدم الاستمارة D عن أي سنة خلال السنوات العشر الماضية (2014-2023) أو أكثر.

9- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أفادت 63 حكومة بضبط مواد مدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 في الاستمارة D عن عام 2023. وأفادت 52 حكومة بضبط مواد غير مدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني، ولم تقدم سوى 33 حكومة معلومات عن طرائق التسريب والصنع غير المشروع. وقدمت عدة حكومات استمارات غير مستوفاة تفتقر إلى التفاصيل اللازمة للهيئة لتحديد الاتجاهات الناشئة في الاتجار بالسلائف والصنع غير المشروع للمخدرات أو لتحليل مواطن الضعف في آليات مراقبة السلائف (انظر الخريطة 1). ولذلك تحت الهيئة الحكومات على بذل قصارى جهدها لجمع معلومات كاملة وتوحيدها وإبلاغ الهيئة بها في الوقت المناسب، وفق ما تنص عليه الفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988.

الخريطة 1- حالة ردود الحكومات المقدمة في الاستمارة D عن عام 2023 التي تتضمن معلومات عن المضبوطات من المواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 والمضبوطات من المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني، في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024



دال- التشريع وتدابير المراقبة

10- وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 29/1992، تجمع الهيئة معلومات عن الضوابط المحددة المطبقة على المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. وتجمع الهيئة أيضاً معلومات عن تدابير المراقبة الوطنية المطبقة على المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية. ولمساعدة الحكومات على رصد التجارة في المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، وتيسير التعاون والتحقيقات المشتركة المتعلقة بالمواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية وتلك غير الخاضعة لها، على السواء، تقوم الهيئة بتعميم وتحديث هذه المعلومات بانتظام كجزء من حزمة المعلومات التي تعدها عن مراقبة السلائف، والتي يمكن للسلطات الوطنية المختصة أن تطلع عليها على الموقع الشبكي الآمن للهيئة. وحرصاً على التحديث المستمر للمعلومات التي تتيحها الهيئة، تشجع الهيئة جميع الحكومات على إبلاغها بانتظام بالتغييرات ذات الصلة التي تطرأ على تشريعاتها الوطنية بشأن السلائف وعلى الضوابط الرقابية المطبقة، بما في ذلك الضوابط الداخلية.

11- وقد وجه انتباه الهيئة إلى التغييرات التالية في تدابير المراقبة منذ نشر تقريرها عن السلائف لعام 2023.

12- وأخضعت حكومة الأرجنتين، من خلال المرسوم 2023/606، ثلاث سلائف للفنتانيل (4-أنيلينو بيبيريدين (AP-4) و1-بوك-4-أنيلينو بيبيريدين (AP-4-boc-1) والنورفنتانيل) للمراقبة الوطنية بإضافتها إلى القائمة الأولى من المرفق الثاني للمرسوم 593/19، في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وتخضع جميع هذه المواد الثلاث للمراقبة الدولية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وإضافة إلى ذلك، أُضيفت مادة ألفا-ميثيل-3،1-بنزودوبوكسول-5-بروباناميد (MMDPPA)، وهي سليفة للنيمافيتامين (ميثيلين ديوكسي أمفيتامين (MDA))، إلى نفس قائمة السلائف الخاضعة للمراقبة في نفس التاريخ. وقد انبثق إدراج مادة MMDPPA عن النتائج التي توصلت إليها شعبة المختبرات الكيميائية التابعة للشرطة الفيدرالية الأرجنتينية في شباط/فبراير 2023.

13- ووقعت وزارة الأمن الأرجنتينية اتفاقين مع مقاطعتي إن تري ريوس (Entre Ríos) ومندوزا (Mendoza) في 22 نيسان/أبريل و2 حزيران/يونيه 2024، على التوالي. وأنشأ الاتفاقان آليات للمساعدة والتنسيق والتعاون بشأن المسائل المتعلقة بالسلائف الكيميائية وبتنفيذ خطة التفتيش الاتحادية، وكذلك لبناء القدرات. وفي حزيران/يونيه 2024، أنشئت مائدة مستديرة مشتركة بين الوكالات لمنع إساءة استعمال الفنتانيل ونظائره والاتجار بهم، وكذلك السلائف الكيميائية المستخدمة في صنعهم.

14- وفي أستراليا، في آذار/مارس 2024، صُنفت مادة 4،1-بيوتانيدول كمخدر خاضع للمراقبة عبر الحدود (قانون الجرائم والتشريعات الأخرى المعدل لعام 2023) (Crimes and Other Legislation Amendment (Omnibus No. 2) Act 2023). وهذا التغيير، الذي أُدخل رداً على الإفادات بحدوث أضرار متزايدة ناتجة عن تناول هذه المادة عند استعمالها كبديل لحمض غاما-هيدروكسي الزبد (GHB) (انظر الفقرات 154-157 أدناه)، يعني أن المدانين باستيراد مادة 4،1-بيوتانيدول بصورة غير مشروعة سيواجهون عقوبة قصوى بالسجن مدى الحياة.

15- وفي كندا، وُسع نطاق الإدراج الحالي لمادة 4-بيبيريدون وأملحها بموجب قانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة ولوائح مراقبة السلائف ليشمل مشتقات المادة ونظائرها، وكذلك أملاح المشتقات ونظائرها. ويشمل ذلك مادة 1-بوك-4-بيبيريدون التي أُضيفت إلى الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 مع مادة 4-بيبيريدون في 3 كانون الأول/ديسمبر 2024.

16- وفي الصين، في 1 أيار/مايو 2024، وُسع نطاق قائمة المواد الكيميائية التي تستلزم إصدار خطاب عدم اعتراض قبل تصديرها إلى بلدان ومناطق محددة لتشمل 24 مادة كيميائية إضافية لا تخضع للمراقبة الدولية ولكن يمكن استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات. وبناءً على طلب من حكومة الصين، أُضيفت هذه المواد إلى نظام "بن أونلاين لايت" حتى يمكن إشعار الحكومات المستوردة بالصادرات المزمعة من الصين.

17- وأخضعت حكومة الصين للمراقبة الوطنية عدداً من سلائف المنشطات الأمفيتامينية والفنتانيلات، وكذلك الكانابيديول، وهو سليفة لمادتي دلتا-8-تتراهيدروكانابينول ودلتا-9-تتراهيدروكانابينول ومؤثرات نفسانية أخرى من القنبينات. وشمل ذلك سلائف الفنتانيل الثلاث التي تخضع للمراقبة الدولية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (AP-4 و AP-4-boc-1 والنورفنتانيل). وشمل أيضاً حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وجميع إستراته، وجميع إسترات حمض ميثيل غليسيديك المادة MDP-2-P-3،4، وحمض 3-أوكسو-2-فينيل-بوتانك وجميع إستراته (بما في ذلك مادة ميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (MAPA))، وهي إستر وُضع تحت المراقبة في مرحلة سابقة). وتبعاً لذلك، يتجاوز نطاق المراقبة على هذه المواد في الصين الضوابط الدولية التي لا تنطبق إلا على مجموعة فرعية من إسترات الأحماض الثلاثة (انظر الفقرة 1). ووضعت جميع المواد في الفئة الثانية من قائمة السلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة، مما يعني أن إنتاجها وإدارتها وشراءها ونقلها واستيرادها وتصديرها يجب أن يمتثل للأحكام ذات الصلة المقررة للسلائف

الكيميائية غير الصيدلانية. وإضافة إلى ذلك، يجب أيضا أن يمثل ما يُجرى من بحوث سريرية على الكانابيديول للأغراض الطبية للمادة 10 من اللائحة التنظيمية بشأن إدارة المخدرات والمؤثرات العقلية.

18- وفي إكوادور، صدقت الجمعية الوطنية على قانون في تموز/يوليه 2024 لتشديد عقوبات السجن على جرائم الإرهاب وتمويل الإرهاب والاتجار بالمخدرات وإنتاجها. وزادت العقوبات المفروضة على الإنتاج غير المشروع للسلائف والمواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة من السجن لمدة تتراوح بين 3 و5 سنوات إلى مدة تتراوح بين 7 و10 سنوات، ضمن أمور أخرى.

19- وفي مصر، من أجل التصدي لمحاولات المتجرين المستمرة للحصول على مستحضرات صيدلانية تحتوي على السودوإيفيدرين من الصيدليات المحلية، نشرت هيئة الدواء المصرية على موقعها الشبكي في نيسان/أبريل 2023 دليلا تنظيميا يتضمن تعليمات يتعين أن تتبعها الصيدليات المحلية التي تصرف هذه المستحضرات ويقدم معلومات عن العقوبات في حالة مخالفتها، بما في ذلك الإغلاق المؤقت للصيدليات.

20- وفي غواتيمالا، في آذار/مارس 2024، وقّعت السلطات الوطنية المختصة على بروتوكول عمل الفريق المشترك بين المؤسسات لمراقبة السلائف والمواد الكيميائية وفحصها في البلد، وذلك لتعزيز التعاون بين المؤسسات في مجال مراقبة السلائف.

21- وفي كازاخستان، من خلال القرار رقم 22 المؤرخ 23 كانون الثاني/يناير 2024، وضعت الحكومة مادة 4-ميثيل بروبوفينون، وهي سليفة للميفيدرون، تحت المراقبة الوطنية.

22- وفي نيوزيلندا، في نيسان/أبريل 2024، عملا بقانون مكافحة إساءة استعمال العقاقير (السودوإيفيدرين) المعدل لعام 2024، أُعيد تصنيف مستحضرات نزلات البرد والكام التي تحتوي على السودوإيفيدرين من أدوية تُصَرَف بوصفة طبية إلى أدوية مقيدة (تُصَرَف بمعرفة الصيدلاني فقط)، مما يتيح شراءها دون وصفة طبية بعد استشارة الصيدلي، الذي يُلزَم بتسجيل اسم الشخص وعنوانه. وظلت القيود الحدودية المفروضة على السودوإيفيدرين دون تغيير.

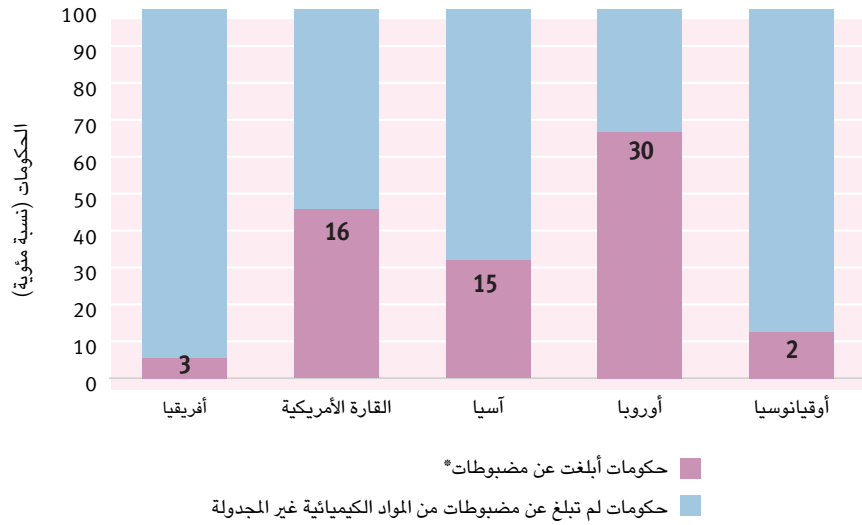
23- وقامت حكومة الاتحاد الروسي، من خلال القرار رقم 1909 المؤرخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بتعديل قوائم سلائف المخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة التي تكون التجارة فيها محظورة أو مقيدة في البلد. وعلى وجه التحديد، أُضيفت السلائف التي تُستخدَم في الصنع غير المشروع للمخدرات من نوع الأمفيتامين والكاثينون والفينتانيل وفي تخليق الميثادون، ووضعت تعريفات للكميات "الكبيرة" و"الضخمة" و"الضخمة بشكل خاص" من المواد لأغراض تقرير المسؤولية الجنائية. وعلى وجه الخصوص، استُحدثت تدابير رقابية (حظر أو تقييد) للمواد التالية: 2-يودو-1-1-5، 2-ثنائي ميثيل فينيل) بروبان-1-1-1، 3-1-1-بنزودايوكسول-5-yl) 2-يودوهكسان-1-1-1، وأنهيدريد البنزويك؛ و1-بوك-4-أنيلينو بيبيريدين؛ و1-فينيل هكسان-1-1-1-واحد؛ وإيثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (EAPA).

24- ومن خلال اللائحة التفويضية 2024/1331 (EU) الصادرة عن المفوضية الأوروبية، أُضيفت مادة أيزوبروبيليدرين (2-3-4، 4-ميثيلين ديوكسي فينيل) أسيتيل) مالونات (IMDPAM) وسبعة إسترات من حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وستة إسترات من حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-MDP-3، 4-ضمن مواد الفئة 1 إلى مرفقات اللائحة 2004/273 (EC) الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس، ولائحة المجلس 2005/111 (EC)، اعتبارا من 3 حزيران/يونيه 2024. وتخضع المواد المدرجة في الفئة 1 لأشد الضوابط صرامة بمقتضى تشريعات السلائف في الاتحاد الأوروبي. ويجسد إدراج سلسلتي الإسترات تنفيذ قرارات الجدولة التي اتخذتها لجنة المخدرات في آذار/مارس 2024، والتي أصبحت نافذة في 3 كانون الأول/ديسمبر 2024.

التدابير الرامية إلى التصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة، بما في ذلك السلائف المحورة

25- أصبحت المواد الكيميائية غير المجدولة، أي المواد الكيميائية غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية 1988، مصدرا رئيسيا لإمدادات الصنع غير المشروع للمخدرات. وعلى الرغم من أن هذه المواد الكيميائية لا تخضع لمراقبة دولية، فإنها قد تخضع لمراقبة وطنية في بلد واحد أو أكثر، وقد تتباين تدابير المراقبة المطبقة. وبالنظر إلى أن التجارة والاتجار في مواد كيميائية عديدة لهما طابع عالمي، فإن المتجرين يحاولون استغلال تدابير المراقبة المتباينة بغرض تسريب هذه المواد الكيميائية إلى مختبرات سرية.

الشكل 1- الحكومات التي ضببت مواد كيميائية غير مدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، حسبما أُبلغ عنها في الاستمارة D وعبر نظام "بيكس"، حسب المنطقة، 2024-2019



* يُشار إلى عدد الحكومات التي أبلغت عن مضبوطات في العنوان.

26- والهيئة لديها علم أن حوالي 50 بلدا وضع مادة كيميائية واحدة أو أكثر غير مدرجة في الجدولين الأول أو الثاني من اتفاقية سنة 1988، تحت المراقبة الوطنية. وفي الوقت نفسه، الهيئة لديها علم بأن ما مجموعه 66 حكومة أبلغت عن مضبوطات من هذه المواد الكيميائية (انظر الشكل 1). وتستخدم السلطات في 15 بلدا نظام "بن أونلاين لايت" لإشعار البلدان والأقاليم المستوردة طوعا بالصادرات المزمنة من المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية.

27- ولمساعدة الحكومات على التصدي لتسريب المواد الكيميائية غير المدرجة التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات ولانتشار السلائف المحورة، اضطلعت الهيئة في عام 2024 بالأنشطة التالية:

(أ) وضع قائمة بالمواد التي تندرج ضمن التعاريف الموسعة الواردة في القائمة المحدودة للمواد غير المدرجة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، وتعميمها على جميع السلطات الوطنية المختصة، أي المشتقات والمواد الكيميائية السليفة المحددة للمواد المدرجة في جدولي اتفاقية سنة 1988 والقائمة المحدودة للمواد غير المدرجة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة. وتهدف القائمة، المتاحة للاستخدام الرسمي، إلى مساعدة السلطات الوطنية والصناعات المعنية على تنفيذ قرار لجنة المخدرات 3/65 المؤرخ آذار/مارس 2022؛

(ب) تعديل القائمة المحدودة للمواد غير المدرجة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة لتشمل قسمين جديدين بشأن ما يلي: (أ) السلائف التي يكثر ظهورها من سلائف المواد المدرجة مؤخرا بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 ومن سلائف المؤثرات النفسانية الجديدة؛ و(ب) المرققات ومواد الغش والسواغات التي يكثر ظهورها. وأدرجت المواد في كلتا المجموعتين استنادا إلى المعلومات التي قدمتها الحكومات في الاستمارة D ومن خلال نظام "بيكس". وعممت التعديلات كجزء من تحديث حزمة المعلومات لعام 2024 وهي متاحة على البوابة الآمنة للهيئة؛

(ج) تجميع أو تحديث وتعميم المعلومات عن تدابير المراقبة التي تطبقها الحكومات على المواد الكيميائية غير المدرجة في الجدولين الأول أو الثاني من اتفاقية سنة 1988، والتي يمكن استخدامها في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية أو السلائف الخاضعة للمراقبة أو المؤثرات النفسانية الجديدة. ويراد بهذه المعلومات أن تستخدمها السلطات المختصة في تفاعلاتها مع دوائر الصناعات المعنية، وأن تدعم إنشاء آلية طوعية للإشعار المسبق من خلال تعزيز استخدام نظام "بن أونلاين لايت" لتبادل المعلومات عن الصادرات المزمنة التي تنطوي على مواد كيميائية غير مدرجة في الجدولين الأول أو الثاني من اتفاقية سنة 1988.

28- وعلى الصعيد الوطني، تلاحظ الهيئة أن المزيد من الحكومات تطبق مفهوم الجدولة الجماعية على السلائف. وقد أُتخذت خطوات ملحوظة في هذا الاتجاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من جانب حكومة كندا (انظر الفقرة 15) وحكومة الصين (انظر الفقرة 17). وستُدْرَج الهيئة هذه التغييرات في الخلاصة الوافية المشار إليها في الفقرة 27 (ج)، المتاحة للحكومات على الموقع الشبكي الآمن للهيئة، كجزء من حزمة المعلومات المحدثة عن مراقبة السلائف.

29- وللتصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة، تود الهيئة أن تكرر دعوتها للحكومات أن تنظر فيما يلي:

(أ) تطبيق مفهوم الجدولة الجماعية على السلائف، أي جدولة المواد الكيميائية الوثيقة الصلة بالسلائف الخاضعة للمراقبة والتي يمكن بسهولة تحويلها إلى تلك السلائف أو إحلالها محلها، عملاً بقرار لجنة المخدرات 3/65؛

(ب) اتخاذ تدابير محددة بشأن المواد الكيميائية التي ليس لها أي استخدامات مشروعة معترف بها حالياً، والمعروفة بمرمز في القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، والتعاون فيما بينها لمنع وصولها إلى المختبرات السرية؛

(ج) تشاطر المعلومات عن الحوادث المتعلقة بالمواد غير المجدولة التي يتبين أنها تُستخدم في صنع المخدرات غير المشروع عبر نظام "بيكس" أو، على الأقل، في الاستمارة D، عملاً بالفقرة 12 (ب) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، من أجل المساعدة على تحديد الاتجاهات في وقت مبكر وتنبيه جميع الحكومات وفقاً لذلك؛

(د) استخدام نظام "بن أونلاين لايت" لتبادل المعلومات، على أساس طوعي، بشأن الشحنات المزمنة من المواد الكيميائية الشائعة غير الخاضعة للمراقبة الدولية، بهدف تمكين البلدان المستوردة من اتخاذ إجراءات قبل وصول شحنة غير مرغوب فيها أو غير مأذون بها، ومن ثم، منع إمكانية تسريبها.

هاء- تقديم البيانات عن أنشطة التجارة والاستخدامات والاحتياجات المشروعة المتعلقة بالسلائف

30- طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 20/1995، إلى الحكومات أن تقدم طوعاً وسراً بيانات عن أنشطة التجارة والاستخدامات والاحتياجات المشروعة المتعلقة بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. وعلى مر السنين، أثبتت تلك البيانات قيمتها في مساعدة الحكومات والهيئة على فهم أنماط التجارة الاعتيادية واستبانة الأنشطة المشبوهة، ومن ثم، منع التسريب. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كانت 109 حكومات قد قدمت معلومات عن التجارة المشروعة في المواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988، وكانت 95 حكومة قد وفرت بيانات عن الاستخدامات و/أو الاحتياجات المشروعة المتعلقة بمادة واحدة أو أكثر من تلك المواد (انظر المرفق الرابع).

31- وفي الاستمارة D لعام 2023، قدمت تسع حكومات أيضاً معلومات عن الشحنات الموقوفة (واردات وصادرات). إلا أن غالبية الشحنات الموقوفة التي أُبلغ عنها في الاستمارة D أُوقفت لأسباب إدارية. والهيئة على علم أيضاً بوجود شحنات لم يبلغ عنها وأوقفت بسبب وجود أدلة على أن المادة ربما تكون قد سُربت إلى قنوات غير مشروعة. وتدعو الهيئة الحكومات إلى تبادل المعلومات عن الشحنات الموقوفة على نحو أكثر منهجية إذا كان هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن مادة مدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني يجري استيرادها أو تصديرها أو تعبر إقليمها لاستخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات أو المؤثرات العقلية، وفقاً للفقرة 9 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988.

واو- الاحتياجات السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية

32- من أجل تزويد البلدان المصدرة بأداة إضافية لرصد مقادير مجموعة مختارة من سلائف المنشطات الأمفيتامينية التي تتضمنها الشحنات المقترحة توريدها إلى البلدان المستوردة، طلبت لجنة المخدرات، في قرارها 3/49، إلى الدول الأعضاء أن تزود الهيئة بتقديرات

لاحتياجاتها السنوية المشروعة من المواد P-2-MDP-3,4 والسودوإيفيدرين والإيفيدرين وP-2-P، وأن تزودها، قدر الإمكان، بتقديرات لاحتياجاتها من المستحضرات المحتوية على تلك المواد التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام. وترد في المرفق الخامس لهذا التقرير الاحتياجات السنوية المشروعة التي أبلغت عنها الحكومات. وبحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كانت غالبية البلدان والأقاليم قد قدمت تقديرا واحدا على الأقل من مجموع تراكمي قدره 910 تقديرات فردية قدمت إلى الهيئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

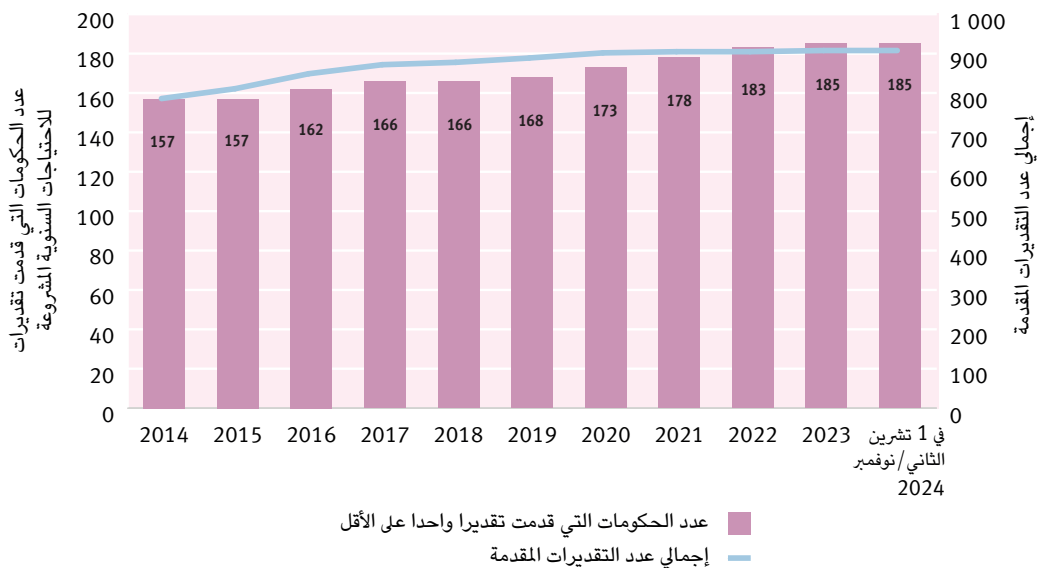
33- وواصلت الحكومات إبلاغ الهيئة بتقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية ومستحضراتها خلال العام، وذلك عن طريق الاستمارة D في أغلب الأحيان، وبدرجة أقل، من خلال بلاغات فردية. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كانت 185 حكومة قد قدمت تقديرا واحدا على الأقل (انظر الشكل 2). ويشمل هذا الرقم عددا من الأقاليم والدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية سنة 1988.

34- والهدف الرئيسي من تقدير هذه الاحتياجات هو تزويد السلطات المختصة في البلدان المصدرة ببيان بالكميات التي تحتاج إليها البلدان المستوردة بصورة مشروعة، بغرض تيسير رصد فرادى الشحنات وبناء صورة أوضح لأنماط التجارة وتمكين الرصد والمراقبة بشكل أفضل. ومنذ نشر تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2023، أعاد 84 بلدا وإقليما تأكيد تقديراته أو قام بتحديثها بالنسبة لمادة واحدة على الأقل.

35- وتلاحظ الهيئة انخفاض عدد الاستمارات المقدمة لعام 2023 التي تتضمن معلومات عن تقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة. وعلاوة على ذلك، يعود تاريخ بعض التقديرات التي قدمت إلى الهيئة إلى أكثر من عشر سنوات مضت ولم يجر تحديثها. ويندرج أكثر من 45 بلدا وإقليما في هذه الفئة، وبعضها فوت فرصة تحديث تقديراته لمدة سنة واحدة والبعض الآخر، مرارا، لعدة سنوات.

36- وقد لوحظ في عدة بلدان أن الشحنات المزمعة من سلائف المنشطات الأمفيتامينية، التي أرسلت إشعارات مسبقه بشأنها عبر نظام "بن أونلاين"، تجاوزت الكميات المقدرة للاحتياجات السنوية للفترة المعنية أو كادت تصل إليها وقت الإشعار المسبق بها، مما دفع الهيئة إلى أن تطلب من السلطات الوطنية المختصة المعنية أن توافيها بإيضاحات بشأن تلك الشحنات. ولوحظ أيضا أن عدة بلدان قدمت تقديرات للاحتياجات السنوية المشروعة تجاوزت بكثير الكميات المستوردة بالفعل أو التي أرسلت إشعارات مسبقه إليها باستيرادها، مما يشير إلى وجود مغالاة في تقدير الاحتياجات من البداية. وفي حالات أخرى، أشارت الحكومات في الاستمارة D إلى استخدام مادة واحدة أو عدد من المواد لأغراض محددة؛ إلا أنها لم تقدم أي إشارة إلى تقديرات الاحتياجات المطلوبة.

الشكل 2- عدد الحكومات التي قدمت تقديرات للاحتياجات السنوية المشروعة والعدد الإجمالي للتقديرات المقدمة، 2014-2024



37- وتدعو الهيئة الحكومات إلى أن تراجع المنهجية المستخدمة لتقدير احتياجاتها السنوية المشروعة من فرادى السلائف وأن تبلغ الهيئة بها، وذلك لتجسيد ظروف السوق المتغيرة. وعلاوة على ذلك، تذكّر الهيئة الحكومات بأن تبلغ سنويا عن الأرقام المحدثة أو المعاد تأكيدها من خلال الاستمارة D، أو أن تبلغ عنها بالوسائل الرسمية في أي وقت على مدار العام حين يصبح تغيير احتياجاتها السنوية المشروعة ضروريا.

38- ولزيادة دقة التقديرات، يمكن للحكومات الرجوع إلى الدليل، الذي أعدته الهيئة ومنظمة الصحة العالمية تحت عنوان "دليل بشأن تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية"، وكذلك الصيغة المحدثة مؤخرا للوثيقة المعنونة "المسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين". وكلتا الوثيقتين متاحتان على الموقع الشبكي للهيئة.

زاي- الإشعارات السابقة للتصدير واستخدام نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين") والنظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين لايت")

39- يمكن لحكومات البلدان المستوردة، بالاستظهار بالفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، أن تطلب رسميا من البلدان المصدرة أن تبلغها بالصادرات قبل شحنها إليها. وقد ثبت أن تقديم الإشعارات السابقة للتصدير من أكثر الوسائل فعالية لإحاطة السلطات المختصة في البلد المستورد علما بشحنات السلائف المزمع إرسالها إلى إقليمها، مما يمكنها من إبداء رأيها في شرعية المعاملة وتعليقها أو وقفها في الوقت المناسب، عند الاقتضاء.

40- ومنذ إطلاق نظام "بن أونلاين" في آذار/مارس 2006، وهو نظام الهيئة المؤتمت لتبادل الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر، أصبح النظام الأداة الأكثر فعالية التي تستخدمها الحكومات لرصد المسائل المتعلقة بالتجارة الدولية في السلائف الكيميائية في جميع أنحاء العالم والتواصل بشأنها، أنيا. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، أتاح النظام الشقيق، وهو نظام "بن أونلاين لايت"، القدرة للحكومات على أن ترصد أيضا التجارة الدولية في السلائف الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية. ومن أجل زيادة استخدام كلا النظامين، قامت الهيئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتدريب 20 موظفا من ثمانية بلدان على استخدامهما.

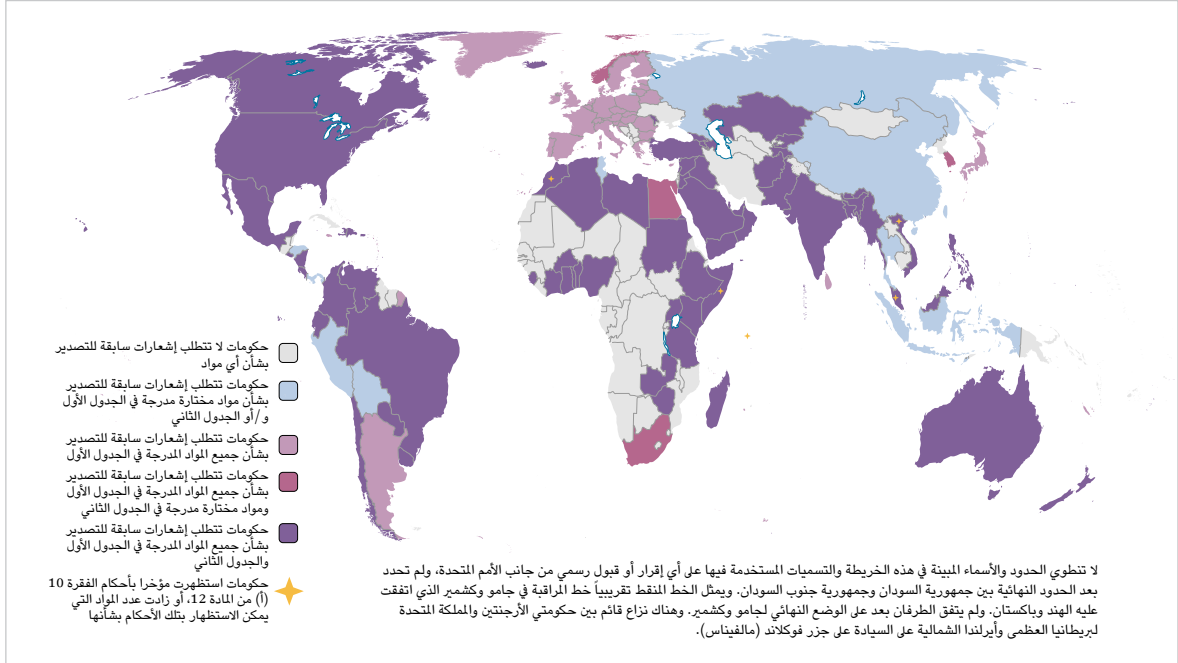
1- الإشعارات السابقة للتصدير

41- في عام 2024، استظهرت حكومات الصومال وفييت نام والمغرب بالفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 من جهة جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني، وبذلك يصل عدد الحكومات التي طلبت رسميا تلقي إشعارات سابقة للتصدير إلى 122 حكومة (انظر الخريطة 2 والمرفق السادس). وتكرر الهيئة توصيتها للحكومات بأن تستعرض بانتظام نظم الاستيراد والتصدير الوطنية المطبقة لديها على المواد الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1988، وأن تبلغها بأي تحديثات في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، تدعو الهيئة جميع الحكومات المتبقية، ولا سيما حكومات بلدان أفريقيا وأوقيانوسيا⁽⁶⁾، إلى زيادة تعزيز نظام الإشعار السابق للتصدير بالاستظهار بأحكام الفقرة 10 (أ) من المادة 12. والاستمارات التي ستستخدم لطلب الإشعار رسميا بجميع شحنات المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، متاحة لدى الهيئة في مختلف مواقعها، بما يشمل موقعها الشبكي الآمن.

42- وتود الهيئة أيضا أن تذكّر حكومات جميع البلدان المصدرة بأنها ملزمة بتقديم إشعارات سابقة للتصدير إلى سلطات البلدان والأقاليم المستوردة التي تطلبها رسميا. وبالمثل، تكرر الهيئة توصيتها للحكومات المستوردة بأن تتطلع بانتظام على الإشعارات السابقة للتصدير التي تنطوي على سلائف، خصوصا إذا طلبت أن تتلقاها، وأن ترد على السلطات المصدرة في الوقت المناسب، عند الاقتضاء.

(6) إريتريا، إيسواتيني، أنغولا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بوتسوانا، بوروندي، تشاد، توفالو، جزر سليمان، جزر القمر، جزر كوك، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سانت كيتس ونيفس، السنغال، سيشيل، غابون، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا-بيساو، فانواتو، فيجي، كابو فيردى، الكاميرون، الكونغو، كيريباس، ليبيريا، ليسوتو، مالي، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، النيجر.

الخريطة 2- الحكومات التي استظهرت بالفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، التي تشترط إرسال إشعار سابق للتصدير بشأن جميع المواد أو بشأن مواد مختارة، في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024



2- نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر

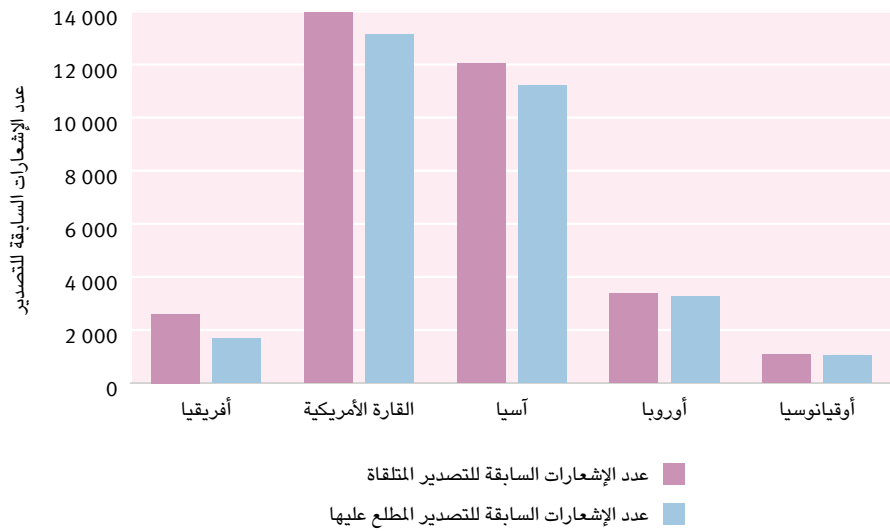
43- منذ نشر تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2023، ظل عدد البلدان والأقاليم المأذون لها باستخدام نظام "بن أونلاين" كما هو، وقدره 169. وتستخدم 145 جهة من هؤلاء النظامَ يومياً تقريباً لإرسال إشعارات بشأن الصادرات المزمعة و/أو الإقرار بالواردات المقترحة. وعلى الرغم من أن سلطات غالبية البلدان والأقاليم التي تُعد من كبار تجار السلائف تستخدم نظام "بن أونلاين" بنشاط، فإن عدداً من البلدان لم يتسجل بعد لاستخدام النظام.

44- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أُرسِل حوالي 34 400 إشعار سابق للتصدير من 65 بلداً وإقليماً مصدرًا من خلال نظام "بن أونلاين"، وهو ما يمثل زيادة طفيفة مقارنة بالسنة المشمولة بالتقرير السابق. وعلى الرغم من أن الهيئة تشيد بمستوى الاستخدام النشط لنظام "بن أونلاين" من جانب الحكومات المسجلة في القارة الأمريكية وآسيا وأوروبا وأوقيانوسيا، فإنها ما زالت تشعر بالقلق من أن السلطات المستوردة في أفريقيا المسجلة في نظام "بن أونلاين" لا تطلع جميعها أو لا تطلع جميعها بانتظام على الإشعارات السابقة للتصدير المرسل إليها (انظر الشكل 3). لذلك، تشجع الهيئة بقوة جميع الحكومات التي تستورد أو تتداول السلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية، ولا سيما حكومات بلدان أفريقيا وأوقيانوسيا⁽⁷⁾، على التسجيل في نظام "بن أونلاين" واستخدامه بنشاط.

45- وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، اعترض على 8 في المائة من الإشعارات السابقة للتصدير المرسله خلال السنة المشمولة بالتقرير، مقارنة بنسبة 5 في المائة في السنة المشمولة بالتقرير السابق. وقد أثرت غالبية هذه الاعتراضات لأسباب إدارية، وحين يتعذر الحصول على أي دليل على وجود أنشطة غير قانونية، يُفَرَّج عن غالبية الشحنات في وقت لاحق. وتود الهيئة أن تسلط الضوء على أهمية إجراء تحقيقات على سبيل المتابعة في حال أثارَت شحنة ما أُرسِل بشأنها إشعار مسبق أي شكوك، وأهمية التعاون الوثيق مع السلطات ودوائر الصناعات المعنية لتقرير ما إذا كان الطلب محاولة للتسريب. والهيئة على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم كل الدعم اللازم للحكومات في هذا الصدد.

(7) إسواتيني، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، توفالو، تونغا، جزر القمر، جزر كوك، جمهورية أفريقيا الوسطى، جيبوتي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا-بيساو، فانواتو، كيريباس، ليبيريا، ليسوتو، موريتانيا، موزامبيق، النيجر.

الشكل 3- الإشعارات السابقة للتصدير المتلقاة والمطلع عليها، حسب المنطقة، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 - 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

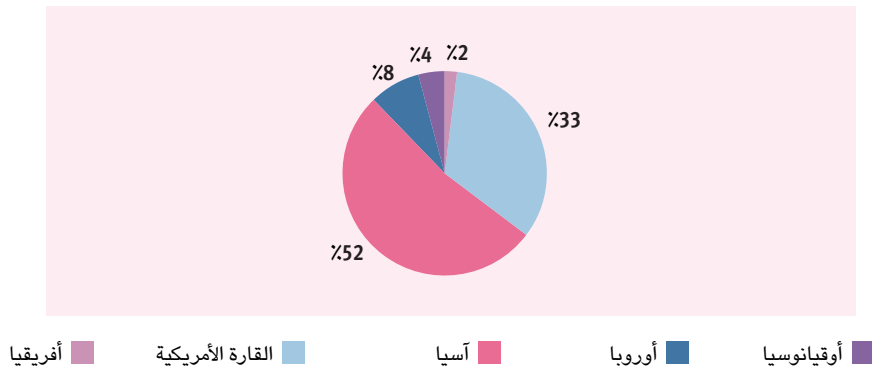


3- النظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر: الإرسال الطوعي لإشعارات سابقة لتصدير المواد الكيميائية غير المجدولة

46- في ضوء الاستخدام المستمر في جميع أنحاء العالم للمواد الكيميائية غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 في الصنع غير المشروع للمخدرات، أطلقت الهيئة نظام "بن أونلاين لايت" في تشرين الأول/أكتوبر 2022، وعلى غرار نظام "بن أونلاين"، يوفر نظام "بن أونلاين لايت" منصة عالمية بسيطة وسهلة الاستخدام لتبادل المعلومات بشأن المعاملات المزمعة لهذه المواد الكيميائية بطريقة منهجية، ومن ثم، منع إمكانية تسريبها.

47- ومنذ إطلاق نظام "بن أونلاين لايت"، أرسلت 15 حكومة مصدرة ما يقرب من 1 700 إشعار سابق للتصدير إلى 66 بلدا وإقليما مستوردا. وقد أرسلت غالبية الإشعارات السابقة للتصدير إلى بلدان وأقاليم في آسيا والقارة الأمريكية (انظر الشكل 4).

الشكل 4- وجهة الإشعارات السابقة للتصدير المرسله عبر نظام "بن أونلاين لايت"، حسب المنطقة، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024



48- واعرضت الحكومات المستوردة على حوالي 13 في المائة من الإشعارات السابقة للتصدير التي تلقتها منذ إطلاق نظام "بن أونلاين لايت"، مما يشير إلى قلقها بشأن مواد غير مجدولة معينة داخلية إلى إقليمها. وتتعلق غالبية الاعتراضات بالمواد غاملا-بوتيرولاكتون (GBL) وهيدروكسيد الصوديوم (الصودا الكاوية) وحمض الخليك، وهي أيضا أشيع المواد التي تُرسل إشعارات بشأنها عبر نظام "بن أونلاين لايت".

49- وما زالت الهيئة مقتنعة بضرورة تحسين معارف الحكومات بالتجارة التي تشمل أقاليمها في المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية والتي يمكن استخدامها في صنع المخدرات غير المشروع، وذلك لمنع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. ويتسم رصد التجارة في هذه المواد الكيميائية والتعاون على الصعيد العالمي في هذا الصدد بأهمية من أجل التصدي لصنع المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة (انظر الإطار 1). ولذلك، تنصح الهيئة الحكومات بشدة بإنشاء وتعزيز آليات لتتبع حركة المواد الكيميائية غير المدرجة في الجدولين الأول والثاني على الصعيدين المحلي والدولي، وهي تشيد بالحكومات التي تستخدم بالفعل نظام "بن أونلاين لايت" استخداما نشطا لتحقيق هذه الغاية. وتشجّع السلطات الأخرى للبلدان والأقاليم المصدرة والمستوردة التي لا تكون بالضرورة مدرجة في إطار المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 ولكنها منخرطة في التجارة في مواد كيميائية غير مجدولة دوليا على التسجيل في النظام والاستفادة منه استفادة كاملة.

الإطار 1- مزايا إرسال وتلقي الإشعارات السابقة لتصدير المواد الكيميائية غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988

- **التوعية بالتسريب لأغراض الاستخدام غير المشروع ومنعه:** السلائف التي لا تخضع للمراقبة الدولية يمكن أن تستخدم في صنع المخدرات غير المشروع. ويعتمد الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية، على وجه الخصوص، اعتمادا متزايدا في أحيان كثيرة على سلائف كيميائية جديدة أو بديلة. ومن خلال تلقي إشعارات سابقة للتصدير بشأن هذه المواد الكيميائية، ستكون الحكومات المستوردة على علم بالمواد الكيميائية غير المجدولة التي تُجلب إلى إقليمها أو التي تمر عبره، ويمكنها أن تتخذ الإجراءات اللازمة لرصد ومنع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة.
- **"مبدأ اعرف عميلك":** تقدم الإشعارات السابقة للتصدير تفاصيل عن الشركات المصدرة والمستوردة، التي قد تقتصر تجارة البعض منها على المواد الكيميائية غير المجدولة ولا تكون، تبعا لذلك، من مشغلي الأعمال المتعلقة بالسلائف المرخصين أو المسجلين بموجب المادة 12 من اتفاقية سنة 1988. ويتيح استخدام نظام "بن أونلاين لايت" للحكومات أن تحلل أنماط الاستيراد والتصدير الخاصة بتلك الشركات وأن تتحقق من شرعيتها.
- **تحليل التهديدات بفعالية:** من خلال الإلمام بأحوال دوائر الصناعات الوطنية التي تتداول المواد غير الخاضعة للمراقبة الدولية والتواصل معها، ستتمكن الحكومات من استبانة المعاملات المشبوهة ومواكبة الاتجاهات الناشئة وتقرير ما إذا كانت بلدانها مستهدفة من قبل المتجرين.
- **تعزيز القدرات التنظيمية وقدرات إنفاذ القانون - سد الثغرات التنظيمية:** خلافا لنظام "بن أونلاين"، لا يقتصر استخدام نظام "بن أونلاين لايت" على السلطات المختصة بموجب المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، بل هو مفتوح أيضا للوكالات الأخرى التي تنظم أو تنفذ التشريعات الوطنية المتعلقة بالمواد الكيميائية غير المدرجة في الجدولين الأول أو الثاني من اتفاقية سنة 1988. وتساعد القدرة على رصد مجموعة من المواد الكيميائية أوسع من تلك المدرجة في الجدولين الأول والثاني على سد الثغرات التي يستغلها تجار المخدرات في أحيان كثيرة للحصول على مواد كيميائية بديلة أو بدائل كيميائية غير خاضعة للمراقبة الدولية.
- **تحسين التعاون الدولي:** تتطلب المراقبة الفعالة للسلائف إجراءات منسقة عبر الحدود. ونظام "بن أونلاين لايت" هو المنصة العالمية الوحيدة للتعاون الدولي وتبادل المعلومات بشأن المعاملات التجارية المشروعة التي تنطوي على سلائف المخدرات غير الخاضعة للمراقبة الدولية. ويمكن للحكومات التي تفرض ضوابط على المواد الكيميائية غير المدرجة في الجدولين الأول أو الثاني من اتفاقية سنة 1988 والتي تستخدم نظام "بن أونلاين لايت" لإرسال إشعارات بشأن صادرات هذه المواد الكيميائية طوعا، أن تكون قدوة حسنة للبلدان والأقاليم المصدرة الأخرى، مما يسهم في خلق بيئة رقابية وقائية غير تدخلية تستند حصرا إلى ميثاق عالمي طوعي. وبالمثل، فإن فوائد تقديم معلومات مسبقة عن الشحنات الواردة إلى سلطات البلدان المستوردة قد تقنع تدريجيا المزيد من الحكومات باستخدام نظام "بن أونلاين لايت" أو باستخدامه بصورة أكثر منهجية.

حاء- الأنشطة والإنجازات الأخرى في مجال المراقبة الدولية للسلائف

1- مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن"

50- تتفقد مبادرتا الهيئة التنفيذية المتعلقتان بالسلائف في إطار مشروع بريزم (فيما يخص سلائف المنشطات الأمفيتامينية والمخدرات الاصطناعية الأخرى) ومشروع كوهيجن (فيما يخص سلائف الكوكايين والهروين). ويشكل المشروعان، بتوجيه من فرقة العمل المعنية بالسلائف التابعة للهيئة⁽⁸⁾، إطارا للتعاون الدولي في المسائل المتصلة بالاتجار بالمواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع. وبناء على ذلك، فهما يوفران منصتين للقيام بعمليات ذات أطر زمنية محددة لجمع الاستخبارات بغية جمع المعلومات عن جملة أمور منها الثغرات المحتملة أو الحلقات الضعيفة في المراقبة الدولية للسلائف وعن الاتجاهات الجديدة في الاتجار. ويهدف المشروعان إلى مساعدة الحكومات على ضمان المستوى اللازم من اليقظة ووضع مؤشرات محددة للمخاطر لمنع التسريب في المستقبل وكشف منظمات الاتجار الضالعة في نهاية المطاف.

51- وتتلقي جهات الاتصال المعنية بمشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن" تنبيهات بشأن شحنات السلائف المشبوهة وعمليات تسريب السلائف الفعلية أو محاولات تسريبها، وبشأن السلائف الناشئة حديثا. وتأخذ التنبيهات شكل تنبيهات خاصة تُصدّر إلى جميع جهات الاتصال، وإشعارات مؤتمتة تُرسل عبر نظام "بيكس" لجهات الاتصال المسجلة في النظام. وبالنظر إلى أن وجود تفاصيل محدثة للاتصال بجهات الاتصال الوطنية أمر بالغ الأهمية لضمان التواصل السريع والمباشر بين السلطات المعنية في جميع أنحاء العالم، فإن الهيئة قامت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باستعراض وتحديث قوائم جهات الاتصال، حيث قدمت عدة بلدان وأقاليم ومنظمات دولية معلومات محدثة في هذا الصدد. وتود الهيئة أن تشكر البلدان والمنظمات الدولية المعنية على تقديم معلومات محدثة لأسماء وبيانات الاتصال بجهات الاتصال، مما يعزز جهود مراقبة السلائف في جميع أنحاء العالم، وهي تشجعها على الإبلاغ عما يطرأ من تغييرات على تلك المعلومات حال حدوثها.

52- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الهيئة ثلاثة تنبيهات في إطار المشروعين. وقدم الأول معلومات عن ضوابط جديدة على السلائف فُرصت في الصين (انظر أيضا الفقرة 17). وتعلق التنبيه الثاني بسرقة صهريج لنقل أنهيدريد الخل في مملكة هولندا (انظر الفقرة 143)، وتعلق الثالث بمضبوطات من البروكايين ومختبرات للبلورة في مملكة هولندا.

عملية سودونيم (Operation Pseudonym)

53- في ضوء الحوادث الأخيرة المتعلقة بتسريب وتهريب الإيفيدرين والسودوييفيدرين، بما في ذلك مستحضراتهما، التي تورطت فيها بلدان في أفريقيا وآسيا وأوروبا، أُطلقت عملية محددة زمنيا تركز على التجارة الدولية، وحيثما أمكن، على التجارة المحلية في الإيفيدرين والسودوييفيدرين، بما في ذلك مستحضراتهما الصيدلانية. واستمرت عملية سودونيم لمدة ثلاثة أشهر بدأت في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

54- وركزت العملية على التحقق من مشروعية الشحنات المشروعة من المادتين ومستحضراتهما وعلى تحديد نقاط التسريب ومناطق الصنع غير المشروع للميثامفيتامين من خلال إجراء تحقيقات اقتفائية بشأن الشحنات المشبوهة والمضبوطات.

55- وشارك في العملية ما مجموعه 60 بلدا وإقليما⁽⁹⁾ وأربع منظمات دولية أو إقليمية⁽¹⁰⁾. وسُبلغ عن نتائجها في تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2025.

(8) الأعضاء الحاليون في فرقة العمل المعنية بالسلائف التابعة للهيئة هم: الاتحاد الروسي وأستراليا وألمانيا وتركيا وجنوب أفريقيا وسويسرا والصين وكولومبيا والمكسيك ونيجيريا والهند وهولندا (مملكة-) والولايات المتحدة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، والمفوضية الأوروبية، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات.

(9) إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إكادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوكرانيا، آيسلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، بيرو، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكيا، تونس، الجبل الأسود، جزر فرجن البريطانية، جزر فوكلاند، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، رومانيا، زمبابوي، سان فنسننت وجزر غرينادين، سلوفاكيا، سورينام، شيلي، الصين، غانا، غواتيمالا، الفلبين، قبرص، قطر، كمبوديا، كندا، كوستاريكا، كينيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، مالي، ماليزيا، المغرب، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا (مملكة-)، هونغ كونغ، الصين، الولايات المتحدة، اليمن.

(10) منظمة الجمارك العالمية، والمديرية العامة للضرائب والاتحاد الجمركي والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال التابع للمفوضية الأوروبية، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية.

56- وتود الهيئة أن تشكر جميع الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية التي شاركت مشاركة نشطة في عملية سودونيم (Operation Pseudonym)، التي يتوقَّع أن توفر معلومات قيمة عن إمكانية تسريب الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، بما في ذلك مستحضراتهما، من التجارة الدولية المشروعة.

دعم التحقيقات في عمليات التسريب المشتبه فيها والفعالية لسلائف المنشطات الأمفيتامينية

57- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اكتشفت الهيئة شحنة مشبوهة تتضمن 500 كيلوغرام من هيدروكلوريد الإيفيدرين و500 كيلوغرام من هيدروكلوريد السودوإيفيدرين في شكل مواد خام متجهة إلى ليبيا، كانت فرنسا قد أرسلت إشعاراً مسبقاً بشأنها عبر نظام "بن أونلاين". وبعد عقد اجتماعات عن بُعد شاركت فيها جميع البلدان المعنية، تعتقد الهيئة أن الشحنة تم تحويل مسارها داخل الاتحاد الأوروبي (انظر الإطار 2).

58- وواصلت الهيئة تعاونها مع السلطات المختصة في مصر بشأن التحقيقات في تسريب وتهريب مستحضرات صيدلانية تحتوي على السودوإيفيدرين من البلد، حيث أُبلغ عن حالات جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، ساعدت الأمانة في تبادل المعلومات بين تشيكيا والإمارات العربية المتحدة بشأن مضبوطات من المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على السودوإيفيدرين ويُزعم أنها صُنعت في الإمارات العربية المتحدة وضبطت في تشيكيا في عامي 2023 و2024 (انظر الفقرتين 80 و82). وأُجريت أيضاً مشاورات بشأن الاتجار بمستحضرات السودوإيفيدرين مع عدة بلدان أوروبية، منها ألمانيا وأوكرانيا وبولندا وجمهورية مولدوفا وسلوفاكيا وليتوانيا.

2- نظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس")

59- نظام "بيكس" هو المنصة العالمية الآمنة الوحيدة على الإنترنت لتبادل المعلومات العملية بشأن الحوادث، بما يشمل المضبوطات والشحنات المشبوهة من السلائف والمعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات. وتُمكن المنصة المستخدمين - لا سيما السلطات التنظيمية وسلطات إنفاذ القانون التي تتعامل مع مسائل السلائف - من إجراء طائفة واسعة من التحليلات وتوفير الأساس لإجراء تحقيقات اقتفائية. وكثيراً ما استُخدم نظام "بيكس" للمساعدة على إيجاد الروابط بين القضايا من خلال اكتشاف طرائق العمل المتشابهة والكيانات المشتركة الضالعة فيها، ومن ثم، منع محاولات الاتجار المماثلة. وقد أثبت النظام فعاليته أيضاً في العمل بمثابة نظام إنذار مبكر بظهور مواد كيميائية جديدة أخضعتها لجنة المخدرات لاحقاً للمراقبة الدولية.

60- وما برح نظام "بيكس"، الذي أُطلق في عام 2012، يُتعهَّد بالتحديث والتكيف بانتظام لضمان تبادل المعلومات وتحليلها بسهولة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبهدف تحسين تجربة المستخدم، أُضيفت إليه خاصية جديدة لتمثيل البيانات بصورة مرئية. وهذه الخاصية تمكن المستخدمين من التفاعل مع بيانات النظام على نحو أكثر سهولة، ومن إجراء تحليل أكثر شمولاً لدعم التحقيقات والحصول على معلومات متعمقة بشأن الاتجاهات المشهودة في السلائف والمعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات للاستفادة بها في تنفيذ العمليات. وعلاوة على ذلك، ومن أجل تعريف مستخدمي نظام "بيكس" بما يطرأ عليه من تحديثات، نُظمت ست دورات تدريبية، بالحضور الشخصي وعن بُعد، على السواء، خلال الفترة المشمولة بالتقرير حضرها أكثر من 120 مشاركاً من 40 بلداً وثلاث منظمات دولية أو إقليمية.

61- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تَواصل تعزيز نظام "بيكس" لإتاحة الإبلاغ عن الحوادث التي تنطوي على مكبَّات يتخلص فيها المتجرون من النفايات الكيميائية المتولدة من مخبرات المخدرات غير المشروعة. ويوفر تبادل المعلومات عن هذه الحوادث، خصوصاً إذا كان مصحوباً بصور للمكبَّات، أدلة تحقيقية قيمة تساعد على كشف أوجه التشابه والروابط بين المنظمات الإجرامية المتورطة. وهو يساعد أيضاً على تكوين صورة عن حجم المشكلة والمخاطر البيئية الناجمة عن صنع المخدرات غير المشروع.

62- وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان لدى نظام "بيكس" أكثر من 700 مستعمل مسجل من 130 بلداً وإقليماً، يمثلون 325 جهة في جميع المناطق⁽¹¹⁾. وقد أُبلغت معلومات عن أكثر من 4 800 حادثة متعلقة بالسلائف والمعدات من خلال النظام. وفي الفترة بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أُبلغ عن أكثر من 500 حادثة جديدة تتعلق بالسلائف

(11) يمكن للحكومات، التي لم تسجل بعد جهات وصل مع نظام "بيكس" من أجل سلطاتها الوطنية المعنية بمراقبة السلائف، أن تطلب إنشاء حساب لها، وذلك بإرسال طلب مكتوب على عنوان البريد الإلكتروني التالي: incb.pics@un.org.

و/أو المعدات. وشملت هذه الحوادث 147 مادة منفصلة، منها 18 مادة فقط خاضعة للمراقبة الدولية، تشمل 12 مادة مدرجة في الجدول الأول و6 مواد مدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988. وكما هو الحال في السنوات السابقة، انطوت غالبية الحوادث التي أُبلغ عنها عبر نظام "بيكس" على مواد غير خاضعة للمراقبة الدولية. واشتملت على 38 مادة مدرجة في القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة و76 مادة أخرى غير مجدولة. وإضافة إلى ذلك، أُبلغ عن 14 مادة من المرققات أو مواد الغش أو المخففات أو السواغات.

63- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ أيضا عن 130 حادثة شملت معدات. ويمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بعدد هذه الحوادث التي أُبلغ عنها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق (14) (انظر الفقرة 169). وتُعزى الزيادة أساسا إلى 109 حوادث تتعلق بآلات صنع الأقراص أو مكابس الحبوب أبلغت عنها إدارة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة الأمريكية. وأجريت عمليات الاعتراضات المذكورة جميعها على الحدود. وتعرب الهيئة عن تقديرها أن الحكومات تستخدم نظام "بيكس" للإبلاغ عن الحوادث المتصلة بالمعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات، بالنظر إلى أن التحقيقات في مجال تسريب المعدات والاتجار بها تكمل التحقيقات في مجال السلائف. ولذلك تشجع الهيئة جميع الحكومات على زيادة استخدام نظام "بيكس" لتبادل المعلومات عن الحوادث التي تنطوي على سلائف ومعدات آتيا، واستخدام الخانات المخصصة للمعدات المتاحة في نظام "بيكس" للإبلاغ عن هذه الحوادث.

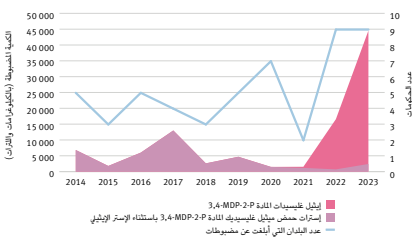
64- وكما هو الحال في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، كانت مرافق المطارات (بما فيها مرافق الشحن الجوي) ومرافق البريد وخدمات توصيل الرسائل والطرود هي المواقع التي شهدت غالبية الحوادث (أكثر من 230) التي أُبلغ عنها. ووقع أكثر من 85 حادثة أخرى في مختبرات غير مشروعة، مما يشير إلى الاستخدام المباشر للمواد في صنع المخدرات غير المشروع.

ثانياً- نطاق التجارة المشروعة في السلائف وأخر الاتجاهات في الاتجار بها

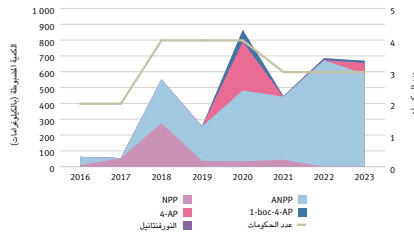
التركيز على بيانات المضبوطات

كما يلي عرض لبعض الاتجاهات التي نوقشت في هذا الفصل:

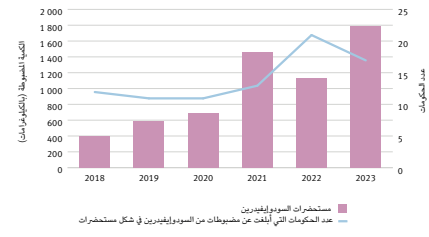
سلائف "الإكستاسي"
(الفقرات 103-111)



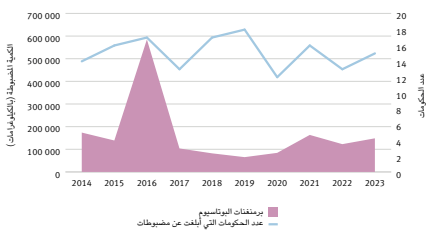
سلائف الفتانيل
(الفقرات 150-153)



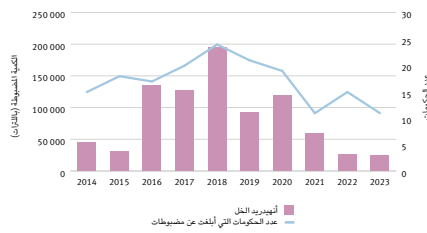
مستحضرات السودايفيدرين
(الفقرتان 71 و72)



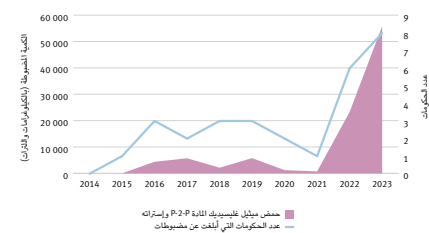
سلائف الكوكايين: برمنغام البوتاسيوم
(الفقرات 125-127)



سلائف الهيروين: أنهيدريد الخل
(الفقرات 137-143)



سلائف الأمفيتامين والميثامفيتامين: حمض ميثيل
غليسيديك المادة P-2-P (الفقرات 91-95)



65- ويقدم هذا الفصل لمحة عامة عن الاتجاهات والتطورات الرئيسية في مجالي التجارة المشروعة في السلائف الكيميائية والاتجار بها على السواء، حسب مجموعة المواد، بغية معالجة الثغرات ونقاط الضعف في آليات مراقبة السلائف. ويستند الفصل إلى المعلومات المقدمة إلى الهيئة من خلال آليات مختلفة، مثل الاستمارة D، ونظام "بن أونلاين" ونظام "بن أونلاين لايت" ونظام "بيكس" ومشروع "بريزم" و"كوهيجن"، ومن خلال التقارير الوطنية وغيرها من المعلومات الرسمية الواردة من الحكومات. ويغطي التحليل الفترة الممتدة حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

66- وترد البيانات المتعلقة بالمواد الكيميائية غير المجدولة عموماً في أقسام فرعية مخصصة لها، ولكن يمكن أيضاً العثور عليها في الأقسام التي تقدم تفاصيل عن الاتجاهات المتعلقة بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، لا سيما في الحالات التي تكون فيها المواد الكيميائية غير المجدولة قيد المناقشة جزءاً من تطور أكثر تعقيداً. وتود الهيئة أن تشكر الحكومات على المعلومات التي تلقتها وأن تذكر الحكومات الأخرى بالتزامها بموجب اتفاقية سنة 1988 بتقديم الاستمارة D سنوياً في وقت مناسب. وتشجع الهيئة الحكومات، بالمثل، على تشاطر المعلومات المتعلقة بحوادث السلائف بأقصى قدر ممكن من الشمول والمنحى العملي عبر نظام "بيكس". فبدون تشاطر هذه المعلومات، لا يمكن الوقوف على الاتجاهات الجديدة في الاتجار بالسلائف وصنع المخدرات غير المشروع والتصدي لها في مرحلة مبكرة، مما يحد من التعاون العملي مع البلدان الأخرى المعنية.

ألف- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية

1- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للأمفيتامينات

(أ) الإيفيدرين والسودوإيفيدرين

67- للإيفيدرين والسودوإيفيدرين، بما في ذلك مستحضراتهما الصيدلانية، استخدامات طبية مشروعة، ولكن المتجرن ما زالوا يستغلونهم في صنع المخدرات غير المشروع. وقد لاحظت الهيئة في السنوات الأخيرة بانتظام حوادث تسريب محتمل لهذه المواد من التجارة الدولية، وفي عام 2024، اعترض على شحنات مشتبه بها من هذه المواد من خلال نظام "بن أونلاين" وتم التحقيق فيها لاحقاً (انظر الإطار 2). وإضافة إلى ذلك، لوحظ أيضاً من خلال نظام "بن أونلاين" وجود شحنات مزعومة من مستحضرات صيدلانية تحتوي على الإيفيدرين والسودوإيفيدرين بكميات تتجاوز تقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة لبلدان المقصد. وبالنظر إلى أن هذه المستحضرات لا تخضع للمراقبة الدولية⁽¹²⁾، فإن الإشعارات الخاصة بتصديرها المزمع لا تُرسل بشكل منهجي من خلال النظام. وبناءً على ذلك، فإن أنماط التجارة المشروعة التي تنطوي على مستحضرات من هذا القبيل ليست واضحة تماماً. وتزداد المشكلة تعقيداً بسبب الواقع أن هذه المستحضرات يجري الإعلان عنها وتسويقها عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، فإن الأسواق المشتركة، التي تُنشأ بهدف تيسير التجارة بين الدول الأعضاء فيها، تجعل رصد التجارة في السلائف أمراً صعباً، لأن المعاملات بين الدول الأعضاء لا تعتبر تجارة دولية.

التجارة المشروعة

68- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أرسلت البلدان المصدرة 5 506 إشعارات سابقة للتصدير عبر نظام "بن أونلاين" بشأن شحنات معتمدة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، في شكل سائب وفي شكل مستحضرات صيدلانية. وتعلقت هذه الإشعارات بإجمالي يقارب 1 700 طن من السودوإيفيدرين، بما يمثل زيادة في حجم التداول التجاري لتلك المادة مقارنة بالسنة المشمولة بالتقرير السابق، و102 طن من الإيفيدرين، بما يمثل أيضاً زيادة طفيفة. وكان منشأ الشحنات 44 بلداً وإقليماً مصدراً، وكان مقصدها 179 بلداً وإقليماً مستورداً.

69- وأبلغت الهند، وهي مصدر رئيسي للإيفيدرين والسودوإيفيدرين في شكل مواد خام ومستحضرات صيدلانية على حد سواء، عن ثماني شحنات موقوفة من الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين الخام، في الاستمارة D لعام 2023. وكان إجمالي الكميات المعنية يزيد

(12) لا تخضع المستحضرات الصيدلانية المحتوية على الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين للمراقبة الدولية. غير أن الهيئة شجعت الأطراف في الاتفاقية على مراقبة الإيفيدرين والسودوإيفيدرين الموجودين في شكل مستحضرات صيدلانية بنفس الطريقة التي تراقب بها نفس هاتين المادتين. انظر الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، "Compilation of precursor-related recommendations of the International Narcotics Control Board, relevant to implementation by Governments" متاح على الرابط: www.incb.org/incb/en/precursors/precursors/recom-mendations/introduction.html.

على طنين. وكانت شحنتان من الشحنت، بلغتا حوالي طن من السودوإيفيدرين في شكل مادة خام، متجهتين إلى اليمن واعتُرض عليهما لسبب أن تصاريح الاستيراد لم تصدر من المكتب المختص⁽¹³⁾. وعلاوة على ذلك، في أيار/مايو 2024، اعترضت كينيا على تصدير مقترح لكمية تبلغ 500 كيلوغرام من السودوإيفيدرين في شكل مادة خام، كانت الهند قد أرسلت إشعاراً مسبقاً بشأنها عبر نظام "بن أونلاين"، لعدم إصدار تصريح استيراد للمستورد. وتعكف السلطات الهندية على التحقيق في هذه المسألة.

70- ويورد الجدول 2 أدناه أكبر 10 بلدان من حيث حجم الواردات المقترحة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، بجميع الأشكال، مرتبة من حيث حجم الواردات التي جرى الإشعار بها عبر نظام "بن أونلاين" في الفترة المشمولة بالتقرير.

الجدول 2- أكبر 10 بلدان من حيث حجم الواردات المزمعة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين التي أبلغت عنها الحكومات عبر نظام "بن أونلاين"، بجميع الأشكال، مرتبة حسب حجم الواردات، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 - 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

الترتيب	الإيفيدرين	السودوإيفيدرين
1	البرازيل	الولايات المتحدة
2	جمهورية كوريا	مصر
3	فرنسا	سويسرا
4	نيجيريا	باكستان
5	مصر	جمهورية كوريا
6	غانا	إندونيسيا
7	الدانمرك	تركيا ⁽¹⁾
8	الولايات المتحدة	كندا
9	جنوب أفريقيا	اليابان
10	الصين، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	المملكة العربية السعودية

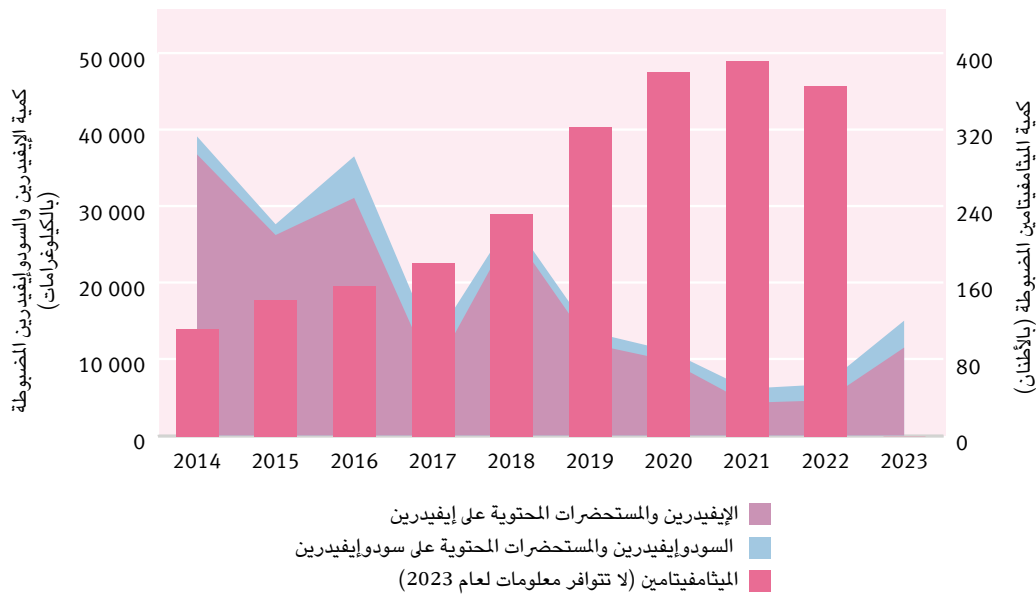
(أ) اعتباراً من 31 أيار/مايو 2022، استعيض عن اسم "Turkey" في الوثائق الصادرة باللغة الإنكليزية باسم "Türkiye" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

الاتجار

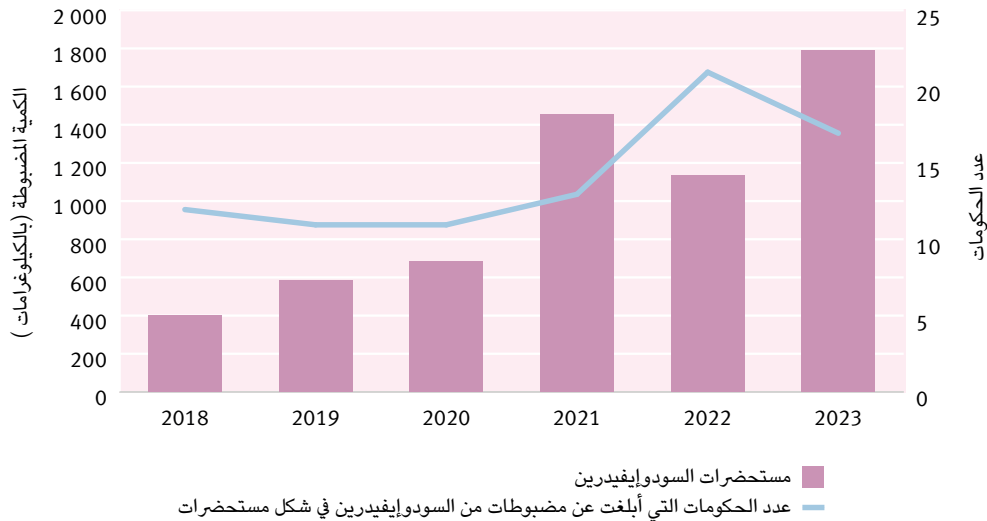
71- انخفضت المضبوطات العالمية من الإيفيدرينات (أي الإيفيدرين والسودوإيفيدرين بجميع أشكالهما) خلال الفترة 2012-2022. ومع ذلك شهدت طفرة حادة في الكميات المضبوطة في عام 2023، التي زادت عن 15 طناً وتجاوزت بذلك الكميات المضبوطة في العامين السابقين مجتمعين (انظر الشكل 5). إلا أنه على الرغم من أن 37 بلداً أبلغ عن مضبوطات من هذا القبيل، فإن حوالي 95 في المائة من الكميات المضبوطة على الصعيد العالمي عُزيت إلى ستة بلدان فقط - هي باكستان (5 أطنان) ورومانيا (3,4 أطنان) ومملكة هولندا (2 طن) والصين (1,3 طن) والهند (طن واحد تقريباً) وأستراليا (0,6 طن). ومن هذه البلدان، لا يوجد لدى البلدان الثلاثة الأولى، وهي باكستان ورومانيا ومملكة هولندا، تاريخ من المضبوطات الكبيرة للإيفيدرينات. لذلك، لا يمكن الجزم بحدوثها إذا كانت الزيادة في المضبوطات في عام 2023 هي بالفعل انعكاس للاتجاه العام بالتراجع الذي شهدته العقد السابق. وعلى الرغم من تلك الزيادة في عام 2023، فإن الانخفاض العام في مضبوطات الإيفيدرينات الذي جرى على مدى العقد الماضي ما زال يتناقض مع ارتفاع مستوى مضبوطات الميثامفيتامين في أنحاء العالم في السنوات الأربع الماضية، ولا تفسير له، جزئياً، سوى الزيادة في مضبوطات السلائف المحورة للمادة P-2-P (انظر الفقرات 91-96).

(13) انظر أيضاً تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن السلائف لعام 2023 (E/INCB/2023/4)، الفقرة 191.

الشكل 5- مضبوطات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، ومضبوطات الميثامفيتامين حسبما أبلغ عنها في الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2014-2023



الشكل 6- المضبوطات من مستحضرات السودوإيفيدرين التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2018-2023



72- وتواصلت في عام 2023 الزيادة في مضبوطات المستحضرات التي تحتوي على السودوإيفيدرين التي أبلغت عنها الهيئة سابقاً، حيث كانت كمية المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على السودوإيفيدرين المضبوطة البالغة حوالي 1,8 طن هي أكبر كمية يُبلغ عنها في السنوات الست الماضية وتجاوزت بأكثر من أربعة أضعاف الكمية المضبوطة في عام 2018 (انظر الشكل 6). إلا أن عدد البلدان التي أبلغت عن مضبوطات من هذا القبيل، وقدره 17 بلداً، كان أقل من ذلك العدد في عام 2022 (21). واستأثرت الهند وحدها بمقدار 677 كيلوغراماً من الكمية المضبوطة، وأبلغت أيضاً رومانيا (419 كيلوغراماً) وأستراليا (400 كيلوغراماً) وتشيكيا (113 كيلوغراماً) عن ضبوطات تزيد على 100 كيلوغرام. ويؤكد الارتفاع المستمر في مستوى المضبوطات المبلغ عنها من مستحضرات السودوإيفيدرين على ضرورة أن توفر الحكومات آليات مناسبة لمنع تسريب المستحضرات المحتوية على مواد كيميائية مدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، ولا سيما المستحضرات التي تحتوي على الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، وأن تراقبها بنفس الطريقة التي تراقب بها هاتين المادتين نفسيهما.

73- وثمة تطور ملحوظ فيما يتعلق بالاتجار بالإفيديرين تمثّل في تنفيذ 21 ضبئية لإجمالي يزيد على 5 أطنان من الإيفيدرين في شكل مادة خام في باكستان في عام 2023. ويتناقض ذلك مع المضبوطات البالغة 723 كيلوغراما في مجموعها التي أبلغ عنها البلد في الفترة من 2010 إلى 2022. وحدثت جميع المضبوطات في المناطق الحدودية بين أفغانستان وباكستان، وفي جميع الحالات أُلغ بأن منشأ المواد المضبوطة هو أفغانستان، ويُزعم أن الشحنات كانت موجهة إلى بلدان أخرى، ربما لصنع الميثامفيتامين غير المشروع في تلك البلدان. والهيئة على علم أيضا أنه في تشرين الأول/أكتوبر 2023، ضُبط 324 كيلوغراما من الإيفيدرين في شكل مادة خام في ميناء كراتشي بباكستان، ويشتهر أن الوجهة النهائية كانت مملكة هولندا. وكانت المادة مخبأة في أكياس موسومة على أنها مسحوق التلك. وبالمناسبة، ضُبط في وقت سابق من ذلك العام طنان من الإيفيدرين في شكل مادة خام، وكانت موسومة كذبا أيضا على أنها مسحوق التلك في ميناء روتردام بمملكة هولندا. وكانت الشحنة قد نشأت من أفغانستان وعبرت باكستان قبل أن تصل إلى مملكة هولندا حيث تم اعتراضها⁽¹⁴⁾.

74- وعلى الرغم من عدم توافر نتائج التحاليل الجنائية للمضبوطات في باكستان، فإن الهيئة على علم بأن طنّي الإيفيدرين المضبوطين في مملكة هولندا كانا من مصدر طبيعي هو نبتة الإيفيدرا⁽¹⁵⁾. وهذا دليل على الصنع غير المشروع للإيفيدرين من نبتة الإيفيدرا في أفغانستان. وهو قد يشير أيضا إلى ظهور درب جديد للاتجار من أفغانستان إلى بلدان في أوروبا، بما في ذلك عبر باكستان. غير أنه لا يزال يتعين معرفة ما إذا كان هذا التطور يمثل ظهور اتجاه جديد أم أنه ظاهرة مؤقتة. ولذلك، تدعو الهيئة جميع الحكومات إلى إجراء تحقيقات كاملة بشأن مضبوطات الإيفيدرين والإبلاغ عنها، وإلى التعاون معا في هذا الصدد، لأن نتائج هذه التحقيقات ستوفر نظرة متعمقة على الاتجاهات السائدة في صنع الميثامفيتامين على الصعيد العالمي. وتُشجّع الحكومات أيضا على التعاون على الصعيد الدولي لتحديد المادة الأولية للإيفيدرين المضبوط لديها، من خلال تحليل التصنيف الجنائي.

75- وأفغانستان ذاتها أبلغت عن مضبوطات قدرها 60 كيلوغراما فقط من الإيفيدرين في شكل مادة خام في عام 2023. ولم يعرف منشأ هذه المادة. وقبل عام 2023، لم يسبق للبلد أن أبلغ عن أي مضبوطات من الإيفيدرين في شكل مادة خام.

76- ومن بين البلدان الأخرى في آسيا المعروفة بمضبوطات الإيفيدرين الكبيرة، أبلغت الصين، التي استأثرت في المتوسط بأكثر من ثلثي المضبوطات العالمية من الإيفيدرين في العقد الممتد من عام 2013 إلى عام 2022، عن ضبط حوالي 1,2 طن فقط، أي عُشر الكميات العالمية المضبوطة من هذه المادة، في عام 2023. وهذا يمثل انخفاضا كبيرا مقارنة بعام 2018، عندما أبلغت الصين عن مضبوطات تزيد عن 25 طنا. ويُعتقد أن غالبية الإيفيدرين المضبوط في الصين صُنعت بصورة غير مشروعة وليس مسربا من قنوات مشروعة، وذلك استنادا إلى مضبوطات سلانف الإيفيدرين غير المجدولة التي أبلغ عنها البلد أيضا في الماضي. إلا أن الأسباب الكامنة وراء الانخفاض الكبير في مضبوطات الإيفيدرين في الصين ما زالت غير واضحة إلى حد كبير.

77- وأبلغت الهند عن مضبوطات مجموعها حوالي طن واحد من الإيفيدرينات في عام 2023، وهي نفس الكمية تقريبا المضبوطة في عام 2022. إلا أنه خلافا لعام 2022، حين كانت غالبية الإيفيدرينات المضبوطة في شكل مادة خام، كانت المضبوطات في عام 2023 إلى حد كبير من المستحضرات الصيدلانية للسودوإيفيدرين (إجمالي 676 كيلوغراما في ثلاث حالات منفصلة)، حيث ضبط أيضا حوالي 260 كيلوغراما من السودوإيفيدرين في شكل مادة خام. وكان منشأ المواد المضبوطة هو الهند في جميع الحالات، وكما كان الحال في الماضي، كانت أستراليا هي الوجهة المقصودة في غالبية الحالات، حيثما كانت الوجهة معروفة. والهيئة على علم أيضا بتواصل المضبوطات في الهند في عام 2024 من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين المتجهين إلى أستراليا ونيوزيلندا. وفي إحدى القضايا، في إطار تحقيقات أجريت على سبيل المتابعة في قضية شملت 50 كيلوغراما من السودوإيفيدرين كان مقرا تهريبها إلى أستراليا ونيوزيلندا، أُلقي القبض على ثلاثة أشخاص، وكُشف النقاب عن تهريب نحو 3 500 كيلوغرام من السودوإيفيدرين في 45 شحنة على مدى السنوات الثلاث السابقة. وفي قضية أخرى انطوت على تفكيك مختبر سري للميثامفيتامين وضبط 9 كيلوغرامات من السودوإيفيدرين، أُلقي القبض على ثلاثة مواطنين مكسيكيين يُزعم أن لهم صلات بمنظمة مكسيكية للاتجار بالمخدرات.

78- وفي عام 2023، شملت بلدان المقصد الأخرى ميانمار (حالة واحدة شملت 3,9 ملايين قرص من مستحضرات صيدلانية تحتوي على السودوإيفيدرين) وجنوب السودان (3,96 ملايين كبسولة، يفترض أن كلا منها يحتوي على 120 ملليغراما من

(14) انظر تقرير الهيئة عن السلانف لعام 2023 (E/INCB/2023/4)، الفقرة 95.

(15) المرجع نفسه.

السودوإيفيدرين). وفي الحالة الأخيرة، وجد التحليل الكيميائي أن السودوإيفيدرين لم يكن موجودا في عينات الكبسولات التي اختُبرت، وألقي القبض لاحقا على مدير شركة الأدوية التي تقع في الجزء الشمالي من الهند، والتي صنعت الدواء "المزيف" الذي يُزعم أنه يحتوي على السودوإيفيدرين، بتهمة تسريب 475 كيلوغراما من السودوإيفيدرين بعدم خلطه بالدواء. والهيئة على علم بوجود حالات أخرى لشركات أدوية تسرب المادة الفعالة - الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين - إلى قنوات غير مشروعة وتنتج أدوية مزيفة لا تحتوي على الكمية المزعومة من المكونات الفعالة. ولذلك، تشجع الهيئة الحكومات على وضع ضوابط وآليات رصد فعالة على المصنعين المحليين للمستحضرات الصيدلانية المحتوية على الإيفيدرين والسودوإيفيدرين من أجل تحقيق الهدفين المتلازمين المتمثلين في منع تسريب السلائف إلى قنوات غير مشروعة ومنع صنع الأدوية المزيفة، وهو ما ينطوي على تداعيات صحية خطيرة.

79- وفي أوقيانوسيا، أبلغت أستراليا كل عام منذ عام 2020 عن مضبوطات سنوية لما يقرب من نصف طن من السودوإيفيدرين في شكل مستحضرات صيدلانية. واستمر هذا الأمر في عام 2023، حيث ضُبط 440 كيلوغراما من هذه المستحضرات في 298 حالة. ومن ضمن الكمية المضبوطة، كان مصدر 243 كيلوغراما (في 11 حالة) هو ماليزيا و176 كيلوغراما (في 43 حالة) هو الهند. وواصلت نيوزيلندا الإبلاغ عن مضبوطات ملحوظة في عام 2023، حيث ضُبط أكثر من 250 كيلوغراما من السودوإيفيدرين في شكل مادة خام، وكانت المصادر الرئيسية هي هونغ كونغ، الصين (163 كيلوغراما) وسنغافورة (43 كيلوغراما) والهند (17 كيلوغراما).

80- وفي أوروبا، أُبلغ عن أكبر مضبوطات من الإيفيدرين في عام 2023 في رومانيا، بمستويات لم يسبق لها مثيل في هذا البلد. وفي المجموع، أُبلغ البلد عن ضبط 1,9 طن من الإيفيدرين في شكل مادة خام (حالة واحدة) و960 كيلوغراما من الإيفيدرين في شكل مستحضرات (حالتان) وطن واحد من السودوإيفيدرين في شكل مادة خام (حالتان) و419 كيلوغراما من السودوإيفيدرين في شكل مستحضرات (حالتان). وعلى الرغم من عدم توافر تفاصيل أخرى، فإن المضبوطات قد تكون متعلقة بتفكيك جماعة إجرامية في عام 2023 مسؤولة عن صنع وتوزيع ما لا يقل عن 4,7 أطنان من الميثامفيتامين على يد السلطات في بولندا وتشيكيا ورومانيا وسلوفاكيا، بدعم من وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست) ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول). وفي هذه القضية، استُخدمت شركة رومانية لتوريد مستحضرات صيدلانية تحتوي على الإيفيدرين والسودوإيفيدرين صُنعت بطريقة تيسر الاستخلاص السريع للسلائف من تلك المستحضرات لصنع الميثامفيتامين⁽¹⁶⁾.

81- وهذه الحالة مثال للتأكيد على ضرورة أن تتحقق الحكومات من احتياجاتها السنوية المشروعة وأن تقدم تقديرات دقيقة بها إلى الهيئة، حيث إنه بعد تفكيك الشبكة الإجرامية، انخفضت الاحتياجات السنوية المشروعة، التي أبلغت عنها رومانيا، من الإيفيدرين في شكل مادة خام إلى صفر بعد ما شهدته من زيادة من طن واحد في عام 2021 إلى أكثر من 8 أطنان في عام 2022. وقد يُعزى الارتفاع الحاد في الاحتياجات المبلغ عنها من الإيفيدرين في شكل مادة خام في الفترة 2022-2023 إلى الاحتياجات المتعلقة بالشركة الرومانية، حيث إن جزءا على الأقل من المستحضرات الصيدلانية المصنعة كان لأغراض غير مشروعة. ولا بد أن تظل الحكومات متيقظة تجاه أي زيادات في الكميات التي تطلبها الشركات وأن تفحص الواردات المترتبة على ذلك من هذه المواد.

82- وتعتقد السلطات أن المجرمين بدأوا، بعد قضية رومانيا، يحصلون على السودوإيفيدرين لصنع الميثامفيتامين عن طريق تهريب المستحضرات الصيدلانية من بلدان مختلفة في أفريقيا وآسيا وأوروبا. وفي عامي 2023 و2024، أُبلغ عن أن مصر بلد يشتبه في كونه منشأ للإيفيدرين والسودوإيفيدرين، في أشكال منها مستحضرات صيدلانية، اللذين ضُبطا في ألمانيا (ست حوادث) وجمهورية مولدوفا (حادثتان)، وكانت وجهتهما تشيكيا وسلوفاكيا، ضمن بلدان أخرى. وكانت الأقراص المضبوطة مخبأة في أكياس بُن.

83- ونتيجة للكميات الكبيرة المضبوطة في رومانيا (انظر الفقرة 80) ومملكة هولندا (انظر الفقرة 73) في عام 2023، كانت الكميات التي أُبلغ عن ضبطها في أوروبا كمنطقة هي الأعلى على مدى أكثر من عقدين. وإضافة إلى ذلك، في عام 2024، ظهرت حالة تتعلق بالتسريب المحتمل من التجارة الدولية لكمية قدرها 500 كيلوغرام من كل من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين في شكل مادة خام، كان مصدرها فرنسا (انظر الإطار 2).

(16) المرجع نفسه، الإطار في الصفحة 19.

الإطار 2- التجارة الدولية المشروعة في السلائف - ضرورة أن تتوخى الحكومات اليقظة المستمرة في أعقاب محاولات التسريب

يعد رصد التجارة الدولية في السلائف عنصراً حاسماً للأهمية في مجال المراقبة الدولية للسلائف. وتتقضي الفقرة 9 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 من كل طرف أن ينشئ ويتعهد نظاماً لمراقبة التجارة الدولية في المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني تسهياً لكشف الصفقات المشبوهة، ويجب أن تُطبَّق نظم المراقبة هذه بالتعاون الوثيق مع الصانعين والمستوردين والمصدرين وتجار الجملة والتجزئة، الذين يتوجب عليهم أن يحيطوا السلطات المختصة علماً بالطلبات والصفقات المشبوهة. وعلاوة على ذلك، تقتضي الفقرة 10 (أ) من المادة 12 من الاتفاقية من البلدان المصدرة أن تقدم إلى البلدان المستوردة إشعاراً مسبقاً بشحنات المواد المدرجة في الجدول الأول. وما فتئ نظام "بن أونلاين" يسهل إرسال هذه الإشعارات منذ عدة سنوات، وقد أثبتت فعاليته الكبيرة في الحد من تسريب السلائف من التجارة الدولية المشروعة.

وما زالت هناك حالات آخذة في الظهور تؤكد على ضرورة قيام الحكومات بتعزيز آلياتها لرصد التجارة الدولية، بما يشمل توشيقة الدقة في الاحتياجات المشروعة للبلدان المستوردة، والتحلي باليقظة تجاه أي مؤشرات خطر محتملة تتعلق بالشحنات قد تشير إلى وجود نشاط غير مشروع، وضرورة قيام الشركات المعنية بإبلاغ السلطات عن الطلبات والمعاملات المشبوهة.

وفي أوائل كانون الثاني/يناير 2024، قدمت فرنسا إشعاراً سابقاً للتصدير عبر نظام "بن أونلاين" لشحنة من 500 كيلوغرام من هيدروكلوريد الإيفيدرين و500 كيلوغرام من هيدروكلوريد السودوإيفيدرين في شكل مواد خام متجهة إلى ليبيا. وتشير المعلومات الموجودة على نظام "بن أونلاين" إلى أن الشركتين المعنيتين في فرنسا وليبيا، على ما يبدو، شركة مصدرة وشركة مستوردة لأول مرة، على التوالي. وعلاوة على ذلك، أدت الكميات الكبيرة المطلوبة من المادتين، فضلاً عن كشف شحنات سابقة مشبوهة من السودوإيفيدرين موجهة إلى ليبيا من بلدان أخرى، إلى إجراء تحقيقات مع البلدين المعنيتين. وفي وقت لاحق، قررت السلطات الليبية أن تصريح الاستيراد مزور ولم تصدره السلطة المختصة في البلد واعتضت على الشحنة في نظام "بن أونلاين" في غضون الإطار الزمني الذي حددته السلطات الفرنسية. إلا أن السلطات الفرنسية كانت قد تلقت قبل ذلك رسالة بريد إلكتروني، يُزعم أنها من أحد المسؤولين في وزارة الصحة الليبية، تؤكد شرعية الشحنة، وكانت الشحنة قد أُفْرِج عنها بالفعل بحلول الوقت الذي تُلقي فيه الرد من نظام "بن أونلاين". واتضح لاحقاً أن الشحنة لم تصل أبداً إلى ليبيا، وهي بلد ليس لديه احتياجات مشروعة من الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين في شكل مادة خام، ولم يكن هناك أي سجل للشحنة وهي تغادر إقليم الاتحاد الأوروبي.

وما زالت التحقيقات جارية لتحديد مكان الشحنة. وتُعد هذه القضية بمثابة تذكير جاء في وقته بأن التجارة الدولية المشروعة في السلائف ما زالت عرضة للتسريب. ويمكن للاستخدام الفعال لنظام "بن أونلاين"، بما في ذلك بذل العناية الواجبة في حالة المصدرين أو المستوردين لأول مرة، أن يساعد على منع محاولات الاتجار هذه.

(ب) النورإيفيدرين والإيفيدرا

التجارة المشروعة

84- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أرسلت عبر نظام "بن أونلاين" إشعارات سابقة للتصدير من 12 بلداً مصدراً بشأن 184 شحنة من النورإيفيدرين إلى 36 بلداً مستورداً، تشمل أكثر من 22 طناً في شكل مواد خام وحوالي 917 كيلوغراماً في شكل مستحضرات صيدلانية، بما يمثل زيادة قدرها 20 في المائة في كمية المستحضرات التي أرسلت بشأنها إشعارات مسبقة مقارنة بالعام السابق. وقد أرسلت إشعارات مسبقة بشأن شحنات تبلغ طناً واحداً أو أكثر إلى البلدان المستوردة التالية، بالترتيب التنازلي حسب الكميات المشحونة: الولايات المتحدة والدانمرك والفلبين وميانمار. ولم تُرسل إشعارات مسبقة بشأن أي شحنات من الإيفيدرا.

الاتجار

85- كانت مضبوطات النورإيفيدرين التي أُبلغ عنها في الاستمارة D لعام 2023 أو التي أُبلغ عنها عبر نظام "بيكس" في الأشهر العشرة الأولى من عام 2024 لا تذكر. وهذا يتناقض مع الوضع قبل نحو 20 عاماً، حين أُبلغت عدة بلدان في جميع مناطق العالم تقريباً عن ضبط كميات تصل إلى 250 كيلوغراماً.

86- وأُبلغ عن مضبوطات من الإيفيدرا بالأساس بواسطة الصين في السنوات الأخيرة، وإن كانت الهيئة على علم أيضاً بوجود مضبوطات من الإيفيدرا المزروعة محلياً في أفغانستان في عام 2018، وهو ما كان تطوراً جديداً في ذلك الوقت وتقرر أنه يستلزم

رصده رسدا وثيقاً⁽¹⁷⁾. وقد أظهرت الكميات المضبوطة في الصين اتجاهاً تنازلياً مستمراً، من أكثر من 100 طن ضُبطت في عامي 2019 و2020، إلى ما يقرب من 30 طناً ضُبطت في عامي 2021 و2022 و5 أطنان فقط ضُبطت في عام 2023. ولم يقدم مزيد من التفاصيل عن المضبوطات. وأبلغت قيرغيزستان أيضاً عن ضبط 63 كيلوغراماً من الإيفيدرا في عام 2023 وسجلت ضبطية قدرها 284 كيلوغراماً في نيسان/أبريل 2024 عبر نظام "بيكس".

(ج) المواد 1-فينيل-2-بروبانول (P-2-P) وحمض فينيل الخل وألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN) وألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد (APAA) وميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (MAPA)

87- من بين المواد الخمس P-2-P وحمض فينيل الخل وAPAAN وAPAA وMAPA، كانت المادتان P-2-P وحمض فينيل الخل فقط لهما استخدامات مشروعة (انظر المرفق التاسع) وتداولان دولياً على نطاق ملحوظ. إلا أن حالات تهريب هاتين المادتين من التجارة المشروعة كانت نادرة في السنوات الأخيرة، وتؤكد بيانات المضبوطات لعام 2023 التراجع المستمر في أهمية السليفتين بالنسبة للمتجرين. وحيثما يُبلغ عن مضبوطات منهما، فإنها كثيراً ما تنطوي على مواد صنعت بصورة غير مشروعة من إحدى سلائفهما، ومنها سلائف غير مجدولة دولياً. وتؤكد بيانات المضبوطات أيضاً التراجع المستمر في أهمية المواد APAAN وAPAA وMAPA بالنسبة للمتجرين، التي استعويض عنها إلى حد كبير حالياً بسلائف بديلة غير مجدولة، هي إسترات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P (انظر الفقرات 91-102 أدناه).

التجارة المشروعة

88- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ظل حجم المعاملات التجارية الدولية المقترحة المتعلقة بمادة P-2-P وحمض فينيل الخل عند مستوى مماثل للسنوات السابقة. وقد أرسلت إشارات سابقة للتصدير عبر نظام "بن أونلاين" بشأن 34 شحنة مقترحة من مادة P-2-P من أربعة بلدان مصدرة إلى 11 بلداً مستورداً، و753 شحنة مقترحة من حمض فينيل الخل من 16 بلداً مصدراً إلى 48 بلداً وإقليمياً مستورداً. وبالنظر إلى أن المواد APAAN وAPAA وMAPA سلائف محورة ليس لها استخدامات مشروعة أكثر من الاستخدام المحدود للأغراض المرجعية والتحليلية المخبرية، فإن التجارة الدولية فيها محدودة أو معدومة.

الاتجار

89- تؤكد بيانات المضبوطات التي قدمتها الحكومات عن عام 2023 انخفاض أهمية مادة P-2-P وحمض فينيل الخل، وكذلك بدائلهما (المواد APAAN وAPAA وMAPA)، التي أخضعت تدريجياً للمراقبة الدولية منذ عام 2014، كمواد أولية للصنع غير المشروع للمخدرات. ولم تكن عادة مضبوطات مادة P-2-P وحمض فينيل الخل، ولا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية، نتيجة للتهريب من التجارة المشروعة بل نتيجة للصنع غير المشروع لمادة P-2-P أو حمض فينيل الخل من سلائف بديلة.

90- وقدم 11 بلداً بيانات عن مضبوطات من مادة P-2-P في الاستمارة D لعام 2023، بلغت حوالي 15 500 لتر، وأبلغ بلدان عن مضبوطات من حمض فينيل الخل بلغت 790 كيلوغراماً. وأبلغت المكسيك عن أكبر مضبوطات من تينك المادتين 9 900 لتر من مادة P-2-P و785 كيلوغراماً من حمض فينيل الخل) وأبلغت مملكة هولندا عن مضبوطات تزيد عن 5 400 لتر من مادة P-2-P، أغلبها في مختبرات سرية، حيث عُثر عليها كمادة وسيطة وصُنعت هي ذاتها من سلائف بديلة. وأبلغت أستراليا عن مضبوطات تزيد على 170 لتراً من المادة كان منشؤها الصين، بما في ذلك هونغ كونغ. وأبلغت أستراليا أيضاً عن ضبط لترين من حمض فينيل الخل كان منشؤهما سنغافورة، وحوالي 170 كيلوغراماً من مادة MAPA، وهي أكبر كمية أبلغ عن ضبطها على مستوى العالم في عام 2023، وكان منشؤها الصين. وتلاحظ الهيئة أنه لم يُبلغ عن ضبط أي من سلائف الأمفيتامين الخمس الخاضعة للمراقبة الدولية في غرب آسيا أو بالقرب منها، حيث أبلغ عن اعتراض كميات كبيرة من أقراص "الكابتاغون" الأمفيتامينية.

(د) استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة والاتجاهات الأخرى في صنع الأمفيتامين والميثامفيتامين على نحو غير مشروع

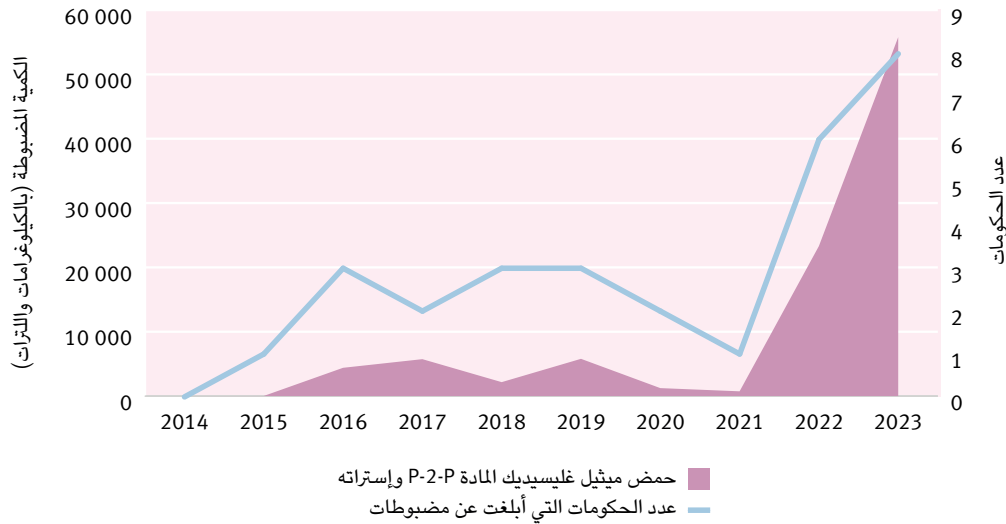
91- أدت الزيادة غير المسبوقة في عدد المضبوطات والكميات المضبوطة من حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وإستراته إلى جدولة هذه المواد دولياً في عام 2024 (انظر الفقرتين 1 و2). فقد شملت المضبوطات في الماضي في الغالب حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وملح الصوديوم والإستر الميثيلي الخاصين به؛ إلا أنه في عام 2023، ظهر الإستر الإيثيلي، المعروف أيضاً باسم إيثيل غليسيدات بنزويل ميثيل كيتون، في مملكة هولندا لأول مرة.

⁽¹⁷⁾ انظر تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2018، الفقرة 82.

92- ولا تزال مضبوطات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وإستراته تُبلّغ عنها بلدان في أوروبا بالأكثر، حيث أبلغ مزيد من بلدان تلك المنطقة عما مضى عن مضبوطات من هذا القبيل في عام 2023. وفي بعض الحالات، نتجت المضبوطات عن تحقيقات وتحليلات للمخاطر أُجريت داخل الإقليم الجمركي للاتحاد الأوروبي. وثمة ظاهرة لوحظت في المنطقة هي التحول في نقطة تقديم الوثائق اللازمة لإفراج السلطات الجمركية عن أي شحنات تحتوي على حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وإستراته بعيدا عن نقاط الدخول الأولية، وهو ما لوحظ أيضا في الشحنات التي تشمل إسترات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P (انظر الفقرة 110).

93- وإضافة إلى ذلك، أبلغت بلدان في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا عن مضبوطات من حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وإستراته، وإن كان ذلك على نطاق أضيق بكثير. وفي الاستثمارة D، أبلغت ثمانية بلدان عن مضبوطات مجموعها ما يقرب من 56 طنا من إسترات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P (انظر الشكل 7)، التي كان من الممكن أن تحوّل إلى 15 طنا تقريبا من الأمفيتامين أو الميثامفيتامين. وأبلغ عن مضبوطات لأول مرة في النمسا (0,2 كيلوغرام) وهنغاريا (16 طنا) ونيوزيلندا (2,1 كيلوغرام) والسويد (100 كيلوغرام).

الشكل 7- المضبوطات من حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وإستراته التي أبلغت عنها الحكومات في الاستثمارة D، 2014-2023



94- وبلغت المضبوطات المبلغ عنها عبر نظام "بيكس" في عام 2024 أكثر من 12 طنا و1 300 لتر. ووقع حوالي 30 في المائة من الحوادث في مطارات، وهي نفس النسبة تقريبا كما في عام 2023، وانطوت على تهريب بضائع مهربة موسومة كذبا أو معلن عنها للجمارك على نحو غير صحيح؛ وجرى حوالي 55 في المائة من المضبوطات في مختبرات أو مستودعات سرية، عادة في مملكة هولندا. وفي الحالات التي توافرت فيها معلومات عن المنشأ، نشأت الشحنات في الصين، بما فيها هونغ كونغ. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الصين وضعت حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وجميع إستراته تحت المراقبة في 1 أيلول/ سبتمبر 2024 (انظر أيضا الفقرة 17).

95- وانطوت إحدى الحوادث البارزة التي أبلغ عنها عبر نظام "بيكس" على ضبط كميات كبيرة من سلانف أحد مشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P في مختبر سري في جنوب أفريقيا. وعلى الرغم من أن ما جُمع من أدلة من المختبر ما زال قيد التحقق الجنائي، فإن هذه الضبطية هي أول حالة معروفة للهيئة عن صنع الميثامفيتامين غير المشروع من الصفر باستخدام هذه الطريقة للتخليق.

96- وعلى الرغم من أن الآثار الطويلة الأجل للضوابط الرقابية المطبقة في الصين والجدولة الدولية لحمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وعدد من إستراته في عام 2024 لم تظهر بعد، فإنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وخلافا لحالات مماثلة في الماضي شُدّت فيها الضوابط، لم ينم إلى علم الهيئة حتى الوقت الراهن وجود أي مواد كيميائية بديلة جديدة. وعلى وجه التحديد، في عام 2023، لم يُبلّغ في الاستثمارة D إلا عن بضعة مضبوطات من سلانف محورة أخرى للأمفيتامين والميثامفيتامين، مثل ثنائي إيثيل (فينيل أسيتيل) بروبانديوات (DEPAD).

97- وفي غالبية المناطق، ظلت أساليب الصنع التقليدية مستمرة. فعلى سبيل المثال، ما زال تحليل التصنيف الجنائي للميثامفيتامين المضبوط في الولايات المتحدة الذي يُزعم أن منشأه المكسيك يشير إلى أن المادة صُنعت من خلال مسار تخليقي باستخدام حمض فينيل

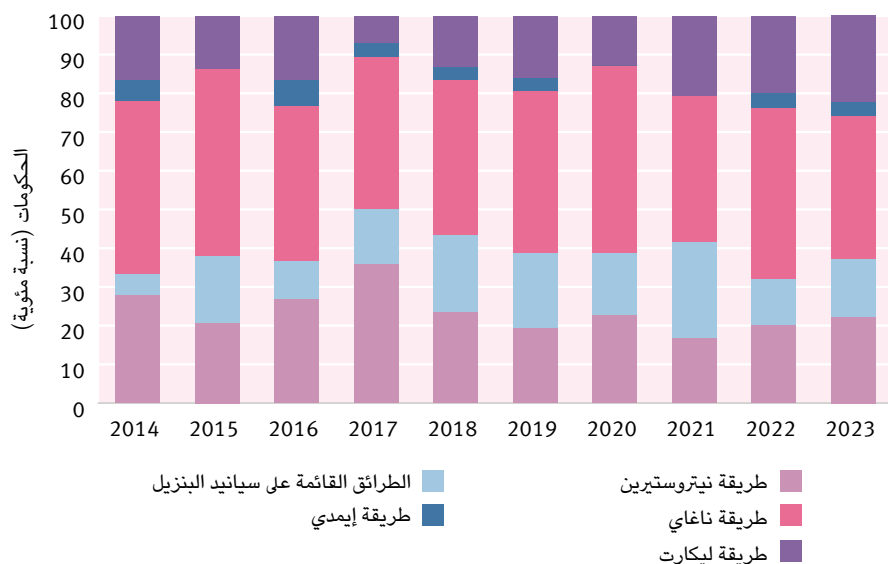
الخل ومادة P-2-P. وأتساقا مع ذلك، أبلغت المكسيك على الاستمارة D عن ضبط كميات كبيرة من كلتا المادتين صنعنا على الأرجح من سلائفهما، باستخدام أساليب قائمة أساسا على سيانيد البنزويل (انظر الفقرة 99). وتوفر المضبوطات الكبيرة من كلوريد البنزويل (13,7 طنا) وسيانيد الصوديوم (6,5 أطنان) وخلات الرصاص (655 كيلوغراما) أدلة داعمة لذلك. وعلاوة على ذلك، تؤكد مضبوطات الكميات الكبيرة من حمض الطرطريك ومادة أزوبيسيسو بوترونيتريل (AIBN) وميثيل ثيوغليكولات في المكسيك الكفاءة العالية والنطاق الصناعي المستمرين للصنع غير المشروع للميثامفيتامين في ذلك البلد.

98- وما زال هناك مستوى مماثل أيضا من الكفاءة والنطاق الصناعي يميز الصنع غير المشروع للميثامفيتامين في غرب أوروبا، أي في بلجيكا وهولندا (مملكة-). ويشمل ذلك استخدام حمض الطرطريك لتعزيز المفعول (كيميائيا، عملية التخصيب الإينانتومييري) ومادة AIBN وميثيل ثيوغليكولات لتحقيق أقصى إنتاج من الشكل الأشد مفعولا للميثامفيتامين (انظر الفقرتين 119 و120 والإطار 3). وقد أبلغت فرنسا عن أول حالة لصنع الميثامفيتامين على نطاق واسع، وإن لم تقدم أي تفاصيل عن المواد الكيميائية المستخدمة، بمشاركة مواطنين مكسيكيين، مما يشير إلى ظهور فرنسا كبداية أخرى في غرب أوروبا به حجم ملحوظ من صنع المخدرات غير المشروع.

99- وكما هو الحال في السنوات الماضية، أبلغت عدة حكومات عن مضبوطات من المواد الكيميائية الشائعة المرتبطة بمختلف أساليب الصنع غير المشروع للميثامفيتامين والميثامفيتامين (انظر الشكل 8)⁽¹⁸⁾. وبعض المواد الكيميائية سلائف لسلائف خاضعة للمراقبة، بينما البعض الآخر كواشف مميزة للأساليب المعنية، وهي:

- (أ) طريقة النيتروستيرين لصنع مادة P-2-P، التي تستخدم البنزالديهايد والنيتروإيثان؛
- (ب) الطرائق القائمة على سيانيد البنزويل لصنع مادة P-2-P من خلال مادة APAAN أو حمض فينيل الخل. وتستخدم هذه الطرائق كلوريد البنزويل وسيانيد الصوديوم، أو تبدأ مباشرة بسيانيد البنزويل؛
- (ج) طريقة ليكارت (Leuckart) القائمة على مادة P-2-P، التي تستخدم الفورماميد أو فورمات الأمونيوم وحمض الفورميك (للميثامفيتامين)، أو N-ميثيل فورماميد أو ميثيلامين وحمض الفورميك (للميثامفيتامين)؛
- (د) طريقة ناغاي (Nagai) القائمة على الإيفيدرين لصنع الميثامفيتامين وتعديلاتها، التي تستخدم أمزجة من مادة واحدة أو أكثر من المواد الكيميائية التالية: اليود وحمض الهيدريديك والفسفور الأحمر وحمض الهيپوفوسفوروز وحمض الفوسفوروز، إضافة إلى الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين؛
- (هـ) طريقة إيمدي (Emde) القائمة على الإيفيدرين لصنع الميثامفيتامين وتعديلاتها، التي تتميز باستخدام كلوريد الثيونيل أو خماسي كلوريد الفوسفور.

الشكل 8- الحكومات التي أبلغت عن مضبوطات مواد كيميائية مرتبطة بطرائق مختلفة للصنع غير المشروع للميثامفيتامين أو الميثامفيتامين في الاستمارة D، 2014-2023



ملحوظة: يوضح الشكل عدد الحكومات التي أبلغت عن مادة أو أكثر من المواد الكيميائية المشار إليها في الفقرة 99.

(18) لم تُدرج طريقة الأمانة الاختزالية، وهي طريقة قائمة على مادة P-2-P تستخدم غاز الهيدروجين والأمونيا (للميثامفيتامين) أو الميثيلامين (للميثامفيتامين) لأنها طريقة شائعة أيضا لصنع ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA)، وقد لا تكون مضبوطات المواد الكيميائية ذات الصلة مؤشرا على الصنع غير المشروع للميثامفيتامين أو الميثامفيتامين. ولم تُدرج طريقة بيرش (Birch)، وهي طريقة قائمة على الإيفيدرين تستخدم الأمونيا اللامائية ومعدن الصوديوم أو الليثيوم، لأنها لا تستخدم عادة إلا في بيئات صغيرة الحجم لإمداد عدد محدود من العملاء.

100- وغالبية المواد الكيميائية المرتبطة بطرائق الصنع المذكورة لها عدة استخدامات مشروعة. وترحب الهيئة بواقع أن سلطات بعض البلدان المصدرة تستخدم نظام "بن أونلاين لايت" لإبلاغ نظيراتها في البلدان أو الأقاليم المستوردة عن الشحنات المزمعة في التجارة المشروعة من هذه المواد الكيميائية.

101- وبالمثل، وترحب الهيئة باستخدام تحليلات التصنيف الجنائي لتوليد معلومات عن طرائق الصنع والمواد الكيميائية المستخدمة. وعلى الرغم من ثبوت استخدام الطرائق القائمة على سيانيد البنزول في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين في أمريكا الشمالية، فإن ذلك الاستخدام لم يتأكد بعد في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا.

102- وفي عام 2023، أبلغت كل من ميانمار وتايلند عن مضبوطات من سيانيد البنزول للمرة الأولى بلغت 67 000 لتر و25 طناً، على التوالي. ويشكل هذا تغيراً عن الماضي، عندما أبلغ البلدان عن كميات كبيرة متساوية من سيانيد الصوديوم. وقد تشير أيضاً مضبوطات سيانيد البنزول، إضافة إلى أنها تجسد نجاح سلطات إنفاذ القانون، إلى تحول المتجرين عن المادة الكيميائية الأولية الخاضعة لمراقبة أوثق، وهي سيانيد الصوديوم، إلى المادة الكيميائية الوسيطة سيانيد البنزول. إلا أنه بالنظر إلى الكميات المعنية، التي تكفي لصنع ما يقرب من 50 000 لتر من مادة P-2-P⁽¹⁹⁾، وإلى الواقع أن أياً من المضبوطات لم يجر في مختبرات سرية، فإن الهيئة تشجع الحكومات المعنية مرة أخرى على مواصلة جمع الأدلة على الاستخدام الفعلي للطرائق القائمة على سيانيد البنزول والمواد الكيميائية المرتبطة به في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين.

2- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للعقار MDMA ونظائره

103- من السلانف الستة⁽²⁰⁾ لميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (العقار MDMA المعروف باسم "إكستاسي") ونظائره الخاضعة للمراقبة الدولية حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان البيبيرونال هو المادة الوحيدة التي لها استخدامات مشروعة ملحوظة ويجري تداولها دولياً. إلا أن حالات تسريب البيبيرونال من التجارة المشروعة كانت نادرة أو معدومة في السنوات الأخيرة. وينطبق الشيء نفسه على مضبوطات غالبية السلانف الأخرى، باستثناء حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P والإستر الميثيلي الخاص به. وللتصدي لاستخدام إسترات أخرى لحمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P في الصنع غير المشروع، أدرجت سبعة منها في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 في 3 كانون الأول/ديسمبر 2024 (انظر الفقرة 1).

(أ) المواد 3,4-MDP-2-P وميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P وحمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P والبيبيرونال

التجارة المشروعة

104- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أرسل 16 بلداً وإقليماً مصدراً إشعارات إلى السلطات في 60 بلداً وإقليماً مستورداً بشأن 820 شحنة تصدير مقترحة من البيبيرونال. وكان عدد كل من البلدان المصدرة والمستوردة في تلك الفترة مماثلاً لما كان عليه تقريباً في السنوات السابقة. وكما كان الحال في الماضي، كانت التجارة الدولية في المادة 3,4-MDP-2-P وسلانفها المحورة، وحمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P، وميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P، محدودة للغاية أو معدومة.

الاتجار

105- قدمت 10 حكومات، في الاستمارة D عن عام 2023، بيانات عن مضبوطات من مادة 3,4-MDP-2-P، وميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P، وحمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P، والبيبيرونال. وكما كان الحال في الماضي، لم تقع حوادث ملحوظة تتعلق بتسريب المادة 3,4-MDP-2-P من مصادر مشروعة؛ وكانت المضبوطات تجري عادة في مختبرات سرية حيث تصنع المادة من إحدى سلانفها. والواقع أن ضبوطاً مزعومة من مادة 3,4-MDP-2-P أبلغت عنها إيطاليا في عام 2022 تأكدت لاحقاً أنها كانت الإستر الإيثيلي لحمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P، الذي لم يكن خاضعاً للمراقبة الدولية في ذلك الوقت. وأبلغت أستراليا عن مضبوطات من البيبيرونال كان منشؤها سنغافورة (100 كيلوغرام) والإمارات العربية المتحدة (2 كيلوغرام). وكانت المضبوطات هي ثالث أكبر مضبوطات من المادة يُبلغ عنها خلال السنوات العشر الماضية.

106- وأبلغت خمسة بلدان في عام 2023 عن مضبوطات من حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P والإستر الميثيلي الخاص به (وكلاهما خاضع للمراقبة الدولية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، وهو نفس عدد البلدان المبلغة

⁽¹⁹⁾ يمكن تحويل 1 000 لتر من سيانيد البنزول إلى حوالي 540 لتراً من مادة P-2-P، من خلال مادة APAAN.

⁽²⁰⁾ أيزوسافرول، وميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P، وحمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P، ومادة 3,4-MDP-2-P، وبيبيرونال، وسافرول.

في عام 2022، مما يؤكد مرة أخرى تناقص جاذبية السلائف المحورة بالنسبة للمتجرين بمجرد إخضاعها للمراقبة الدولية (انظر الشكل 9). ولم يبلغ عن أي مضبوطات من المادتين عبر نظام "بيكس" في الأشهر العشرة الأولى من عام 2024.

(ب) السافرول والزيوت الغنية به والأيزوسافرول

التجارة المشروعة

107- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أرسلت خمسة بلدان مصدرة 33 إشعارا سابقا لتصدير كميات من السافرول إلى السلطات في 14 بلدان وأقاليم مستوردة عبر نظام "بن أونلاين" يبلغ مجموعها 30 000 لتر تقريبا. وبالنظر إلى أن هذه الكمية زادت عن 100 ضعف الكمية الإجمالية التي أرسل بشأنها إشعارات مسبقة عبر نظام "بن أونلاين" في سنوات سابقة، وأن الكمية بأكملها تقريبا استوردت في شحنة واحدة إلى بلد لم يكن معروفا كمستورد رئيسي في الماضي، فإن الهيئة تحققت من شرعية الكمية مع السلطات المعنية. ولم تكن هناك [أي] واردات من الزيوت الغنية بالسافرول أو الأيزوسافرول خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

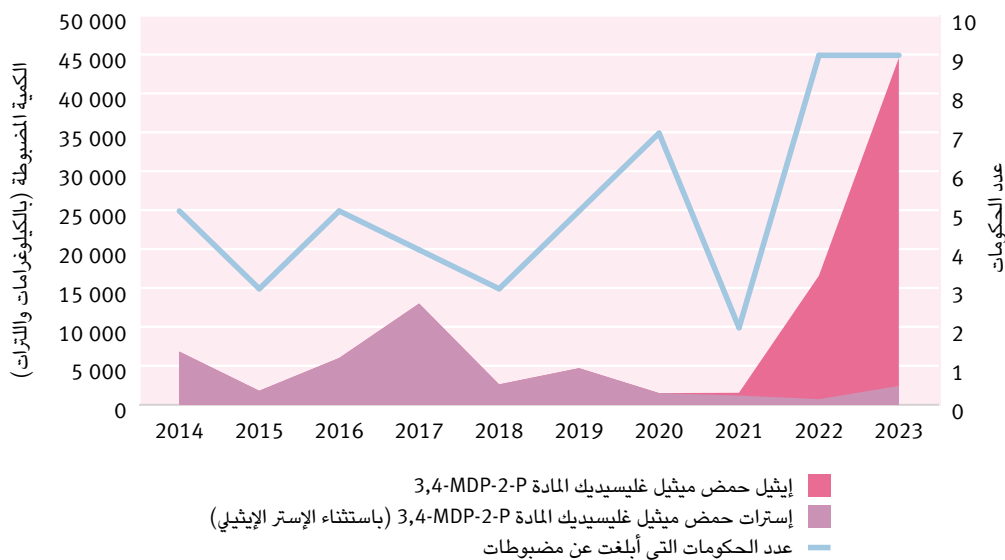
الاتجار

108- كانت المضبوطات من السافرول والزيوت الغنية بالسافرول والأيزوسافرول المبلغ عنها في الاستمارة D لعام 2023 أو التي أُبلغ عنها عبر نظام "بيكس" حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، مضبوطات لا تذكر. وبدلا من ذلك، فإن الغالبية العظمى من سلائف العقار MDMA المضبوطة على مستوى العالم أصبح مصدرها الآن هو تخليق المواد الكيميائية. وأصبحت المواد الخام الطبيعية على ما يبدو، مثل النباتات المحتوية على السافرول، تؤدي دورا هامشيا. وربما يكون أيضا تشديد الضوابط و/أو تحسين إنفاذ الضوابط على هذه المواد الخام النباتية في بلدان المصدر، مثل كمبوديا، إضافة إلى سهولة الوصول إلى السلائف من تخليق المواد الكيميائية، سببا في الدور الهامشي الذي تؤديه المواد الخام الطبيعية الآن كمصدر للسافرول.

(ج) استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة والاتجاهات الأخرى في صنع العقار MDMA ونظائره بصورة غير مشروعة

109- في عام 2023، استمرت الكميات المضبوطة من إيثيل غليسيدات المادة 3,4-MDP-2-P في الازدياد، وهو تطور أدى إلى جدولة هذه المادة دوليا في عام 2024، إلى جانب سبعة إسترات إضافية من الحمض ذي الصلة (على غرار الوضع بالنسبة لحمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وإستراته) (انظر الفقرتين 1 و2). وفي الاستمارة D، أُبلغت خمسة بلدان عن مضبوطات مجموعها أكثر من 42 طنا من إيثيل غليسيدات المادة 3,4-MDP-2-P في عام 2023، بينما بلغت مضبوطات الإستر الميثيلي والحمض الخاضعين للمراقبة الدولية أقل من 2,5 طن (انظر الشكل 9). ويمكن أن تكون هذه الكميات مجتمعة قد حُولت إلى أكثر من 20 طنا من عقار MDMA.

الشكل 9- المضبوطات من إسترات حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P، التي أُبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2014-2023



110- وكما كان الحال في الماضي، استمر ضبط أكبر كميات من إيثيل غليسيدات المادة P-2-MDP-3,4 في أوروبا. وثمة تطور جديد جدير بالملاحظة هو حجم فرادى المضبوطات. فعلى سبيل المثال، أبلغت ألمانيا وهنغاريا عن ضبطيتين فرديتين بلغتا 11,5 طنا و13 طنا، على التوالي. وكانت الشحنتان كلتاهما شحنتين عابرتين مرسلتين من الصين أُعلن عنهما للجمارك بمعلومات غير صحيحة، عبر ألمانيا وهنغاريا، إلى مملكة هولندا. ويبدو أن التحولات المشهودة في موقع المضبوطات داخل الإقليم الجمركي للاتحاد الأوروبي بعيدا عن نقاط الدخول الأولية ناتجة عن زيادة انتباه السلطات الجمركية في نقاط الدخول تلك. ولاحظت السلطات الألمانية أيضا أنماطا من التهريب عبر الشحن الجوي والشحن البحري، حيث وُسِّمت الشحنات وسما غير صحيح على أنها "مبيّض قهوة غير ألباني" أو "إلكترونيات" وضلعت فيها شركات لوجستية صغيرة في ألمانيا من مكان إرسال الشحنات إلى وجهات أخرى في أوروبا، أساسا إلى بلجيكا وهولندا (مملكة-).

111- وفي الأشهر العشرة الأولى من عام 2024، أبلغ عبر نظام "بيكس" عن 20 حادثة تنطوي على إيثيل غليسيدات المادة P-2-MDP-3,4، بلغت أكثر من 7 أطنان. ووقعت حادثة واحدة فقط خارج أوروبا، في أستراليا. وقد نتج 60 في المائة من المضبوطات عن تحقيقات أجرتها أجهزة إنفاذ القانون، ولا سيما في مملكة هولندا. ولم تتوافر معلومات عن مصدر المادة إلا في 25 في المائة من الحوادث، وفي جميع الحالات، كان المصدر هو الصين، بما في ذلك هونغ كونغ. وفي عام 2024، كانت هناك حادثة واحدة فقط تتعلق بسليفة بديلة لعقار MDMA، هي ملح الصوديوم من مادة IMDPAM، وهي سليفة محورة ضُبطت للمرة الأولى في مملكة هولندا في شباط/فبراير 2023. وأجريت الضبطية (5 كيلوغرامات) في مختبر سري للمخدرات المتعددة.

3- الاتجاهات الأخرى في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية

112- بالإضافة إلى بدائل السلائف الرئيسية، يوجد عدد من المواد الكيميائية الأخرى غير المدرجة في جدولي اتفاقية سنة 1988، مثل الأحماض والقواعد والمحفزات والكواشف وعوامل الفصل والمذيبات، اللازمة للصنع غير المشروع لمختلف المنشطات الأمفيتامينية. وفي عام 2023، كما في السنوات السابقة، أُبلغ عن مضبوطات ملحوظة من الميثيلامين وغاز الهيدروجين وحمض الطرطريك وعوامل الفصل ذات الصلة، في الاستمارة D. وللأسف، في غالبية الحالات، لم يكن السياق كافيا لمعرفة المادة المحددة التي كان من المقرر صنعها باستخدام هذه المواد الكيميائية.

113- وغالبية المواد الكيميائية لها تطبيقات مشروعة واسعة الانتشار ويجري تداولها بكميات كبيرة. وبالنظر إلى تعذر فرض رقابة صارمة على التجارة الدولية والتوزيع المحلي لغالبية هذه المواد الكيميائية، فإن التركيز يجب أن ينصب على كشف طلبات الشراء والمعاملات المشبوهة، وهو نشاط يستلزم تعاوننا وثيقا وموثوقا بين السلطات الوطنية ودوائر الصناعة (انظر الفقرات 171-173 أدناه). وتشجع الهيئة الحكومات على النظر في استخدام نظام "بن أونلاين لايت" لإشعار سلطات البلدان المستوردة بالشحنات المعترزم إرسالها من هذه المواد، مما يساعد على فهم أنماط التجارة فيها ومواطن الضعف المحتملة.

الإطار 3- استخدامات مواد كيميائية مختارة في الصنع غير المشروع للمخدرات

الميثيلامين

الميثيلامين عامل ميثلة يُستخدم في الصنع غير المشروع لعدة مخدرات اصطناعية، منها المنشطات الأمفيتامينية (مثل الميثامفيتامين وعقار MDMA) والكاثينونات الاصطناعية (مثل الميفيدرون) والكيامين والإيفيدرين.

غاز الهيدروجين

يُستخدم غاز الهيدروجين كعامل اختزال في الصنع غير المشروع لعدة مخدرات اصطناعية، منها الأمفيتامين والميثامفيتامين وعقار MDMA من خلال طريقة الأمانة الاختزالية.

حمض الطرطريك

حمض الطرطريك عامل فصل يُستخدم لزيادة مفعول الميثامفيتامين المصنوع باستخدام طرائق قائمة على مادة P-2-P. وهو يُستخدم أيضا لأغراض مشابهة في الصنع غير المشروع للإيفيدرين من مادة 2-برومو بروبيوفينون، وسليفتها البروبيوفينون، وسلاتف أولية أخرى للإيفيدرين. ويرتبط حمض الطرطريك تقليديا أيضا بالصنع غير المشروع للهيريون، أي استخراج المورفين من الأفيون.

(تابع)

AIBN (أو الـديميريسيتيل بيروكسيدكربونات) والميثيل ثيوغليكولات

عادةً ما يُعثر على مادتي AIBN (أو الـديميريسيتيل بيروكسيدكربونات) والميثيل ثيوغليكولات في سياق طرائق الصنع القائمة على المادة P-2-P، لتحويل ("racemize") مادة I-ميثامفيتامين غير المرغوب فيها والأقل مفعولا إلى مزيج بنسبة 50:50 من مادتي d-ميثامفيتامين و I-ميثامفيتامين الذي يمكن فصله ("تحليله") لاحقا باستخدام حمض الطرطريك. ونتيجة لذلك، يُنتج المزيد من الشكل d من الميثامفيتامين الأقوى مفعولا.

المرققات (مواد الغش والمخففات) والسواغات

تُستخدم المرققات لتضخيم ("ترقيق") المخدرات لتحقيق أقصى حد من الأرباح. وعلى الرغم من أن المخففات، مثل اللاكتوز، مواد خاملة ليس لها آثار صيدلانية، فإن مواد الغش، مثل الكافيين، لها أثر صيدلاني، ونفساني في كثير من الأحيان. أما السواغات فهي مواد مثل المواد الرابطة والمزلاقات التي تساعد في عملية صنع الأقراص والكبسولات (انظر الفقرات 166-170 أدناه).

الميثيلامين

114- في عام 2023، أبلغت 10 بلدان عن مضبوطات تنطوي على ما مجموعه 18 500 لتر من الميثيلامين وأكثر من 65 طنا⁽²¹⁾ من ملح هيدروكلوريد الميثيلامين في الاستمارة D. وفي الأشهر العشرة الأولى من عام 2024، أُبلغ عن حوادث تنطوي على ما مجموعه أكثر من 19 500 لتر و 3 أطنان من الميثيلامين عبر نظام "بيكس". وحدثت غالبية المضبوطات في أوروبا، وتحديدًا في مختبرات ومستودعات غير مشروعة في مملكة هولندا، حيث استُخدمت المادة غالبًا في الصنع غير المشروع لعقار MDMA والميثامفيتامين. وارتبط ضبط 3 أطنان من الميثيلامين في الهند بالصنع غير المشروع للميفيدرون.

115- وأبلغت المكسيك في عام 2023 عن ضبط ما يقرب من 750 لترا من الفورمالدهايد، وهو أحد مادتين كيميائيتين لازمتين للصنع غير المشروع للميثيلامين.

غاز الهيدروجين

116- أُبلغ بانتظام عن مضبوطات وسرقات من أسطوانات الغاز التي تحتوي على غاز الهيدروجين في الاستمارة D. وتجدر الإشارة إلى سرقات الكميات الكبيرة التي أبلغت عنها ألمانيا منذ عام 2015. وتقدر السلطات أن الكمية المسروقة بين عامي 2015 و2023 (145 000 لتر) يمكن أن تكون قد استخدمت، إلى جانب مواد كيميائية أخرى، في الصنع غير المشروع لما يصل إلى 217 طنا من عقار MDMA.

117- وتُسرد أسطوانات الغاز المسروقة في كثير من الأحيان في مملكة هولندا، وبدرجة أقل في بلجيكا. وفي عام 2023، أبلغت مملكة هولندا عن ضبط أكثر من 8 300 لتر من غاز الهيدروجين. وقد كانت السرقات من منشآت شركات توزيع الغاز في ألمانيا في عام 2023 من حيث العدد والكمية أقل مقارنة بالأعوام من 2019 إلى 2022. ونتج ذلك غالبًا عن توقيف اثنين من المشتبه بهم في ألمانيا كانا قد استوجرا خصيصًا لسرقة أسطوانات الغاز، كما هو الحال مع جميع المشتبه بهم الذين استبينت هويتهم حتى الوقت الراهن.

118- وفي الأشهر العشرة الأولى من عام 2024، استمر الإبلاغ عبر نظام "بيكس" عن سرقات غاز الهيدروجين في ألمانيا وعن ضبوطات له في مملكة هولندا. وقد أُبلغ عن سرقة حوالي 3 500 لتر من غاز الهيدروجين في ألمانيا، بينما بلغت المضبوطات في مملكة هولندا 8 000 لتر.

حمض الطرطريك

119- شهدت كميات حمض الطرطريك التي أُبلغ عن ضبطها في الاستمارة D لعام 2023 زيادة كبيرة مقارنة بعام 2022 في جميع البلدان المبلغة. ففي المكسيك، ضُبط أكثر من 23 طنا، أي حوالي 10 أضعاف الكمية المضبوطة في عام 2022. وبلغت المضبوطات في مملكة هولندا حوالي 10 أطنان وفي بلجيكا حوالي 1,2 طن؛ وفي كلا البلدين، بلغت الكميات المضبوطة في عام 2023 ما يقرب من

⁽²¹⁾ تشمل الكمية 25 طنا تم التخلص منها في الأرجنتين في عام 2023. وقد استوردت المادة في البداية في عام 2017؛ إلا أن الشركة المستوردة أشهرت إفلاسها قبل أن يتخذ الاستيراد طابعا رسميا.

خمسة أضعاف الكميات المضبوطة في عام 2022. وبلغ مجموع المضبوطات التي أُبلغ عنها عبر نظام "بيكس" في الأشهر العشرة الأولى من عام 2024 مقدار 16,5 طنا وشملت مضبوطات للمرة الأولى بكميات كبيرة من المادة في مختبرات ذات نطاق صناعي في جنوب أفريقيا، وكان تركيب واحد منها على الأقل يتشابه إلى حد كبير مع مختبرات الميثامفيتامين التي تُرى في المكسيك.

المواد AIBN، والميثيل ثيوغليكولات، وحمض الثيوغليكوليك، والديميرستيل بيروكسيديكربونات

120- لم يُبلغ عن مضبوطات من المواد AIBN، والميثيل ثيوغليكولات، وحمض الثيوغليكوليك، والديميرستيل بيروكسيديكربونات إلا من بلدين في أوروبا (هما بلجيكا وهولندا (مملكة-)) والمكسيك. وفي الاستثمارة D لعام 2023، أُبلغت النمسا للمرة الأولى عن ضبط كمية صغيرة من مادة AIBN. وفي الأشهر العشرة الأولى من عام 2024، أُبلغ عن ثلاث حوادث تتعلق بمادة AIBN وحادثة واحدة تتعلق بميثيل ثيوغليكولات في مملكة هولندا عبر نظام "بيكس".

المرققات (مواد الغش والمخففات) والسواغات

121- في عام 2023، أُبلغت ثمانية بلدان عن مضبوطات من المرققات وسواغات الأقراص. وكما كان الحال في الماضي، كان الكافيين على رأس المواد التي يُبلغ عنها. وقد أُفيد باستخدامه لترقيق الهيروين والكيثامين والميثامفيتامين، ضمن مواد أخرى. وعلى الرغم من أن غالبية البلدان ليس لديها حالياً قوانين أو لوائح تستهدف تحديد التجارة في المواد التي قد تستخدم كمرققات في الصنع غير المشروع للمخدرات، فإن رصدها يمكن أن يوفر معلومات قيمة للجهود الرامية إلى مكافحة عرض المخدرات والاتجار بها. وتوفر المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 إطاراً للعمل على مكافحة المرققات والسواغات.

باء- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للكوكايين

1- برمنغنات البوتاسيوم

122- برمنغنات البوتاسيوم هي العامل المؤكسد الرئيسي المستخدم في عمليات الصنع غير المشروع للكوكايين، ولا تزال معظم كميات الكوكايين التي تضبط بالغة الأكسدة⁽²²⁾.

التجارة المشروعة

123- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أرسلت سلطات 33 بلداً وإقليماً مصدراً 1 880 إشعاراً سابقاً للتصدير إلى 113 بلداً وإقليماً مستورداً بشأن ما مجموعه أكثر من 33 000 طن تقريباً من برمنغنات البوتاسيوم، بما يمثل تقريباً نفس حجم التداول التجاري للمادة كما كان في السنة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت البلدان المصدرة الرئيسية هي الصين، تليها الهند ومملكة هولندا والولايات المتحدة.

124- وواصلت واردات برمنغنات البوتاسيوم من البلدان الثلاثة المنتجة للكوكا في أمريكا الجنوبية، وهي بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا، الاستئثار بحصة محدودة جداً (أقل من 1 في المائة) من إجمالي الكميات المستوردة على مستوى العالم. وبلغ إجمالي واردات البلدان الأخرى في أمريكا الجنوبية من هذه المادة 1 243 طناً، بما يمثل زيادة طفيفة مقارنة بالكمية المبلغ عنها في العام السابق. ومن تلك البلدان، تلقت الأرجنتين والبرازيل وشيلي إشعارات سابقة لتصدير كميات من برمنغنات البوتاسيوم، بلغ مجموعها 11,2 طناً.

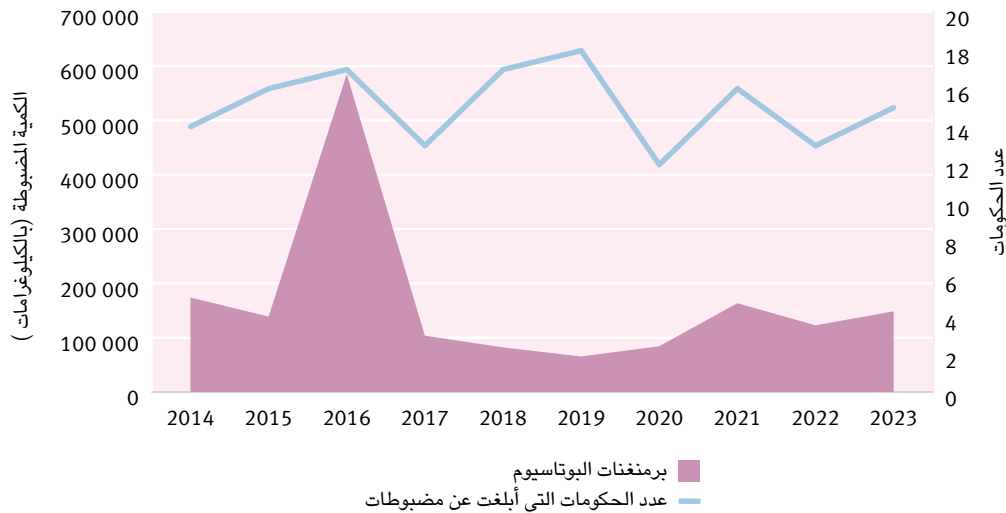
الاتجار

125- أُبلغ 15 بلداً وإقليماً، في الاستثمارة D عن عام 2023، عن مضبوطات من برمنغنات البوتاسيوم تزيد على 148 طناً (انظر الشكل 10). وكما هو الحال في السنوات السابقة، أُبلغت بلدان في أمريكا الجنوبية عن أكبر المضبوطات واستأثرت تراكمياً بحوالي 98 في المائة من إجمالي كمية برمنغنات البوتاسيوم التي أُبلغ عن ضبطها في عام 2023. وأُبلغت كولومبيا عن أكبر المضبوطات، التي بلغت أكثر من 139 طناً (في 281 حادثة)، وهي ثالث أكبر كمية من هذه المادة تُضبط في البلد خلال العقد الماضي. وأُبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن ثاني أكبر مضبوطات من هذه المادة، بلغت أكثر من 4 أطنان، وأُبلغت بيرو عن ثالث أكبر كمية (أكثر من 3,7 أطنان). وفيما يخص كل من بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو، كانت الكميات المبلغ عن ضبطها

(22) استمر هذا الاتجاه المستبان في السنوات السابقة، حيث تُظهر النتائج، التي توصل إليها برنامج بصمة الكوكايين في مختبر البحوث والتجارب الخاص التابع لإدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة، أن أقل من 1 في المائة من عينات الكوكايين، التي جرى فحصها من مضبوطات في عام 2023 في الولايات المتحدة، كانت متوسطة الأكسدة أو غير مؤكسدة.

في عام 2023 أعلى بكثير من السنوات السابقة. وأبلغت شيلي أيضا عن ضبط كميات من هذه المادة؛ إلا أن الكمية كانت صغيرة. وعلى الرغم من قلة المعلومات المتعلقة بالمضبوطات المقدمة إلى الهيئة، فإن المعلومات المتوفرة ما زالت تشير إلى أن المادة نشأت داخل البلد الذي ضبطت فيه.

الشكل 10- مضبوطات برمنغنات البوتاسيوم التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2014-2023



126- وواصلت البلدان في أوروبا أيضا الإبلاغ عن مضبوطات من هذه المادة، مما يشير إلى أن الاستخراج الواسع النطاق للكوكايين من المواد الحاملة المهربة وعمليات تجهيزه التالية ما زال مستمرا في أوروبا، ولا سيما في بلدان الاتحاد الأوروبي. وفي عام 2023، أبلغت إسبانيا عن أكبر مضبوطات من برمنغنات البوتاسيوم بلغت طنين.

127- واستمر الإبلاغ عبر نظام "بيكس" عن مضبوطات برمنغنات البوتاسيوم. وفي الأشهر العشرة الأولى من عام 2024، ضُبط 150 كيلوغراما من برمنغنات البوتاسيوم في مختبر سري في جنوب أفريقيا، وأبلغت شيلي عن ضبط 500 كيلوغرام في أحد المستودعات. وفي الحالة الأخيرة، خلطت المادة بسلع متنوعة.

2- استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة والاتجاهات الأخرى في الصنع غير المشروع للكوكايين

128- على غرار المخدرات الأخرى، شهدت معالجة الكوكايين تغيرات ملحوظة على مر السنين، مما يبين زيادة مستويات التطور والكفاءة. ونتيجة لذلك، تُستخدم الآن طائفة واسعة من المواد الكيميائية في هذه العملية، إما كسلائف للسلائف التقليدية أو كبدايل لها، أو كعامل مكمّل لها لزيادة الكفاءة. وما برحت عدة من هذه المواد الكيميائية، التي لا تخضع للمراقبة الدولية، تخضع لضوابط منذ أمد بعيد في البلدان المعنية، وخاصة في بلدان أمريكا الجنوبية. وبالنظر إلى أنها كثيرا ما تكون مواد كيميائية شائعة ذات استخدامات مشروعة، فإن قنوات التوزيع المحلية عادة ما تكون مصدر الإمداد. وغالبا ما تنطوي فرادى المضبوطات على كميات كبيرة وتشمل كميات تُضبط لأسباب إدارية، أي أنها تخالف اللوائح التنظيمية المنطبقة، ولأسباب النية الفعلية غير المشروعة، على السواء.

المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للسلائف الخاضعة للمراقبة أو كبدايل للسلائف الخاضعة للمراقبة المستخدمة في تجهيز الكوكايين

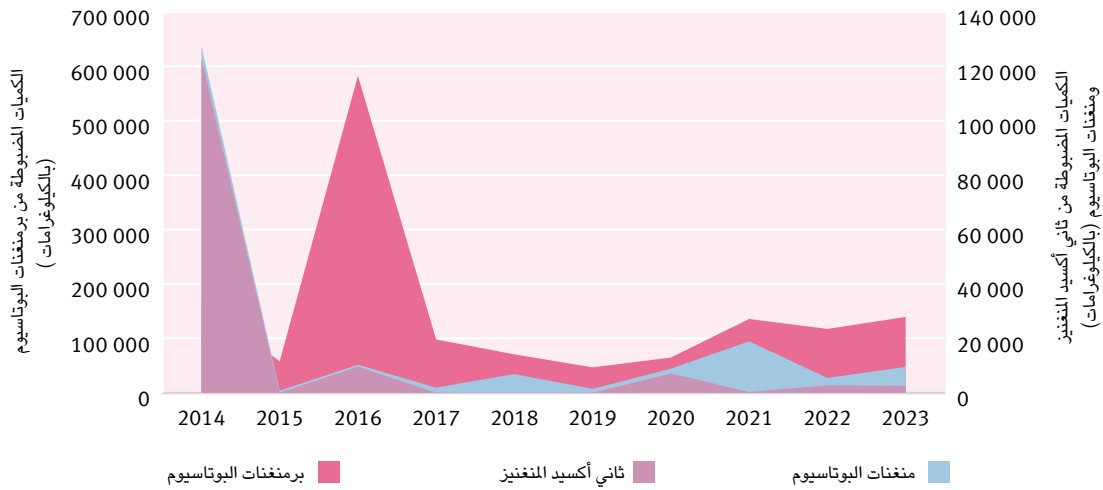
129- كانت مادتا ثاني أكسيد المنغنيز (بيروكسيد) ومنغنات البوتاسيوم على رأس المواد الكيميائية المبلغ عنها المستخدمة في صنع برمنغنات البوتاسيوم (انظر الشكل 11). وظلت كولومبيا البلد الوحيد الذي أبلغ عن مضبوطات من هذا القبيل. وعلى وجه التحديد، في عام 2023، ضُبط 2,5 طن من ثاني أكسيد المنغنيز وحوالي 7 أطنان من منغنات البوتاسيوم، وهما كميّتان كان من الممكن أن تُستخدمتا معا لصنع أكثر من 5 أطنان من برمنغنات البوتاسيوم. إلا أنه كما كان الحال في السنوات الماضية، مقارنة بكميات برمنغنات البوتاسيوم المضبوطة (انظر الشكل 12)، ظلت كميات سلائف المادة المضبوطة صغيرة.

الشكل 11- المواد الكيميائية البديلة المستخدمة في الصنع غير المشروع للكوكايين



* مادة غير خاضعة للمراقبة الدولية ولكنها مدرجة في القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة.

الشكل 12- مضبوطات برمنغنات البوتاسيوم وثاني أكسيد المنغنيز ومنغنات البوتاسيوم، التي أبلغت عنها كولومبيا في الاستمارة D، 2014-2023



130- وتشمل المواد الأخرى اللازمة لتجهيز الكوكايين، إضافة إلى برمنغنات البوتاسيوم، الأمونيا وإيثيل الإيثيل وحمض الهيدروكلوريك وحمض الكبريتيك. وقد أبلغ عن مضبوطات ملحوظة من واحدة أو أكثر من هذه المواد الكيميائية في بلدان معروفة بأن معالجة الكوكايين، بما في ذلك الاستخراج الثانوي، تجري فيها. وعلى الرغم من أن جميع هذه المواد الكيميائية قد تكون أيضا مصنوعة بصورة غير مشروعة، فإن مدى صنعها غير المشروع ما زال غير معروف. وعلى الرغم من أن عدة بلدان أبلغت عن مضبوطات من مواد كيميائية قد تستخدم كسلانف لواحدة أو أكثر من المواد الأربع، فإنها في غالبية الحالات لا تقدم معلومات عن المخدر أو السليفة التي كان يُعتمز صنعها بصورة غير مشروعة. وتُستثنى من ذلك بيرو، التي أبلغت عن صنع الأمونيا وحمض الهيدروكلوريك بصورة غير مشروعة في عام 2023.

المواد الكيميائية التي تساعد على تحسين كفاءة عملية صنع الكوكايين

131- أبلغ عن مضبوطات ميتابيسلفيت الصوديوم، وهي مادة كيميائية تُستخدم لتوحيد مستوى أكسدة قاعدة الكوكايين المطلوبة من مختبرات استخراج متعددة قبل مواصلة عمليات التجهيز، أساسا من البلدان الثلاثة المنتجة للكوكا، وهي بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا، وكذلك جمهورية فنزويلا البوليفارية. وفي عام 2023، بلغت المضبوطات أكثر من 90 طنا وشملت كميات ملحوظة ضُبطت أثناء العبور في إكوادور. وفي غالبية البلدان التي أبلغت عن مضبوطات من ميتابيسلفيت الصوديوم، سُربت المادة من قنوات التوزيع المحلية.

132- وفي عام 2023، أبلغت أيضا بيرو وكولومبيا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وإكوادور، بذلك الترتيب، عن أكبر مضبوطات من كلوريد الكالسيوم، وهو مادة كيميائية تُستخدم كمجفف للمذيبات، مما يتيح إعادة تدويرها ويقلل من الحاجة إلى مذيبات جديدة. وأبلغت إكوادور عن جميع المضبوطات بوصفها بلد عبور، وكانت الشحنات متجهة إلى كولومبيا. قد تشير أيضا مضبوطات كلوريد الكالسيوم في أماكن أخرى إلى إعادة تدوير المذيبات لاستخدامها مع مخدرات أخرى.

133- وكما هو الحال في السنوات السابقة، تُبَيَّن المضبوطات، الأصغر حجما والملاحظة مع ذلك، من كلتا المادتين في بعض البلدان الأوروبية، ومنها إسبانيا وبلجيكا وهولندا (مملكة-)، وجود مختبرات استخراج ثانوية أو مختبرات "غسيل" للكوكايين في أوروبا، حيث يستخلص الكوكايين المهرب من المواد الحاملة.

جيم- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للهروين

1- أنهيدريد الخل

134- أنهيدريد الخل سليفة رئيسية للهروين ومادة كيميائية يكثر تداولها تجاريا على نطاق واسع، وهي مدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988. وهذه المادة لازمة ليس في صنع الهروين غير المشروع فحسب، بل أيضا في طرائق معينة قائمة على المادة P-2-P تُستخدَم في الصنع غير المشروع للأمفيتامين والميثامفيتامين (انظر المرفق الثامن).

التجارة المشروعة

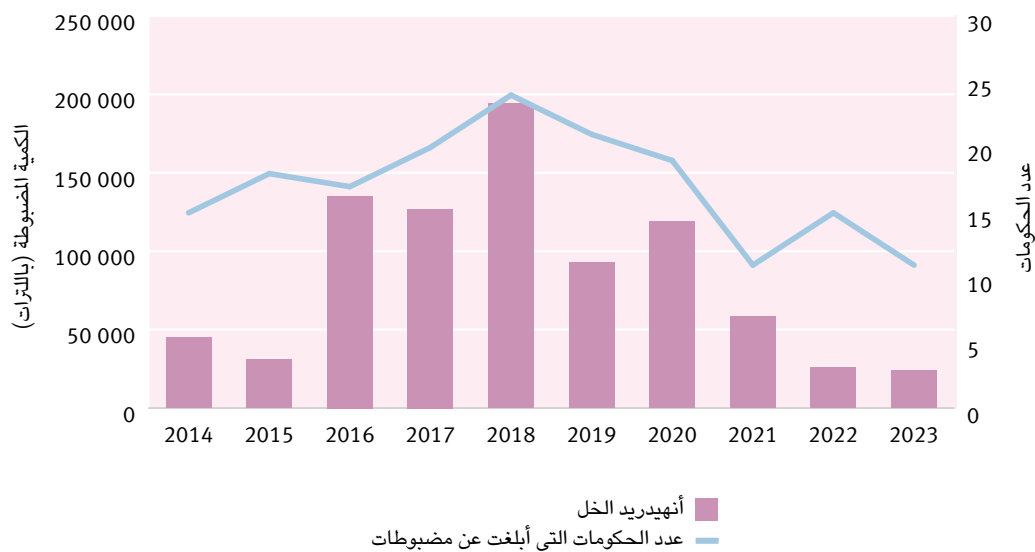
135- خلال الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، استخدمت سلطات 28 بلدا وإقليما مصدرا نظام "بن أونلاين" لإرسال 2 239 إشعارا سابقا للتصدير بشأن شحنات من أنهيدريد الخل. وكان مقصد تلك الشحنات 88 بلدا وإقليما مستوردا وبلغ إجمالي حجمها حوالي 0,8 بليون لتر من أنهيدريد الخل، بما يمثل انخفاضا مقارنة بالسنة المشمولة بالتقرير السابق.

136- وفي الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، اعترضت السلطات الوطنية المختصة في البلدان المستوردة على ما مجموعه 101 شحنة من 2 239 شحنة من أنهيدريد الخل (4,5 في المائة)، لأسباب إدارية في الغالب. وفي الفترة المشمولة بالتقرير السابق، اعترضت الدول المستوردة على 3,9 في المائة من شحنات أنهيدريد الخل التي أرسلت إشعارات سابقة بشأنها.

الاتجار

137- في السنوات الأخيرة، ظل عدد محاولات تسريب أنهيدريد الخل من التجارة الدولية منخفضا، وكانت غالبية حالات التسريب المعروفة من قنوات التجارة والتوزيع المحليين.

الشكل 13- مضبوطات أنهيدريد الخل، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2014-2023



138- واستمرت الكمية الإجمالية من أنهيدريد الخل المضبوطة في جميع أنحاء العالم، وفقاً للمعلومات المقدمة من الحكومات في الاستمارة D، في الانخفاض منذ عام 2018 (انظر الشكل 13). وفي عام 2023، أبلغ 11 بلداً في الاستمارة D عن مضبوطات مجموعها 23 695 لتراً من المادة. وفي المقابل، أبلغ 15 بلداً عن مضبوطات مجموعها 25 593 لتراً في عام 2022. وفي عام 2023، أبلغ عن أكبر مضبوطات من هذه المادة في الصين (15 794 لتراً) وباكستان (4 230 لتراً) وميانمار (1 710 لترات) ومملكة هولندا (740 لتراً) وتركيا (620 لتراً) وأفغانستان (400 لتر). وأبلغت البلدان الخمسة المتبقية عن مضبوطات من المادة لا تتجاوز 100 لتر لكل بلد. وتألقت المضبوطات في باكستان من ثلاث حوادث وقعت بالقرب من الحدود مع أفغانستان. ولم يُعرف مصدر أنهيدريد الخل المضبوط في باكستان. وفي الصين، نتجت مضبوطات أنهيدريد الخل عن عمليات إنفاذ القانون المحلية.

139- وبالنظر إلى قلة المعلومات الحديثة المتوفرة عن قدرة مختبرات الهيروين وكفاءتها في أفغانستان وعن كمية الأفيون المخزنة والمتاحة للتحويل إلى هيروين في البلد بعد حظر زراعة خشخاش الأفيون وجميع أنواع المخدرات الذي أعلنته سلطات الأمر الواقع في نيسان/أبريل 2022، فإنه من الصعب تقدير كمية أنهيدريد الخل اللازمة للصنع غير المشروع للهيروين في أفغانستان في عامي 2023 و2024.

140- ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، في عام 2023، انخفض إنتاج الأفيون في أفغانستان بنسبة 95 في المائة، من 6 200 طن في عام 2022 إلى 333 طناً. ويمكن تحويل هذه الكمية البالغة 333 طناً من الأفيون إلى 24 إلى 38 طناً من الهيروين ذي الجودة الملائمة للتصدير (بنسبة نقاء تتراوح بين 50 و70 في المائة). وفي المقابل، في عام 2022، قدر المكتب كمية الهيروين ذي الجودة الملائمة للتصدير بمقدار 350-580 طناً. ويتطلب الصنع غير المشروع لما قدره 24 إلى 38 طناً من الهيروين ذي الجودة الملائمة للتصدير ما بين 12 000 و67 000 لتر من أنهيدريد الخل، استناداً إلى أرقام التحويل المتاحة لدى الهيئة (انظر المرفق الثامن). وتشير المضبوطات المبلغ عنها من أنهيدريد الخل في أفغانستان (400 لتر) وفي باكستان المجاورة لها (230 لتراً) إلى أن هذه المادة ما زالت تُهرب إلى أفغانستان، وإن كان ذلك على نطاق أضيق.

141- وظلت منطقة جنوب شرق آسيا منطقة مهمة لإنتاج الأفيون وصنع الهيروين. وعلى الرغم من أن زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج الأفيون يجري رصدهما سنوياً في ميانمار، فإنه في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية خضعت هذه الزراعة وهذا الإنتاج للاستقصاء آخر مرة في عام 2015. ومن الصعب، لذلك، تقييم تأثير الحظر الذي فرضته الطالبان على زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان على صنع الهيروين على الصعيد العالمي، بما في ذلك في جنوب شرق آسيا.

142- وفي عام 2023، بلغ الإنتاج التقديري للأفيون الجاف في ميانمار (760-1 720) طناً، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 36 في المائة مقارنة بتقديرات عام 2022. وفي عام 2023، أشارت الحسابات إلى أن 5,8 أطنان من الهيروين استهلكت في ميانمار وصدّرت كمية تتراوح بين 58 و154 طناً من الهيروين.

143- وعلى الرغم من أن بلدان الاتحاد الأوروبي كانت مصدراً لأنهيديريد الخل، الذي كان يُسرب ويُهرَّب من المنطقة إلى غرب آسيا، فإن أهمية المنطقة في هذا الصدد تضاءلت تدريجياً. والسرقعة الأخيرة، التي وقعت في آب/أغسطس 2024 في مملكة هولندا، لكمية قدرها 27 000 لتر من أنهيدريد الخل، التي استُعيد منها 15 000 لتر في وقت لاحق، لم يتسن ربطها بشكل قاطع بالصنع غير المشروع لمخدر معين. وقد عُثر على أنهيدريد الخل المستعاد ومعه كميات كبيرة من المذيبات، منها ميثيل إيثيل كيتون وأسيئات الإيثيل.

2- استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة والاتجاهات الأخرى في الصنع غير المشروع للهيروين

144- **كلوريد الأسيتيل** مادة كيميائية من المعروف أنها يمكن أن تستخدم كعامل أستلة بديل لأنهيديريد الخل في عملية تحويل المورفين إلى هيروين. ولذلك، أُدرج كلوريد الأسيتيل في القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، وهو يخضع أيضاً للمراقبة في عدة بلدان، منها أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان.

145- وفي السنوات العشر الماضية، أبلغ عن ضبوطات من هذه المادة في الاستمارة D كل من الإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية-الإسلامية) وبلجيكا وفرنسا وهولندا (مملكة-). وأبلغ عن أكبر المضبوطات في جمهورية إيران الإسلامية (26 300 لتر) والإمارات العربية المتحدة (2 500 لتر). وفي عام 2023، لم تبلغ سوى مملكة هولندا عن ضبوطية من هذه المادة (17 لتراً) في الاستمارة D. وإضافة إلى ذلك، ومنذ عام 2024، أبلغت أفغانستان وهونغ كونغ والصين والهند وتركيا عن مضبوطات من كلوريد الأسيتيل عبر نظام "بيكس".

146- وحمض الخليك الجليدي هو مادة كيميائية مدرجة في القائمة المحدودة للمواد غير المدرجة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة بسبب احتمال استخدامها في الصنع غير المشروع لبعض المخدرات والسلائف، بما في ذلك المادتان P-2-P و3,4-MDP-2-P. وفي الماضي، أُبلغ مرارا عن استخدام هذه المادة كغطاء لشحنات أنهيديريد الخل أو لإخفائها بطريقة أخرى. وبلغ مجموع كميات حمض الخليك الجليدي المبلغ عن ضبطها في جميع أنحاء العالم في الاستمارة D عن عام 2023 مقدار 1 400 لتر. وقد ضُبطت غالبية تلك الكمية في إكوادور وبيرو.

147- وكلوريد الأمونيوم هو مادة كيميائية أخرى غير مدرجة ترتبط في كثير من الأحيان بالصنع غير المشروع للهروين، حيث تستخدم في عملية استخلاص المورفين من الأفيون. وهي لازمة أيضا لصنع الميثيلامين بصورة غير مشروعة. ولم تبلغ سوى بيرو عن مضبوطات لكمية صغيرة من كلوريد الأمونيوم في الاستمارة D عن عام 2023.

دال- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى

148- باستثناء سلائف الفنتانيل ونظائره والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية الأخرى، كما هو الحال في السنوات الماضية، لم تكن هناك تطورات ملحوظة تتعلق بسلائف العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى. وينطبق هذا على التجارة المشروعة وعلى المضبوطات، على السواء، فيما يخص سلائف الفينيسيكلين والمخدرات الأخرى من نوع الفينيسيكلين (أي البيبيريدين)، وعقار LSD (أي الإبرغومترين والإيرغوتامين وحمض الليسرجيك). وفيما يتعلق بسلائف الميثاكوالون، فعلى الرغم من عدم ورود بلاغات عن ضبط السليفتين التقليديتين، وهما حمض الأنترانيل و-N-حمض أسيتيل الأنترانيل، في عام 2023، فإن جنوب أفريقيا أبلغت عن ضبط 3 أطنان من الفثاليميد، وهو سليفة لحمض الأنترانيل غير خاضعة للمراقبة الدولية، في مرفق تخزين.

سلائف الفنتانيل ونظائره والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية الأخرى والمواد الكيميائية البديلة

التجارة المشروعة

149- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت التجارة في أربع من السلائف الخمس للفنتانيل الخاضعة للمراقبة الدولية (وهي المواد NPP وANPP و4-AP و1-boc-4-AP والنورفنتانيل) مقتصرة على كميات صغيرة لأغراض البحوث التحليلية والأغراض المرجعية (انظر الجدول 3). وكما كان الحال في الماضي، كان النشاط التجاري الأكبر في مادة NPP التي تستخدم كمادة أولية في الصنع المشروع للفنتانيل. وكانت فرنسا والهند، بهذا الترتيب، أكبر مصدريين وكانت الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، أيضا بهذا الترتيب، أكبر مستوردين.

الجدول 3- المعاملات المزمعة في التجارة الدولية التي أرسلت إشعارات مسبقة بشأنها عبر نظام بن أونلاين، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 - 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

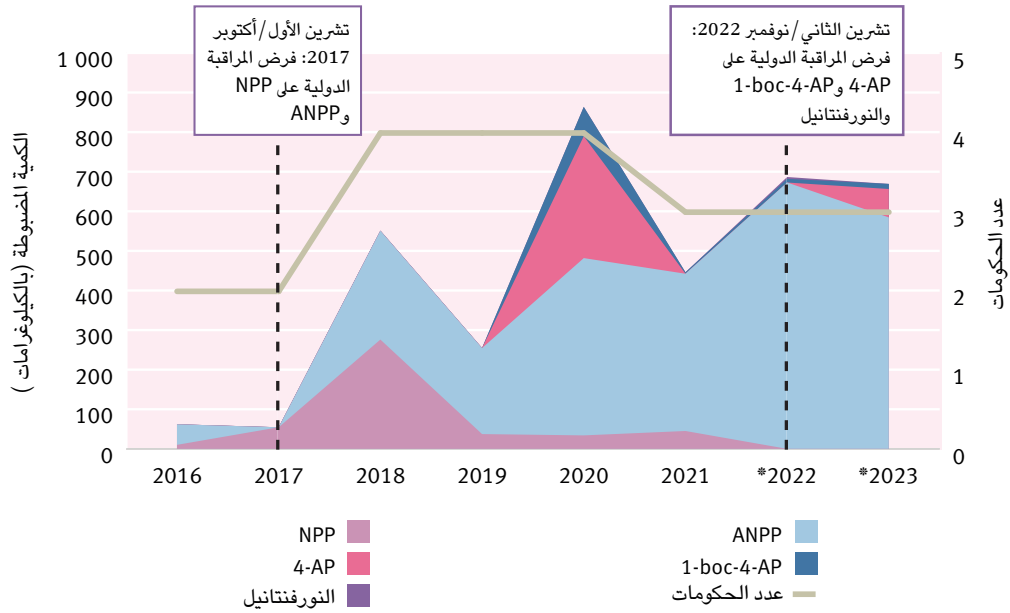
المادة	عدد المصدرين	عدد المستوردين	عدد الإشعارات السابقة للتصدير	إجمالي الكمية المتداولة (بالكيلوغرام)
NPP	3	3	5	900
ANPP	2	10	17	0.002
4-AP	1	1	1	0.002
1-boc-4-AP	-	-	-	-
النورفنتانيل	5	16	49	6.677

الاتجار

150- كما كان الحال في السنوات الماضية، كانت المكسيك والولايات المتحدة البلدين الوحيدين اللذين أبلغوا في الاستمارة D لعام 2023 عن مضبوطات ملحوظة من سلائف الفنتانيل. وكانت المادة ANPP أشيع سلائف الفنتانيل المضبوطة الخاضعة لمراقبة الدولية (انظر الشكل 14)، حيث بلغ مجموع ما ضُبط منها أكثر من 580 كيلوغراما. وهذا مقارنة بكمية لا تتجاوز

غرامين يجري تداولها سنويا. وفي المقابل، لم تكن هناك أي مضبوطات ملحوظة من المادة NPP الأكثر تداولاً. وقد لاحظت الهيئة هذا التناقض الظاهري من قبل، الذي يشير إلى أن مادة ANPP ربما يجري توريدها عن طريق مشغلين غير مسجلين أو من خلال "السوق الرمادية"⁽²³⁾. وعلى الرغم من أن المكسيك والولايات المتحدة لم تقدا أي معلومات عن منشأ سلائف الفنتانيل المضبوطة، فإن أستراليا، التي أبلغت عن 14 ضبوتية بلغ مجموعها 100 غرام، حددت بلجيكا وسنغافورة والصين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند بوصفها بلدان المنشأ.

الشكل 14- مضبوطات سلائف الفنتانيل الخاضعة للمراقبة الدولية، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2016-2023



* أبلغت المكسيك أيضا عن ضبط 855 لترا و113 لترا من مادة ANPP في عامي 2022 و2023، على التوالي، فضلا عن 72 لترا من مادة 1-boc-4-AP في عام 2023. وبالنظر إلى أن درجة تركيز المحاليل لم تذكر، فإنه لم يكن بالإمكان تحويل هاتين الكميتين إلى أوزان محددة، ومن ثم فإنهما لم تدرجا في الشكل. إلا أن المحاليل المضبوطة قد تشير إلى وجود مختبرات لتخليق الفنتانيل بصورة غير مشروعة.

151- وفيما يتعلق بسليفتي الفنتانيل اللتين تمت جدولتهما دوليا في عام 2024، وهما المادتان 1-بوك-4-بيبيريدون و4-بيبيريدون، ضبط ما مجموعه 2,5 طن من المادة 1-بوك-4-بيبيريدون على الصعيد العالمي في عام 2023. وضبطت الكمية بأكملها، التي كان من الممكن أن تُستخدم لصنع ما بين 1,2 و2,8 طن من الفنتانيل، في الولايات المتحدة أثناء شحنها إلى المكسيك. ولم يُحدد منشأ الشحنة. ولم يبلغ عن أي مضبوطات من المادة 4-بيبيريدون في الاستمارة D. إلا أن كندا أبلغت عبر نظام "بيكس" عن ضبط أكثر من 630 كيلوغراما من هذه المادة، في شكل ملح الهيدروكلوريد الأحادي الهيدرات لتلك المادة. وشملت الحادثة أيضا كميات ملحوظة من السلائف المحورة للعقارين MDMA وGBL. وقد أصبحت مضبوطات السلائف المتعددة التي تنطوي على كميات كبيرة من سلائف المخدرات المختلفة ظاهرة ملحوظة بتواتر أكبر.

152- وكانت الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي أبلغ عن مضبوطات ملحوظة من سلائف الفنتانيل البديلة الأخرى في عام 2023. وشمل ذلك 650 كيلوغراما من مادة 2-فينثيل البروميد، وهي مادة كيميائية غير خاضعة للمراقبة الدولية ويلزم وجودها مع سلائف أخرى للفنتانيل في طرائق التخليق المختلفة. وشمل ذلك أيضا أول تقرير يقدم للهيئة عن ضبط 6 كيلوغرامات من المادة 1-CBz-4-piperidone، وهي أحد المشتقات الأخرى للمادة 4-بيبيريدون التي صُممت للتحايل على الضوابط (سليفة "مقنعة"). وعلى الرغم من أن هذه المادة غير خاضعة للمراقبة الدولية، فإنها مدرجة في القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، باعتبارها واحدة من المشتقات العديدة الوثيقة الصلة التي توصي الهيئة السلطات الوطنية بأن توجه انتباه الجهات الفاعلة في دوائر الصناعة إليها، وذلك لمساعدة تلك الجهات الفاعلة على منع المتجرين من الحصول على هذه المواد الكيميائية البديلة. ولم يبلغ عن مضبوطات من سلائف نظائر الفنتانيل في الاستمارة D عن عام 2023.

(23) لأغراض هذا التقرير، يشير مصطلح "السوق الرمادية" إلى سوق خارجة عن نطاق المراقبة التنظيمية وتكون فيها الحدود بين المشروعة وعدم المشروعة غير واضحة بسهولة.

153- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، أبلغت مملكة هولندا عن ضبطية من المادة 1-بوك-4-بيبيريدون عبر نظام "بيكس". وكانت هذه أول ضبطية لسليفة من سلائف الفنتانيل يُبلغ عنها في أوروبا. وكانت أيضا الضبطية الوحيدة لأي سليفة للفنتانيل أو نظائر الفنتانيل، أو أي من المواد الكيميائية البديلة المعروفة، التي أُبلغ عنها عبر نظام "بيكس" في الأشهر العشرة الأولى من عام 2024. ويتناقض نقص الإبلاغ عن المضبوطات، خاصة في أمريكا الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة)، مع التغطية الإعلامية الوفيرة لتهريب هذه المواد الكيميائية، بما في ذلك في التقارير الإعلامية الرسمية. ولذلك تذكّر الهيئة الحكومات بأن تبذل المزيد من الجهد لتبادل المعلومات بشأن حوادث الاتجار التي تشمل سلائف الفنتانيل، بما في ذلك من خلال الاستمارة D وباستخدام نظام "بيكس" بنشاط أكبر وتوقيت أفضل. فما من سبيل سوى توفير المعلومات العملية المفصلة تفصيلا كافيا لتمكين السلطات في البلدان المعنية من التحقيق في الحالات والحيلولة دون وقوع حوادث اتجار بالسلائف باستخدام طرائق عمل مماثلة في المستقبل.

هاء- المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 التي تُستخدم في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى أو مواد التعاطي غير الخاضعة للمراقبة الدولية

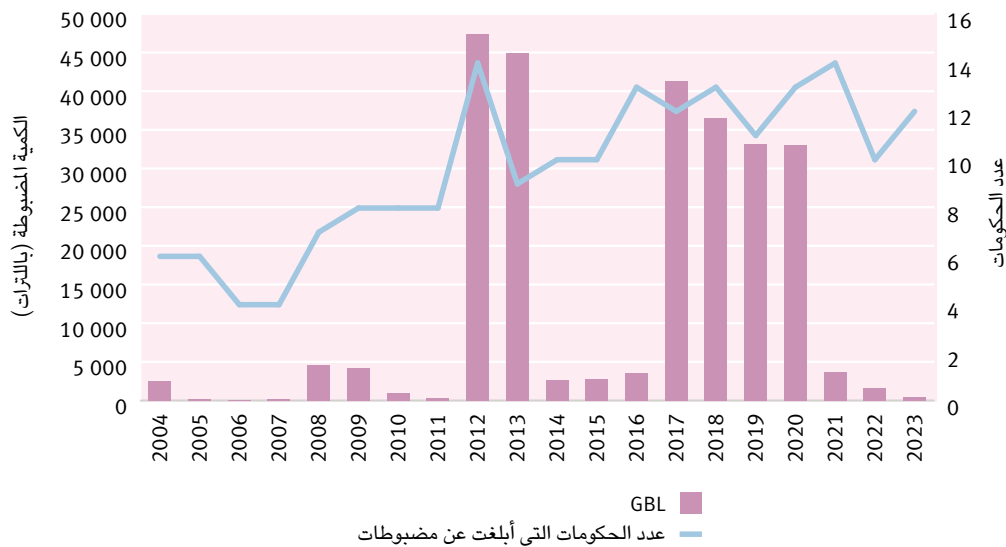
1- سلائف العقار GHB

154- مادة GBL هي سليفة كيميائية لعقار GHB، ومادة 4،1-بيوتانديول هي سليفة كيميائية لمادة GBL. وكلتا المادتين أيضا عقاران أوليان للعقار GHB، أي أنهما تتحولان إلى عقار GHB عند تناولهما. وقد أبلغت الحكومات عن مضبوطات من كلتا المادتين في الاستمارة D لأكثر من 20 عاما. إلا أن الإبلاغ لم يكن منهجيا لأن بعض البلدان تُخضع مادة GBL للمراقبة باعتبارها سليفة، بينما تخضعها بلدان أخرى للمراقبة باعتبارها مؤثرا عقليا.

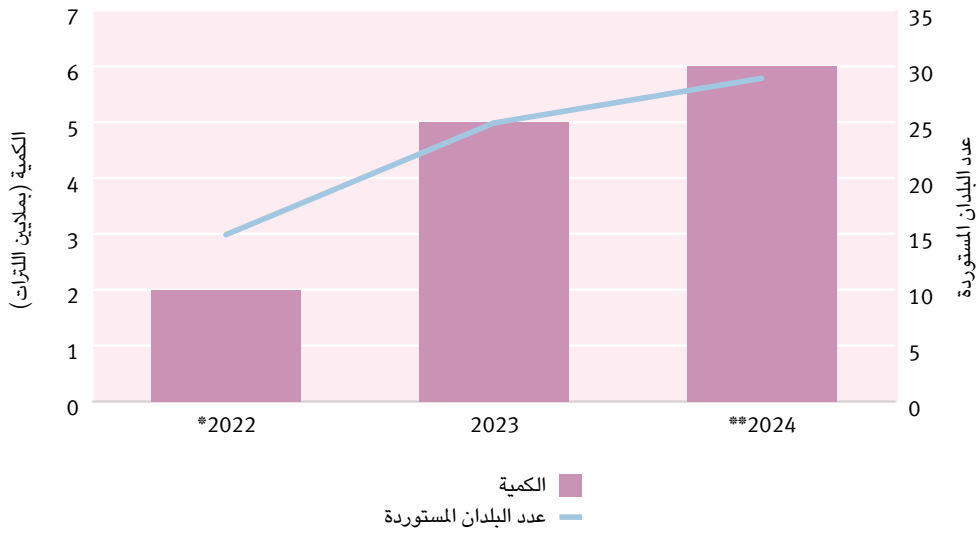
155- ومقارنة بمضبوطات المادة GBL، التي كثيرا ما أُبلغ عن كميات ملحوظة منها (انظر الشكل 15)، كانت مضبوطات المادة 4،1-بيوتانديول أصغر حيث بلغت حوالي 1 500 لتر في فترة العشرين عاما الممتدة من عام 2004 إلى عام 2023. وشمل ذلك مضبوطات ملحوظة في كندا في عام 2004 (حوالي 1 020 لتر) وفي تركيا في عام 2023 (حوالي 330 لتر). وقد أبلغت الحكومات التالية عن مضبوطات من المادة 4،1-بيوتانديول على الاستمارة D منذ عام 2004: الأرجنتين وإسبانيا وأستراليا وإستونيا وألمانيا وبيلاروس وتركيا والسويد وفنلندا وكندا والنرويج والنمسا وهنغاريا والولايات المتحدة.

156- ونظرا للطبيعة المزدوجة لهاتين المادتين كسلائف وعقاقير أولية، فإن الحوادث المتعلقة بهما لا يبلغ بها عبر نظام "بيكس" فحسب، بل أيضا عبر نظام "أيونيكس". وتتصل عادةً الحوادث التي يبلغ عنها عبر نظام "أيونيكس" بكميات تباع بمستوى تجارة التجزئة.

الشكل 15- مضبوطات المادة GBL التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2004-2023



الشكل 16- الشحنات المزمعة من مادة GBL، التي أبلغت عنها الحكومات عبر نظام "بن أونلاين لايت"، 2024-2022



* لا تغطي بيانات عام 2022 إلا الفترة من منتصف تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر منه.
** لا تغطي بيانات عام 2024 إلا الأشهر العشرة الأولى منه.

157- ويوجد أيضا عدد من الاستخدامات الصناعية المشروعة للمادتين GBL و1،4-بيوتانديول، ومن ثم يجري تداولهما على نطاق واسع وبكميات كبيرة، ومنذ إطلاق نظام "بن أونلاين لايت" في تشرين الأول/أكتوبر 2022، أرسلت سلطات بعض البلدان، خصوصا الصين، إشعارات للبلدان المستوردة بالشحنات المعتمدة من المادة GBL في إطار التبادل التجاري المشروع (انظر الشكل 16). وأبلغت الصين أيضا في الاستمارة D أنها أوقفت 39 شحنة تشمل في مجموعها حوالي 510 000 لتر من المادة GBL في عام 2022 و19 شحنة تشمل أكثر من 100 000 لتر في عام 2023. وتشيد الهيئة بالحكومات التي تستخدم نظام "بن أونلاين لايت" لمساهماتها المهمة في تحسين فهم أنماط التجارة المشروعة، مما يساعد الجهود الرامية إلى منع تسريب المادة GBL من التجارة الدولية.

2- سلائف الكيتامين

158- على الصعيد العالمي، ما زالت المعلومات العملية عن الصنع غير المشروع للكيتامين ومصادر السلائف المطلوبة محدودة. وفي عام 2023، كما كان الحال في الماضي، كانت الصين هي البلد الوحيد الذي أبلغ عن مضبوطات من سلائف الكيتامين في الاستمارة D. إلا أن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أبلغ⁽²⁴⁾ عن تفكيك مختبر سري واسع النطاق في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام 2023 كانت تُصنع فيه سليفتان محورتان وسيطتان من سلائف الكيتامين (هما 2-كلوروفينيل سيكلوبنتيل كيتون و"هيدروكسيلامين"⁽²⁵⁾). وخلال العملية المشتركة، التي شاركت فيها سلطات من الصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ضُبط أكثر من طن من مادة 2-كلوروفينيل سيكلوبنتيل كيتون، بالإضافة إلى أكثر من 120 طنا من مواد كيميائية أخرى غير محددة.

159- وجاء تفكيك ذلك المختبر في أعقاب تفكيك عدد من مختبرات الكيتامين ذات النطاق الصناعي المتطورة للغاية، بالإضافة إلى مستودعات في كمبوديا بين عامي 2020 و2022. وللأسف لم تبلغ كمبوديا ولا جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في الاستمارة D عن أي مضبوطات من المواد الكيميائية اللازمة لصنع الكيتامين غير المشروع، التي لا تخضع في أغلبها للمراقبة

UNODC, Regional Office for South-East Asia and the Pacific, *Synthetic Drugs in East and Southeast Asia: Latest* (24)

Developments and Challenges (Bangkok, 2024)

(25) "الهيدروكسيلامين" اسم غير رسمي يستخدم للإشارة إلى المادة المعروفة كيميائيا باسم 1-hydroxycyclopentyl (2-chlorophenyl)-ketone-N-methylamine.

الدولية. ولذلك تود الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن تذكّر الحكومات بالأدوات المتاحة للتعاون المتعدد الأطراف بهدف منع تسريب سلائف الكيتامين وسلائفه الأولية، وفي المقام الأول رصد التجارة الطوعي من خلال استخدام نظام "بن أونلاين لايت". ويدعم نظام "بيكس" التحقيقات الافتتاحية التي تجرى بشأن المضبوطات وحوادث الاتجار الأخرى، وهو نظام يسمح بتشاطر تفاصيل المضبوطات والمعلومات العملية القابلة للتنفيذ.

3- سلائف المؤثرات النفسانية الجديدة، بما في ذلك المواد التي أُدرجت مؤخرًا في جداول الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، بصيغتها المعدلة بروتوكول سنة 1972، أو اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

160- منذ عام 2015، وُضع عدد متزايد من المؤثرات النفسانية الجديدة، خاصة القنبيات الاصطناعية والكاثينونات والمواد الفنتانيلية، تحت المراقبة الدولية. ونتيجة لذلك، شُهد تحول إلى استخدام مؤثرات نفسانية جديدة مشابهة من الناحية الصيدلانية ولكنها غير خاضعة للمراقبة. وثمة نتيجة أخرى هي التنوع في مصادر المواد المجدولة حديثًا، من الإمدادات المباشرة لها من خلال الأسواق الرمادية إلى صنعها في الخفاء من سلائف كيميائية غير خاضعة للمراقبة الدولية. ومنذ عام 2015، تبادل عدّة بلدان، أساسًا في أوروبا، معلومات عن مضبوطات السلائف غير الخاضعة للمراقبة الدولية الخاصة بالمؤثرات النفسانية الجديدة وبالمواد التي أُخضعت مؤخرًا للمراقبة الدولية، في الاستمارة D وعبر نظام "بيكس". وشملت غالبية المضبوطات المبلغ عنها سلائف الكاثينونات الاصطناعية.

161- وفي عام 2023، أبلغت خمسة بلدان عن ضبط سليفتين مختلفتين من سلائف الكاثينونات الاصطناعية، هما الميفيدرون والكلفيدرون (4-CMC). وأبلغت مملكة هولندا عن أكبر المضبوطات، في حين أبلغت بولندا عن أكبر مجموعة متنوعة من سلائف الكاثينونات الاصطناعية المضبوطة. وأبلغت أيضًا بيلاروس ونيوزيلندا، على التوالي، عن كميات صغيرة من سليفة الميفيدرون وسليفة مادة *alpha-PVP*. وأبلغت بلجيكا عن مضبوطات من المذيبات والمواد الكيميائية الأخرى المستخدمة في الصنع غير المشروع للمادة 4-CMC.

162- وأما الاتحاد الروسي، الذي أبلغ في الماضي عن مضبوطات من سلائف مادة *alpha-PVP* والميفيدرون، فلم يُبلغ عن مضبوطات من هذا القبيل في الاستمارة D لعام 2023. إلا أنه أبلغ عن ضبط كميات ملحوظة من المواد الكيميائية عبر نظام "بيكس" في عامي 2023 و2024، وقدم معلومات عملية مثل علامات الوسم ودروب الاتجار، بالإضافة إلى الإبلاغ عن كازاخستان كبلد متكرر للعبور. والهيئة على علم أيضًا بالصنع السري للكاثينونات الاصطناعية في كازاخستان وبلدان أخرى في وسط آسيا، وكذلك بمضبوطات السلائف ذات الصلة، وإن كان نوعها لا يحدد عادة في التقارير.

163- وفي الأشهر العشرة الأولى من عام 2024، أبلغ بلدان إضافيان، هما ألمانيا والهند، عبر نظام "بيكس" عن حوادث تتعلق بسلائف المؤثرات النفسانية الجديدة. وهذه شملت بالأكثر سلائف مادة 4-CMC وعُثِر عليها في مختبرات سرية. والهيئة على علم أيضًا بتفكيك مختبرات في ألمانيا في عامي 2023 و2024 كانت تُصنع فيها المواد 3-CMC و 4-CMC والميفيدرون بصورة غير مشروعة، على نطاق ضيق عادة، وبضبط المواد الكيميائية المستخدمة في صنعها.

164- وفي عام 2023، فككت ألمانيا أيضًا مختبرًا يُستخدم في الصنع غير المشروع للقنبيات الاصطناعية، بما في ذلك مادة MDMB-4-en-PINACA، من سلائف محورة أو مواد وسيطة للقنبيات الاصطناعية. وكان هذا أول تقرير عن مضبوطات سلائف من هذا القبيل يوجّه انتباه الهيئة إليها. وربما يعود الإبلاغ المحدود عن السلائف المستخدمة في الصنع السري للمؤثرات النفسانية الجديدة على الصعيد العالمي إلى واقع أن هذه المواد الكيميائية غير خاضعة للمراقبة في غالبية البلدان. وإضافة إلى ذلك، ربما يكون السبب هو الوعي المحدود بهذه المواد و/أو القدرة المحدودة على كشفها، خصوصًا السلائف المحورة للقنبيات الاصطناعية، التي تتسم بالتنوع وأغلبها مصنوع حسب الطلب ولا يفصلها عن المنتج النهائي سوى خطوة أو خطوتين.

165- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتذب الكانابينديول (CBD) اهتمامًا متزايدًا باعتباره من السلائف. وعلى الرغم من عدم الإبلاغ عن مضبوطات من هذه المادة كمادة أولية، فإن بعض الحكومات أبلغت أنها اتخذت تدابير للتصدي لاحتمال استخدامها في الصنع غير المشروع للمادتين *delta-9-THC* و *delta-8-THC* ومادة الهيكسايدروكانابينول (HHC) ومشتقاتها، التي ازداد استخدامها في الآونة الأخيرة. وتراوحت التدابير المتخذة من إضافة الكانابينديول إلى قائمة السلائف الخاضعة للمراقبة (الصين) إلى التوعية والتعاون مع دوائر الصناعات المعنية (تشيكيا).

ثالثاً- مسائل أخرى متعلقة بالصنع غير المشروع للمخدرات

النقاط الرئيسية

- ◀ أجرت الهيئة دراسة استقصائية بشأن تنفيذ المادة 13 (المواد والمعدات) من اتفاقية سنة 1988، وعقدت اجتماعاً لفريق خبراء بشأن المعدات في أيلول/سبتمبر 2024 (الفقرة 168).
- ◀ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الهيئة عدة عمليات مسح وطنية بالتعاون مع عدد من البلدان على سبيل التجربة. وقد نوقشت النتائج المستخلصة من عمليات المسح والخبرات المكتسبة من مختلف نماذج التعاون الوطني القائمة في مؤتمر دولي للهيئة عُقد في نهاية عام 2024 (الفقرتان 172 و173).
- ◀ استهلكت الهيئة عمل أداة "الرصد المؤتمت للأسواق الافتراضية للمواد الكيميائية والمعدات"، التي تستفيد من التقنيات المتقدمة للمساعدة على رصد الإنترنت (الشبكة السطحية) واستبانة ما يعرض عليها من منشورات مشبوهة متعلقة بالسلائف الكيميائية والمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع (الفقرات 174-176).
- ◀ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت الهيئة مع "لجنة الدراسات" الثالثة التابعة لرابطة القضاة الدولية بشأن المسائل المتعلقة بالتحديات الناشئة التي تواجه الاحتكام الناجح في الجرائم المتصلة بالسلائف (الفقرات 177-186).

ألف- المعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات

166- يستلزم الصنع غير المشروع للمخدرات ليس سلائف كيميائية فحسب، بل أيضا مواد ومعدات. وتقتضي المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 من الأطراف أن تمنع التجارة في المواد والمعدات المستخدمة لإنتاج أو صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة وأن تمنع تسريبها، وأن تتعاون فيما بينها.

167- وعلى الرغم من أن المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 لا تتضمن أي أحكام بعينها تحدد كيفية تنفيذها، فإن بعض البلدان وضعت تدابير تهدف إلى رصد التجارة في أنواع معينة من المواد والمعدات و/أو توزيعها، مثل آلات صنع الأقراص والكبسولات⁽²⁶⁾. وتجسد التدابير المحددة الظروف الوطنية والتحديات التي تواجهها الحكومات. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، اضطلعت الهيئة بعدة أنشطة للتوعية ولتوجيه الجهود والإجراءات الدولية المتعلقة بالسياسات بهدف منع تسريب المعدات الضرورية لصنع المخدرات غير المشروع، وتعزيز الاستخدام العملي للمادة 13 والتعاون في هذا الصدد. وفي الآونة الأخيرة، وسَّعت الهيئة نطاق تركيزها ليشمل السواغات، أي المواد اللازمة لكبس المساحيق المختلطة التي تحتوي على المخدرات في شكل أقراص، مثل المواد الرابطة، والمزلقات والملونات.

168- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت الهيئة بالأنشطة التالية لمساعدة الحكومات على تعزيز استخدامها للمادة 13 من اتفاقية سنة 1988 ومنع تسريب المعدات المتخصصة إلى المختبرات غير المشروعة:

(أ) أُجريت دراسة استقصائية بين الحكومات في جميع أنحاء العالم بغرض فهم العمل الوطني والتعاون الدولي بشكل أفضل. وتمثل الهدف من الدراسة الاستقصائية في جمع معلومات عن الجوانب التنظيمية والتشغيلية للمعدات والسواغات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع، بما في ذلك معلومات عن السلطات الوطنية المعنية التي يشمل اختصاصها مختلف جوانب المادة 13 والمعدات المتخصصة. ومن المتوقع أن تعمم المعلومات التي جمعت من خلال الدراسة الاستقصائية، ولا سيما قائمة جهات الوصل العالمية، على جميع الحكومات في عام 2025 لدعم التعاون الدولي؛

(ب) استمر العمل مع منظمة الجمارك العالمية لوضع رموز فريدة في إطار النظام المنسق لمعدات مختارة على قائمة الرصد الدولية للمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع. وبمجرد توافر الرموز الفريدة، ستتيح رصد التجارة الدولية بفعالية أكبر، ومن ثم ستسهم في منع تسريب هذه الأصناف إلى مجال الصنع غير المشروع؛

(ج) عُقد اجتماع لفريق خبراء بشأن معدات صنع المخدرات غير المشروع والمادة 13 من اتفاقية سنة 1988. وناقش المشاركون في الاجتماع، وهو الرابع من نوعه، أحدث الاتجاهات والتطورات المتعلقة بالمعدات من أجل إرشاد الإجراءات الاستراتيجية على المستوى الدولي وتحديد أفضل الممارسات لتعميمها على الحكومات في جميع أنحاء العالم.

169- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عبر نظام "بيكس" عن 130 حادثة متعلقة بالمعدات. وشملت غالبيتها آلات صنع الأقراص (115)، تليها الختامات والقوالب، وأوعية التفاعل، وأجهزة التقطير، والخلاطات الصناعية، والأواني الزجاجية. وقد أبلغت الولايات المتحدة عن غالبية الحوادث (109)، وشملت آلات صنع الأقراص، وجزت جميع الضبطيات على الحدود، وحُد المصدر، حيثما توافرت هذه المعلومات، على أنه الصين. وأبلغت بعض الحكومات الهيئة بحوادث تعلقت باستيراد آلات صنع الأقراص في أجزاء منفصلة يجري تجميعها بعد ذلك محليا، وهي ملاحظة أدت إلى تحليل التعديلات التشريعية اللازمة للتصدي لهذه الثغرات.

170- وشملت الحوادث التي أُبلغ عنها عبر نظام "بيكس" معدات جديدة أو مستعملة أو مصنوعة حسب الطلب أو معدلة. واستنادا إلى المعلومات المتوفرة لدى الهيئة، عادة ما تُشترى المعدات المستعملة من الأسواق المحلية وعبر الإنترنت، ثم يجري تعديلها محليا. ولذلك من الأهمية بمكان أن تُرصد هذه المعدات وتراقب بفعالية. والمعلومات التي تتبادلها البلدان عبر نظام "بيكس" تعزز معرفة الاتجاهات المشهودة فيما يتعلق بالمعدات المستخدمة لأغراض غير مشروعة. وتواصل الهيئة الترويج لاستخدام المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 كأداة تكملية قيِّمة للتصدي لصنع المخدرات غير المشروع. وتشجع الهيئة الحكومات التي لم تنفذ بَعْد تدابير لمنع تجارة وتسريب المواد والمعدات لأغراض إنتاج أو صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة، والتي لم تتعاون بَعْد فيما بينها لتحقيق هذا الغرض، على دراسة سبل القيام بذلك.

⁽²⁶⁾ يوجد على الموقع الشبكي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات مستودع عالمي للنهج الوطنية المتبعة إزاء المعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات. ويتضمن المستودع اللوائح التنظيمية أو النهج الوطنية التي تنفذها الحكومات فيما يتعلق بالمادة 13 من اتفاقية سنة 1988. والقائمة ليست حصرية ويجري تحديثها كلما توافرت معلومات إضافية.

وتشجع الحكومات أيضا على الاستفادة الكاملة من الأدوات والموارد المتعلقة بمعدات صنع المخدرات غير المشروع التي تتيحها الهيئة على موقعها الشبكي. وتشدد الهيئة على الحاجة إلى مواصلة الكشف عن نهج مبتكرة بهدف تحسين تنفيذ المادة 13.

باء- التعاون مع دوائر الصناعة

171- يستدعي التطور المستمر لأسواق المخدرات غير المشروعة وقدرة الجهات الفاعلة على تكييف عمليات الصنع والمنتجات بسرعة للتحويل على تدابير المراقبة المشترة اتباع نهج مبتكرة واستباقية لتحقيق أمور منها تعزيز التعاون وتبادل المعارف. وفي هذا السياق، شددت الهيئة مرارا على الدور الحاسم الأهمية للتعاون الطوعي مع دوائر الصناعة بوصفه استراتيجية فعالة ومستدامة لمنع تسريب المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع والاتجار بها.

172- وأكدت الهيئة مجددا أيضا أن أحد أهم المقومات لأي شراكة ناجحة هو معرفة وفهم مجموعة الصناعات التي تتعامل مع المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات، والتي قد يستغلها المتجرون تبعاً لذلك، عن غير قصد منها في كثير من الأحيان. وفي السنوات القليلة الماضية، شجعت الهيئة الحكومات على مسح المشهد العام لدوائر الصناعات الوطنية لديها بهدف إنكفاء الوعي لدى الصناعات التي قد تكون عرضة لاستغلالها في التسريب. وقد كان مسح دوائر الصناعات التي تصنع أو تستهلك أو تتعامل معها بأي شكل من الأشكال مع مواد كيميائية يمكن استخدامها كسلائف جزءاً من مبادرة الهيئة لتعزيز التعاون مع دوائر الصناعات بوصفه عنصراً أساسياً في الاستراتيجية الرامية إلى منع الصنع غير المشروع للمخدرات. وفي هذا الصدد، أنشأت الهيئة مورداً يرسى الإطار العام لتنفيذ مبادرة المسح التي وضعتها الهيئة، وعلى وجه الخصوص، لتحديد وجود هذه الصناعات أو صناعات أخرى ذات صلة في البلدان، وأجرت عدة عمليات مسح وطنية بالتعاون مع عدة بلدان على سبيل التجربة. وتواصل الهيئة تشجيع الحكومات على مسح المشهد العام لدوائر الصناعة الوطنية بهدف المساعدة على فهم فئات الصناعات المتاحة في أقاليمها وتوعية جميع دوائر الصناعة المعنية. وتشجع الهيئة أيضاً الحكومات التي أجرت عملية المسح على متابعة النتائج الواردة في تقارير المسح الوطنية الخاصة بكل منها. وعلاوة على ذلك، توصي الهيئة الحكومات أن تستفيد بقدر أكبر من الموارد والمواد التي أعدتها الهيئة لهذا الغرض والمتاحة على الموقع الشبكي للهيئة.

173- ونوقشت أيضاً النتائج المستخلصة من عمليات المسح والخبرات المكتسبة من نماذج التعاون القائمة في سياقات وطنية مختلفة في مؤتمر دولي بشأن موضوع "إشراك القطاع الخاص في التصدي للصنع غير المشروع للمخدرات - اعراف صناعاتك". وركزت الفعالية أيضاً على دراسة الممارسات الجيدة في مجال التصدي للتسريب من قنوات التوزيع المحلية والنهج المبتكرة لتعطيل سلاسل التوريد المتعلقة بالسلائف البديلة، التي لا تخضع للمراقبة في كثير من الأحيان.

جيم- الأسواق الافتراضية

174- ما برح التصدي لإساءة استخدام الإنترنت (الشبكة السطحية) في الاتجار بالسلائف مجالاً ذا أولوية في عمل الهيئة لعدة سنوات⁽²⁷⁾. وقد أبرزت الهيئة هذه المسألة في العديد من تقاريرها السنوية السابقة عن السلائف. وقد اضطلعت أيضاً بعدة مبادرات أخرى، منها عملية دولية باسم "عملية أكرونيم" (Operation Acronym)، لاستهداف الاتجار بالسلائف عبر الإنترنت وتدريب المسؤولين على التحقيق في المنشورات المشبوهة على الإنترنت المتعلقة بالسلائف. ومن وقت لآخر، دعمت الهيئة أيضاً الحكومات في التحقيق في المنشورات المشبوهة على الإنترنت المتعلقة بالسلائف.

175- وتعمل منصات الإنترنت بمثابة أسواق افتراضية، تتيح للمشتريين أن يحصلوا على المواد الكيميائية اللازمة لصنع المخدرات غير المشروع، وللبائعين أن يعلنوا عن منتجاتهم ويسوّقوها، بما في ذلك السلائف الجدولة وغير الجدولة والمعدات التي يمكن استخدامها في هذا الصنع. ويؤدي عدم وجود ضوابط تنظيمية على هذه المنصات في غالبية البلدان إلى تيسير عملياتها. وبالنظر إلى أن نطاق السلائف والمعدات على الإنترنت بوجه عام، ومنصات التداول عبر الإنترنت بوجه خاص، شهد

(27) انظر تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2022 (E/INCB/2022/4)، الفصل الرابع.

نما في السنوات الأخيرة ومن المرجح أن يتسع أكثر، فإن الهيئة رأت ضرورة لإجراء عمليات رصد أكثر منهجية للإنترنت بغرض تزويد الحكومات بمعلومات عن الاتجاهات الناشئة كأساس للعمل التنفيذي الرامي إلى منع الاتجار بالسلائف والمعدات الأساسية وتسريبها.

176- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت الهيئة في تطوير أداة برمجية عنوانها "الرصد المؤتمت للأسواق الافتراضية للمواد الكيميائية والمعدات"، لتكون بمثابة حل يستفيد من التقنيات المتقدمة للمساعدة على رصد الإنترنت (الشبكة السطحية) واستبانة المنشورات المشبوهة المتعلقة بالسلائف الكيميائية والمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع. وستستخدم البيانات التي يجري جمعها وتحليلها في إعداد معلومات وحزم استخباراتية قابلة للتنفيذ، بغرض تبادلها مع الحكومات. ويدعم التحليل أيضاً القدرة على تحديد الأنماط والاتجاهات والصلات المحتملة بين ما يجري عبر الإنترنت من أنشطة وصنع المخدرات غير المشروع. وعند الضرورة، يُقدّم دعم عمليتي للحكومات لأغراض التحقيق في المنشورات المشبوهة.

دال- التصدي للتحديات القانونية المتعلقة بتطور الصنع غير المشروع للمخدرات وتنوع السلائف الكيميائية: إنكاء الوعي في أوساط القضاة والمدعين العامين

177- لاحظت الهيئة في الماضي أن سلطات إنفاذ القانون قد تواجه صعوبات في التحقيق في القضايا التي تنطوي على سلائف. فعلى سبيل المثال، أشارت الهيئة في تقريرها عن السلائف لعام 2019 (الفقرة 208 وما يليها) إلى أن الشرط القانوني الذي تنص عليه اتفاقية سنة 1988 بإثبات نية أو علم الجاني المزعوم، أو بأكثر تحديداً، بتقديم أدلة تثبت أن المشتبه به كان يعلم أن المادة المعنية ستستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات، يُنظر إليه أحياناً كعائق محتمل في سبيل نجاح التحقيق في الجرائم المتصلة بالسلائف وملاحقة مرتكبيها والفصل فيها. وقد حُدّدت مسألة توفير المعلومات عن خصائص الجرائم المتصلة بالمخدرات التي تنطوي على مخدرات اصطناعية وسلائفها للممارسين في مجال العدالة الجنائية، بمن فيهم المدعون العامين والقضاة، باعتبارها مجالاً يتطلب الاهتمام.

178- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت الهيئة مع "لجنة الدراسات" الثالثة التابعة لرابطة القضاة الدولية. وأعد استبيان بصورة مشتركة لاستطلاع مدى معرفة رابطات القضاة الوطنية التي تتألف منها رابطة القضاة الدولية بالصكوك القضائية المحددة المنطبقة على الصنع غير المشروع للمخدرات والتحديات التي تواجه الملاحقة القضائية الناجحة للجرائم المتصلة بالسلائف. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان ما مجموعه 30 رابطة وطنية من جميع المناطق في العالم قد رد على الاستبيان.

179- وأظهر تحليل أولي للردود الواردة أن جميع المجيبين أشاروا إلى اعتماد تشريعات ولوائح ذات صلة بمراقبة السلائف. وفي بعض الحالات، لم تُدخّل أي تعديلات على تشريعات السلائف ومراقبة المخدرات التي مضى عليها أكثر من 20 عاماً، في حين أفاد حوالي نصف المجيبين بأنهم اعتمدوا تعديلات في السنوات العشر الماضية، منها ثلاثة في عامي 2023 و2024.

180- واستفسرت الدراسة الاستقصائية عما إذا كان وجود موافقة من قاض شرطاً مسبقاً لبدء التحقيق في تسريب السلائف والاتجار بها، وما إذا كان وجود أمر محكمة أو موافقة من قاض لازماً لتنفيذ عمليات التسليم المراقب أو الخاضع للمراقبة. وأشار جميع المجيبين إلى أن مكتب المدعي العام يتولى قيادة التحقيق وأن موافقة القاضي ليست شرطاً مسبقاً لبدء التحقيق. إلا أنه استناداً إلى قانون الإجراءات في بعض الولايات القضائية، قد يلزم وجود موافقة من قاض لأغراض أفعال محددة، كأن يقدم أحد المحققين طلباً للحصول على أمر تفتيش أو مراقبة في إطار عملية تحقيق.

181- واستفاض المجيبون أيضاً في توضيح الدور الذي تؤديه السلطة القضائية عند التحقيق في جريمة متصلة بالسلائف وعندما تُطلب معلومات من دولة أجنبية أو تقدم إليها، وقدموا معلومات محددة في هذا الصدد. وطلبت الدراسة الاستقصائية معلومات عن وجود تشريعات، بما في ذلك أحكام المحاكم، تتعلق برصد صنع السلائف والاتجار بها. وأشار جميع المجيبين على وجه التحديد أنه من أجل الشروع في تحقيق جنائي، بما يشمل فرض رقابة وثيقة على الاستخدام الآخر للسلائف وتوزيعها داخلياً، يجب أن يكون هناك دليل على أن السلائف يُقصد بها أن تُستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات أو أنها متصلة بالاتجار بالمخدرات.

182- واستفسرت الدراسة الاستقصائية أيضا عن المعدات الأساسية والأحكام الجنائية التي تنص على تجريم صنع هذه المعدات ونقلها وتوزيعها حين يُقصد بها أن تُستخدَم في الصنع غير المشروع للمخدرات. وأشار حوالي نصف المجيبين إلى وجود تشريع خاص بالمعدات الأساسية، بينما أشار النصف الآخر إلى أن الجريمة الجنائية يمكن أن تُثبت بالاستناد حصرا إلى ثبوت النية أو وجود دليل على سوء استخدام معروف لهذه المعدات في الصنع غير المشروع للمخدرات. وأشار بضع مجيبين إلى أن هذه الأفعال التي تنطوي على معدات أساسية يمكن أن تلاحق قضائيا كجرائم جنائية أخرى، مثل التحضير لارتكاب جريمة مخدرات. وفي هذه الحالات، تخضع المعدات للمصادرة إذا قُدمت الجريمة المشتبه بها إلى المحاكمة.

183- وقُدِّمت ردود قِيمة فيما يتعلق بالسؤال عما إذا كان الإعلان بمعلومات غير صحيحة عن مواد كيميائية غير مجدولة ومعدات في الإقرارات الجمركية يكفي لإسناد العلم إلى المورد باستخدامها المقصود في الصنع غير المشروع للمخدرات. فقد أشار جميع المجيبين تقريبا إلى ضرورة إثبات أن المورد كان يعلم، أو على الأقل كان يُفترض فيه أن يعلم، أن تلك المواد ستُستخدم بالفعل في الصنع غير المشروع للمخدرات. إلا أنه في حال عدم ثبوت هذه النية، فإن الجاني يمكن - كما في حالة المعدات الأساسية المذكورة في الفقرة السابقة - أن يلاحق قضائيا بتهم جنائية أخرى، مثل الإعلان الكاذب في وثائق عامة أو عدم الإعلان عن سلع مستوردة بقيمتها الفعلية.

184- وفيما يتعلق بالسلائف غير المجدولة، أشار ثلاثة مجيبين فقط إلى أنه في ولاياتهم القضائية من الممكن أن يدان أشخاص يُضبطون باستيراد مواد كيميائية غير مدرجة في قائمة المواد الخاضعة للمراقبة. وفي الحالة الأولى، جرّم التشريع الساري التعامل مع أي مواد كيميائية مجدولة وغير مجدولة دون ترخيص يصدره وزير العدل؛ وأي إعلان كاذب عن طبيعة المادة الكيميائية المستوردة واستخدامها يؤدي إلى افتراض أن المورد ليس لديه ترخيص ويكون كافيا لإسناد العلم إلى المورد باستخدامها المقصود في الصنع غير المشروع للمخدرات. وفي الحالة الثانية، يعد تقديم إعلان كاذب إلى السلطات الجمركية مؤشرا على أن المستورد يعلم أن المواد أو المعدات ستستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات، وهو ما قد يكون كافيا أيضا للشروع في تحقيق جنائي.

185- وفيما يتعلق بالسؤال عما إذا كانت التشريعات الداخلية تتضمن تدابير أو جزاءات مدنية وجنائية وإدارية للتصدي للمواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف الناشئة المستخدمة كمواد أولية أو وسيطة في الصنع المشروع للمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988، أشار أغلب المجيبين إلى عدم وجود جزاءات قانونية في ولاياتهم القضائية إذا لم تكن المادة المحددة المذكورة في قوائم المواد المرفقة بقانون الإجراءات الجنائية. وفي مثل هذه الحالات، لا يمكن للشرطة أن تتدخل إلا في سياق تفادي خطر وشيك. علاوة على ذلك، لا توجد جزاءات إدارية محددة منطبقة على المواد الكيميائية غير المجدولة. وأشار بضع مجيبين إلى أن عدم الامتثال للشروط والقواعد الإدارية يؤدي إلى احتمال فرض جزاءات إدارية، مثل توجيه إنذار رسمي، أو ضبط المادة الكيميائية، أو تعليق أو إلغاء ترخيص التشغيل، أو إلغاء ترخيص خاص أو فرض غرامة.

186- ونوقش أيضا التطور السريع للصنع غير المشروع للمخدرات والتحديات التي يطرحها أمام الملاحقات القضائية الناجحة في الاجتماع السنوي السادس والستين لرابطة القضاة الدولية الذي عُقد في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر 2024. والهيئة يسرها أن ترى هذا الموضوع يُعرَض على القضاة في جميع أنحاء العالم، وتأمل أن ترى توعية مماثلة للرابطات المتخصصة للمدعين العامين وغيرهم من الممارسين في مجال العدالة الجنائية ذوي الصلة، وذلك لضمان وجود توعية كافية تهدف إلى توليد معرفة متخصصة بالتحديات القانونية التي تواجه في تأمين الحصول على أحكام إدانة نتيجة التطور المستمر للصنع غير المشروع للمخدرات، ولا سيما صنع المخدرات الاصطناعية والتنوع في السلائف الكيميائية المتصل به. وينبغي أن تشمل هذه التوعية استعراض نهج معيارية ناجعة فيما يخص التحقيقات والعقوبات، وتعزيز الحوار بين القضاة والمدعين العامين وسلطات إنفاذ القانون، وتعزيز فهم هذه الفئات للدور الذي تؤديه أدوات ومنصات المعلومات والاستخبارات التابعة للهيئة.

المرفقات

المرفقات من الأول إلى الحادي عشر الملحقة بهذا التقرير متاحة على الموقع الشبكي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على الصفحة التي تتضمن تقارير الهيئة السنوية عن السلائف، على الرابط التالي:



www.incb.org/incb/en/precursors/technical_reports/precursors-technical-reports.html

نُبذة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي هيئة رقابية مستقلة شبه قضائية، أنشئت تعاهدياً من أجل رصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وكانت هناك منظمات سالفة لها في إطار المعاهدات السابقة بشأن مراقبة المخدرات، يرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

تركيبتها

تتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضواً ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويعملون بصفتهم الشخصية لا كممثلين لحكوماتهم. ويُنتخب ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في ميدان الطب أو علم العقاقير أو المستحضرات الصيدلانية من قائمة أشخاص ترشحهم منظمة الصحة العالمية، وعشرة أعضاء من قائمة أشخاص ترشحهم الحكومات. وأعضاء الهيئة هم أشخاص يحظون بثقة الجميع لما يتحلون به من كفاءة وحياد ونزاهة. ويتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتشاور مع الهيئة، كل الترتيبات اللازمة لضمان استقلالها التقني التام في أداء وظائفها. وللهيئة أمانة تساعدها على القيام بمهامها الوظيفية ذات الصلة بالمعاهدات. وأمانة الهيئة هي كيان إداري تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لكنها لا تقدّم تقاريرها عن المسائل الفنية إلا إلى الهيئة. وتتعاون الهيئة تعاوناً وثيقاً مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار الترتيبات التي اعتمدها المجلس في قراره 48/1991. كما تتعاون مع هيئات دولية أخرى معنية بمراقبة المخدرات، لا تقتصر على المجلس ولجنة المخدرات التابعة له، بل تشمل أيضاً وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة، وخصوصاً منظمة الصحة العالمية. وهي تتعاون أيضاً مع هيئات خارج منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية.

وظائفها

أُرسيت وظائف الهيئة في المعاهدات التالية: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972؛ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. وعلى وجه العموم، تقوم الهيئة بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بصنع المخدرات وتجارها واستعمالها بطريقة مشروعة، تسعى الهيئة، بالتعاون مع الحكومات، إلى ضمان توافر إمدادات كافية من العقاقير للاستعمالات الطبية والعلمية، وضمان عدم حدوث تسريب للعقاقير من المصادر المشروعة إلى قنوات غير مشروعة. وتقوم الهيئة أيضاً برصد المراقبة التي تمارسها الحكومات على المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة، وتساعدها على منع تسريب تلك المواد إلى الاتجار غير المشروع؛

(ب) فيما يتعلق بصنع المخدرات والاتجار بها واستعمالها بطريقة غير مشروعة، تحدد الهيئة مواطن الضعف في نظم المراقبة الوطنية والدولية، وتسهم في تصحيح تلك الأوضاع. وتتولى الهيئة أيضاً مسؤولية تقييم المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة، بغية تقرير ما إذا كان ينبغي إخضاعها للمراقبة الدولية.

وتقوم الهيئة، اضطلاعاً بمسؤولياتها، بما يلي:

(أ) تدير نظام تقديرات للمخدرات ونظام تقييم طوعي للمؤثرات العقلية، وترصد الأنشطة المشروعة المتعلقة بالعقاقير من خلال نظام لتقديم بيانات إحصائية، بهدف مساعدة الحكومات على تحقيق جملة أمور، منها التوازن بين العرض والطلب؛

(ب) ترصد وتشجع التدابير التي تتخذها الحكومات لمنع تسريب المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة، وتقيم تلك المواد لتقرير ما إذا كان يلزم إجراء تغييرات في نطاق مراقبة المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية 1988؛

(ج) تحلل المعلومات المقدمة من الحكومات أو هيئات الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو غيرها من المنظمات الدولية المختصة، للتأكد من تنفيذ الحكومات لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تنفيذاً وافياً، وتوصي بالتدابير العلاجية المناسبة؛

(د) تقييم حواراً مستمراً مع الحكومات لمساعدتها على التقيد بالتزاماتها بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وتوصي عند الاقتضاء بتقديم مساعدة تقنية أو مالية تحقيقاً لهذه الغاية.

ومن واجبات الهيئة أن تطلب إيضاحات في حال حدوث ما يبدو أنه انتهاكات لأحكام المعاهدات، وأن تقترح التدابير العلاجية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقاً تاماً أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها، وأن تساعد الحكومات عند الاقتضاء على تدليل تلك الصعوبات. ويجوز للهيئة أن تنبه الأطراف المعنية ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إذا لاحظت عدم اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج وضع خطير. وكما لا يخفى، تخوّل المعاهدات الهيئة أن توصي الأطراف بوقف استيراد العقاقير من أي بلد مقصّر أو تصدير العقاقير إليه أو كليهما. وفي كل الأحوال، تعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع الحكومات.

وتساعد الهيئة الإدارات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات. ولهذه الغاية، تقترح الهيئة تنظيم حلقات دراسية وبرامج تدريبية إقليمية للمسؤولين الإداريين عن مراقبة المخدرات وتشارك في تلك الحلقات والبرامج.

تقاريرها

تقضي المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات بأن تعد الهيئة تقريراً سنوياً عن أعمالها. ويتضمن التقرير السنوي تحليلاً لأوضاع مراقبة المخدرات في جميع أنحاء العالم، كي تظل الحكومات على علم بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرض للخطر أهداف المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتلفت الهيئة انتباه الحكومات إلى الثغرات ومواطن الضعف في المراقبة الوطنية وفي التقيد بأحكام المعاهدات، كما تقدم اقتراحات وتوصيات لتحسين الأوضاع على الصعيدين الوطني والدولي. ويستند التقرير السنوي إلى المعلومات التي تقدمها الحكومات إلى الهيئة وإلى كيانات الأمم المتحدة وسائر منظماتها. وتستخدم فيه معلومات مقدمة من خلال منظمات دولية أخرى، مثل الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، وكذلك من خلال منظمات إقليمية.

ويستكمل تقرير الهيئة السنوي بتقارير تقنية مفصلة، تتضمن بيانات عن الحركة المشروعة في تداول المخدرات والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية، مع تحليل لتلك البيانات من جانب الهيئة. وتلك البيانات لازمة لحسن سير نظام مراقبة الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية، بما في ذلك منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، تقضي أحكام المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 بأن تقدم الهيئة إلى لجنة المخدرات تقريراً سنوياً عن تنفيذ تلك المادة. وذلك التقرير، الذي يقدم عرضاً لنتائج رصد السلائف والمواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، يُنشر أيضاً كملحق للتقرير السنوي.



الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي الهيئة الرقابية المستقلة التي تعنى برصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وقد أنشئت الهيئة في عام 1968 بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961. وقد كانت هناك منظمات سالفة لها أنشئت بموجب المعاهدات السابقة لمراقبة المخدرات ويرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

وتنشر الهيئة، استناداً إلى أنشطتها، تقريراً سنوياً تحيله، عن طريق لجنة المخدرات، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ويقدم التقرير دراسة استقصائية شاملة عن حالة مراقبة المخدرات في مختلف أنحاء العالم. وتحاول الهيئة، بوصفها هيئة محايدة، تحديد الاتجاهات الخطيرة والتنبؤ بها، وتقدم التدابير التي يلزم اتخاذها بشأنها.